(ISSN: 2356 - 9492)

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو
استاذ القانون المساعد
أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية

أستاذ القانون الدولى المساعد
المعهد العالى للعلوم التجارية

المستخلص

يعد مبدأ افتراض البراءة من المبادئ الأساسية التي يضمن الإجراءات القانونية للمتهم في المحكمة الجنائية الداخلية أو الدولية. هذا وقد تم التأكيد على هذا المبدأ الأساسي في الدساتير والقوانين الوطنية والاعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وقرارات المحاكم الجنائية الدولية لحماية الحرية الفردية للمتهم. في الإجراءات الجنائية ومحاكماتها، من التحقيق إلى المحاكمة. فلا يمكن سحبها أو الذهاب بعيدا عنها او دحضها ما لم يكن هناك حكم نهائي يصدر من المحكمة.إوتبدو أهمية هذا المبدأ تظهر بوضوح في مجال القانون الجنائي الدولي وفقاً لخصوصية المحاكمة الدولية وخطورتها.كما يعتبر من المبادئ التي تعترف بها النظم القانونية الداخلية و القانون الدولي الجنائي على حد سواء، فإذا كان للمجتمع الدولي مصلحة في معاقبة المجرمين، فإنه لا يمكن المساس بحريات الابرياء، حيث يتوجب على هذا المجتمع أن يدافع على هذه الحريات وأن يكفلها حتى يتوافر الدليل الكافي على ارتكاب الجريمة، فلا يأتي المساس بها في هذه الحالة إلا بوصفه عقابا يقرره القانون الدولي الجنائي، يتحدد النظام القضائي للمحكمه الجنائية الدولية من خلال قواعد الإجراءات الجنائية الدولية بما يضمن استقلال المحكمة وحيادها.لذلك معاقبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، لأن هذا النظام يدل على تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ حماية حقوق الإنسان من خلال الحقوق والضمانات التي أقرها،والتى.من شأنها أن يضمن للمتهم الحق في محاكمة عادلة يعترف بها القانون.وطبقاً للمعايير الدولية من أجل ضمان لأي شخص متهم بارتكاب جريمة دولية ممارسة حقوقه بشكل كامل، بحيث يستفيد الأخير (المتهم) منها عندما يتم الفصل في القضية مما يؤدي إلى خدمة العدالة

وتحقيق مصلحة المجتمع والتي تتمثل في الأساس في عدم ترك أحد أعضائها يتعرض لإجراءات تمس حريته دون ضمانات وهو ما تؤكده العدالة وطبيعتها المقدسة في تحقيق المساواة بين طرفي الدعوى،وتسعى الدراسة الى استعراض وتحليل موقف القضاء الجنائى الدولى المتثل في المحاكم الدولية مرورا بالماحكم العسكرية وبالمحاكم الجنائية الدولية برواندا ويوغسلافيا وانتهاء بالمحكمة الجنائية الدولية ومدى توافق الممارسات العملية في إرساء قواعد حقوق الانسان وأخيرا الجوانب المختلف لانتهاك افتراض البراءة والوسائل الإجرائية لمعالجة تلك الانتهاكات

الكلمات الافتتاحية
افتراض البراءة – المحكمة الجنائية الدولية – المحاكمة العادلة – حقوق الإنسان– القانون الجنائي الدولي – ادلة الإدانة – الجوانب الإجرائية – انتهك افتراض البراءة

(ISSN: 2356 - 9492)

Abstract

The principle of presumption of innocence is one of the fundamental principles that guarantees the legal procedures of the accused in the domestic or international criminal court. This fundamental principle has been emphasized in national constitutions, laws, declarations, charters and international agreements on human rights and decisions of international criminal courts to protect the individual freedom of the accused. In criminal proceedings and trials: from investigation to trial. It cannot be withdrawn, removed or refuted unless there is a final judgment issued by the court. The importance of this principle appears clearly in the field of international criminal law according to the specificity and seriousness of the international trial. It is also considered one of the principles recognized by both domestic legal systems and international criminal law. If the international community has an interest in punishing criminals, then the freedoms of the innocent cannot be infringed upon, as this community must defend these freedoms and guarantee them until there is sufficient evidence of the commission of the crime. In this case, infringement of them does not come except as a punishment decided by international criminal law. The judicial system of the International Criminal Court is determined by the rules of international criminal procedure in a way that guarantees the independence and impartiality of the court. Therefore, punishing and prosecuting the perpetrators of these crimes, because this system indicates the determination of the international community to implement the protection of human rights through the rights and guarantees it has approved, which will guarantee the accused the right to a fair trial recognized by law and in accordance with international standards in order to ensure that any person accused of committing an international crime fully exercises his rights, so that the latter benefits (The accused) when the case is decided, which leads to serving justice and achieving the interest of society, which is basically represented in not leaving any of its members exposed to procedures that affect his freedom without guarantees, which is confirmed by justice and its sacred nature in achieving equality between the two parties to the lawsuit. The study seeks to review and analyze the position of international criminal justice represented in international courts, through military courts and

international criminal courts in Rwanda and Yugoslavia, ending with the International Criminal Court and the extent of compatibility of practical practices in establishing the rules of human rights, and finally the various aspects of violating the presumption of innocence and procedural means to address those violations.

(ISSN: 2356 - 9492)

مقدمة

إن افتراض البراءة هو ميدأ معترف به دولياً للعدالة الجنائية. ومع ذلك، فإن ممارسات إنفاذ القانون تظهر افتقاراً إلى اليقين القانوني فيما يتعلق بفهم وتنفيذ بعض أحكام هذا المبدأ من مبادئ الإجراءات الجنائية. على المستويين الوطنى والدولى إذ ان إن الغرض من افتراض البراءة هو ضمان محاكمة عادلة من خلال منع التحيز القضائي الاتهامي؛ ومنع تكوين رأي عام سابق لأوانه بشأن ذنب/براءة المتهم، مما قد يؤثر سلباً على نزاهة المحكمة؛ وحماية الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو الذين تم إغلاق إجراءاتهم لأسباب تأهيلية.، كما إن ضمان افتراض البراءة يتطلب ضمان أن يكون هذا الحق حقيقياً وليس وهمياً. فقد ثبت على سبيل المثال أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان،عند تحديد ما إذا كان مبدأ الافتراض قد انتهك من قبل المسؤولين العموميين عند إبلاغهم الجمهور بسير الإجراءات الجنائية، فلابد ان يؤخذ في الاعتبار ما إذا كان بيان المسؤولين قد دفع الجمهور إلى الاعتقاد بذنب الشخص قبل أن تصدر المحكمة حكمها وما إذا كانت هذه التصريحات قد أثرت على تقييم الوقائع عند اتخاذ قرار المحكمة. وعند تقييم التصريحات التي يدلي بها المسؤولون العموميون، من الضروري التمييز بين بيان الاشتباه في ارتكاب جريمة جنائية وبيان أن الشخص ارتكب جريمة جنائية في غياب الإدانة؛ والنظر في السياق الذي تم فيه الإدلاء بالبيان ومراعاة المحتوى الفعلي للبيانات. ويتطلب اعتماد البراءة أو إغلاق الإجراءات الجنائية لأسباب تأهيلية أن يُدان الشخص ويُعامل وفقًا لذلك.

وارداقا لما سبق فإن افتراض البراءة هو حق من حقوق الإنسان مضمون عالميًا في أنظمة العدالة الجنائية الوطنية والدولية والإقليمية. وهو حق أساسي يمكن أن يستفيد منه كل الأشخاص المشتبه فيهم أو المتهمين بارتكاب جرائم، وله جذور عميقة في بنية أنظمة العدالة الجنائية وسيادة القانون.. إن دراسة ما يشكل افتراض البراءة في الأنظمة القانونية الناضجة يمكن أن تساعد في تقييم كيفية تطور هذا الحق من خلال الأساس والقضايا الأولى في المحكمة الجنائية الدولية.

كما إن افتراض البراءة يشتمل على جانبين اساسيين الجانب الإجرائي والجانب غير الإجرائي. والجانب الإجرائي هو الجزء من افتراض البراءة الذي يعرفه معظم الناس. وهو افتراض قانوني قابل للدحض إلزامي يتطلب من المحقق أن يجد المتهم غير مذنب ما لم يتم استيفاء معايير معينة يتمثل المعيار الأول هو أن عبء إثبات الذنب يجب أن يقع على عاتق شخص آخر غير المتهم. والمعيار الثاني هو أن إثبات الذنب يجب أن يرتفع إلى مستوى معيار الإثبات في تلك الولاية القضائية، والذي يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزام بمبدأ الشك في الجرم.

وإذا لم يتم استيفاء أي من هذين المعيارين، فيجب على المحقق أن يجد المتهم غير مذنب لأن الافتراض القانوني لم يتم التغلب عليه. ولا يمكن للمحقق أن يجد المتهم مذنبًا بالجرائم التي اتهم بارتكابها إلا إذا تم استيفاء هذين المعيارين[١]

والجزء الثاني من افتراض البراءة هو الجانب غير الإجرائي. ويتجاوز الجانب غير الإجرائي التعليمات الموجهة إلى المحقق لتحديد كيفية معاملة الشخص غير المدان[٢]

وعلاوه على ما سبق إفن مبدأ افتراض البراءة لا يقتصر على تحديد كيفية تقديم المتهم علناً، بل يشمل القواعد التي تحكم الاحتجاز قبل تحديد العقوبة، وما يجوز للموظفين العموميين أن يقولوه علناً عن شخص غير مدان. ولا يشكل هذا الجانب تعليمات محددة، بل هو أكثر نوعية في طبيعته ويمكن أن يشمل الحماية ضد أي نوع من المعاملة تجاه شخص غير مدان والتي تنص أو تشير إلى أنه مذنب بارتكاب جريمة.

لذا يجب احترام الجوانب الإجرائية وغير الإجرائية لافتراض البراءة حتى يصبح افتراض البراءة حقاً إنسانياً وظيفياً يوفر الحماية للأشخاص داخل نظام العدالة الجنائية. وإذا تم انتهاك أي جزء من افتراض البراءة، فمن الواجب توفير علاج لهذا الانتهاك. وينبغي لهذا العلاج أن يعيد افتراض البراءة ويضمن حماية حقوق المحاكمة العادلة للشخص غير المدان. ويعتمد العلاج المحتمل لانتهاكات افتراض البراءة على سبب وجود افتراض البراءة[٣]

ويبدو جليا من الطرح المتقدم ان الغرض من افتراض البراءة هو منع الأشخاص الذين لم تتم إدانتهم من أن يعاملوا بنفس الطريقة التي يعامل بها أولئك الذين أدينوا. تدعي المحاكم والعلماء عدة أغراض من افتراض البراءة بما في ذلك: منع الأشخاص الذين لم تتم إدانتهم من أن يعاملوا بنفس الطريقة التي يعامل بها أولئك الذين أدينوا بارتكاب جريمة؛ منع التشويه أو التحيز من جانب المحقق؛ فرض معيار وعبء الإثبات على شخص آخر غير المتهم (عادة المدعي العام)؛ تعزيز شرعية المحكمة و/أو نظام العدالة الجنائية؛ ودعم سيادة القانون. الأغراض الثلاثة الأولى تذهب جميعها إلى حماية حقوق المتهم، في حين أن الاثنين الآخرين حقوق أوسع تذهب إلى قضايا هيكلية. ومع

---

[١] د. كمال الدين مصطفى توفيق شعيب:"ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق الابتدائي"(رسالة دكتوراه) كلية الحقوق- جامعة القاهرة، ٢٠١١ ، ص٢٠٨

[٢] أ.د .أحمد فتحي سرور:" الضمانات الدستورية للحرية الشخصية في الخصومة الجنائية" مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٤٨، السنة الثالثة و الستون- أفريل ١٩٧٢، ص. 156

[٣] Chumak, K. (2017). Presumption of innocence in national legislation and practice of the European Court of Human Rights. *Scientific Journal of the National Academy of the Prosecutor's Office of Ukraine*, 2(14), 177-183.

(ISSN: 2356 - 9492)

ذلك، فإن الغرض من حماية الأشخاص الذين لم تتم إدانتهم بارتكاب جريمة من أن يعاملوا بنفس الطريقة التي يعامل بها أولئك الذين أدينوا هو الغرض الوحيد الذي يغطي جميع الأغراض الأخرى.٨ هذا الغرض هو الأكثر انسجاما مع الاستخدامات التاريخية والحديثة لافتراض البراءة. كما يحافظ على افتراض البراءة كحق من حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه يضع حداً للسلطة التي يمكن للحكومة أن تمارسها على الأفراد ويدعم نظام العدالة الجنائية وسيادة القانون. [١]

بشكل عام، قد تختلف درجات الالتزام بالجزأين من افتراض البراءة من قبل السلطات القضائية. ومع ذلك، من أجل الامتثال الكامل للحق، يجب على السلطة القضائية توفير جميع الحماية في كلا الجانبين. في المحكمة الجنائية الدولية، كما سيتم مناقشته أدناه، كانت المحكمة في البداية مهتمة للغاية بالجانب الإجرائي بينما تطور الجانب غير الإجرائي بشكل أبطأ بمرور الوقت. في هذه المرحلة، تم تطوير كلا الجانبين بشكل جيد بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، تظل هناك أسئلة حول حدود الحق، وما الذي يتطلبه انتهاك افتراض البراءة في المحكمة الجنائية الدولية، وما هو العلاج الذي يُسمح به لمعالجة الانتهاك. [٢]

المراجعات الأدبية للدراسة

إن افتراض البراءة حق أساسي أقرته التشريعات الوطنية والاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اذ إن احترام حق افتراض البراءة يضمن محاكمة عادلة، وهو المطلب الأكثر شعبية في المجتمعين الوطنى والدولى على حد سواء. فقد تولت التشريعات في جميع الدول التي تطبق سيادة القانون الاهتمام الواجب لتنظيم الأحكام التي تضمن تنفيذ افتراض البراءة. ومع ذلك، فإن تحليل بعض حكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يظهر أن هناك العديد من حالات انتهاك هذا الحق الأساسي. إن انتهاك قواعد افتراض البراءة ناتج عن الافتقار إلى اليقين القانوني في تنظيم جوانب معينة منه والحاجة إلى إيجاد طريقة مناسبة للتصرف عند تحديد التوازن بين المصلحة العامة في تقديم الجناة إلى العدالة والمصالح المشروعة للمشتبه فيه أو المتهم في أن يعامل باعتباره بريئًا.

إن مبدأ افتراض البراءة في الإجراءات الجنائية هو أحد المبادئ الأساسية التي تحكم المحاكم الجنائية. فوفقاً لقواعد افتراض البراءة، يُفترض أن الشخص بريء حتى دخول حكم المحكمة حيز النفاذ. وتزداد هذه المشكلة حدة في حالات

[1] Boyko, O.V. (2021). The presumption of innocence as a security of the right to a fair trial. Law *and Society*, 2(1), 171-177. doi: 10.32842/2078-3736/2021.2.25.

كذلك راجع

J (Buisson) : « La garde à vue dans la loi de 15 juin 2000 renforçant la présomption d' innocence et droit des victimes » » Revue des sciences criminals, 2001,p 24

[2] P.Montesquieu : « De l' esprit des Lois » chap. 02 edition GRANIER, Paris 1965, p 196 et s (8)

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

الجرائم الخطيرة التي تحظى باهتمام كبير، عندما يحتاج المجتمع إلى معلومات تتعلق بتحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم، ولكن في الوقت نفسه، لا ينبغي أن يشكل الكشف عن معلومات معينة انتهاكاً لمتطلبات مبدأ افتراض البراءة. وقد كان افتراض البراءة في الإجراءات الجنائية موضوعاً لبحث العديد من العلماء. **على سبيل المثال،** درست مجموعة من العلماء الأحكام النظرية العامة لافتراض البراءة. على وجه الخصوص، **قام U, Forest (٢٠٢٢)** بفحص الطبيعة القانونية لافتراض البراءة **وخلص إلى أن افتراض البراءة** هو نوع خاص من الافتراضات يتضمن واجب الاعتراف ببراءة المتهم وسياسة التصرف على أساس براءة المتهم، كل ذلك من أجل تجنب الضرر الأكبر الناجم عن الإدانات الخاطئة (الأحكام الكاذبة بالبراءة أقل ضررًا). **وقد خلص G. Mam-ka 2018** الذي درس مبادئ الإجراءات الجنائية بشكل عام، إلى أن افتراض البراءة هو تأكيد غير مشروط، ولكنه مفتوح للدحض، على أن الشخص غير مذنب بارتكاب جريمة جنائية. هذا البيان له صلة موضوعية ومنطقية ومنهجية بالتزام إثبات الذنب من خلال تقديم الحجج. بينما ركز **T-Svobo (2023)** على التطور التاريخي لافتراض البراءة وخلص إلى أن افتراض البراءة هو أحد أهم المبادئ القانونية وأقدمها. درست مجموعة أخرى من العلماء افتراض البراءة في سياق الحق التقليدي في محاكمة عادلة. وعلى وجه الخصوص، كما أعرب **O Boyko (2021)** عن رأي مفاده أن مبدأ افتراض البراءة هو عنصر ضروري للحق في المحاكمة العادلة [١]

اما الدراسة الحالية ستناقش الممارسة العملية لافتراض البراءة اما المحكمة الجنائية الدولية والصور المختلفه لانتهاكه على الصعيد الدولى وسبل المعالجة الاحرائة لتلك الانتهاكات ، بينما ستحاول الدراسة القاء الضوء على تطور هذا الحق امام القضاء الجنائى الدولى من خلال تحليل مواقف المحاكم الدولية السابقة والمحكمة الجنائية الدولية والتعرض لانتهاك هذا الحق والسبل الإجرائية لمعاجة هذا الانتهاك

---

[١] المعايير الدولية لتطبيق افتراض البراءة في الإجراءات الجنائية. متوفر فى https://www.researchgate.net/publication/379852583_International_standards_for_the_application_of_the_presumption_of_innocence_in_criminal_proceedings تم الوصول إليه في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤

Boyko, O.V. (2021). The presumption of innocence as a security of the right to a fair trial. Lawand Society, 2(1), 171-177. Doi: 10.32842/2078-3736/2021.2.25.

(3) (PDF) International standards for the application of the presumption of innocence in criminal proceedings. Available from: https://www.researchgate.net/publication/379852583_International_standards_for_the_application_of_the_presumption_of_innocence_in_criminal_proceedings [accessed Oct 04 2024].

(ISSN: 2356 - 9492)

الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة

الدراسة الاولي /(U, Forest.) ٢٠٢٢ افترضت الدراسة [١] البراءة في الإجراءات الجنائية الدولية: الممارسة الدولية والأوروبية تحدثت الدراسة عن الإطار القانوني في المحكمة الجنائية الدولية يفرض افتراض البراءة، ووضع عبء الإثبات على الادعاء وضمان حقوق مختلفة للمحاكمة العادلة للمتهم [٢] وتؤكد الورقة أن إجراءات دحض افتراض البراءة قد تختلف تبعًا للعواقب القانونية المترتبة على ذلك. وتسمح هذه المرونة باتباع نهج مختلف بناءً على شدة التهم والعقوبات المحتملة

الدراسة الثانية / (Fuel, Y T 2012.) [٣] تناولت الدراسة ما إذا كان افتراض البراءة قد تعرض للخطر بسبب تصريحات الدولة بأن الشخص غير بريء، ولكنها لا تستند إلى أو تعادل كما تستكشف هذه الدراسة ما إذا كان افتراض البراءة قد تعرض للخطر بسبب تصريحات الدولة بأن الشخص غير بريء، ولكنها لا تستند إلى إدانة جنائية ولا تعادلها. وتتلخص المهمة في النهاية في ثلاثة أجزاء: من الناحية الوصفية، تحديد المعايير الحالية للافتراض، وخاصة تتبع التوسع التدريجي له من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وثانيًا، تقديم حجة معيارية حول ما أعتقد أن الافتراض يجب أن يستلزمه أيضًا، بالاستعانة بتوسعه العقائدي الأخير ولكن تجاوز ذلك في جوانب معينة؛ وأخيرًا، التأكد مما إذا كانت أي تسميات أو إعلانات من قبل الدولة سواء قبل أو في غياب إيجاد المسؤولية الجنائية تشكل إشكالية فيما يتعلق بافتراض البراءة كما أقترح تفسيره، وما الذي ينبغي القيام به بشأن هذا [٤]

تقدم الدراسة الحالية حول افتراض البراءة في الإجراءات الجنائية الدولية عدة نتائج مهمة تسلط الضوء على تداعياته وتطبيقاته توضح الدراسة محتوى وحدود افتراض البراءة، كمبدأ أساسي في العدالة الجنائية الدولية. هذا المبدأ ضروري لضمان معاملة المتهمين بشكل عادل ومنصف طوال العملية القانونية وتتضمن النتائج تحليلاً مفصلاً للأطر

---

[١] U, F. (2022). Putting the "presumption" back in the "presumption of innocence". International Journal of Evidence and Proof, 26(4), 342-358. Doi: 10.1177/13657127221124361

(PDF) International standards for the application of the presumption of innocence in criminal proceedings. Available from: https://www.researchgate.net/publication/379852583_International_standards_for_the_application_of_the_presumption_of_innocence_in_criminal_proceedings [accessed Sep 22, 2024].

[٢] S.S. Kalinyuk Presumption of innocence in international criminal proceedings: international and European practice 24 Jul 2022-Analìtično-porìvnâl′ne pravoznavstvo

[٣] fuel, Y T. (2012). Presumption of innocence: Conceptual approaches. Word of the National School of Judges of Ukraine, 1(1), 39-53.

[٤] Liz Campbell Monash University - Faculty of Law, Criminal Labels, the European Convention on Human Rights and the Presumption of Innocence *Edinburgh School of Law Research Paper No. 2012/25* pp25-24

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

القانونية التي تحكم افتراض البراءة، مع التركيز بشكل خاص على أنظمة المحاكم الدولية. وقد تبين أن هذه الأنظمة تكرس افتراض البراءة كحق للمتهم، وهو أمر بالغ الأهمية لدعم الحق في محاكمة عادلة[١]

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على تطبيقات قرينة الراءة امام القضاء الدولى الجنائى وخاصة ممارسات المحمة الجنائية الدولية ومدى توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ، كما تهدف الدراسة الى تناول صور انتهاك مبدا افتراض البراءة مع تناول السبل الإجرائية لعلاجها

تساؤلات الدراسة

تثير الدراسة عدة تساؤلات ابرزها :-

١- كيف تطور الحق في افتراض البراءة امام المحكمة الجنائية الدولية

٢- هل توافقت ممارسة المحكمة الجنائية الدولية في مماؤستها العملية للحق في افتراض البراءة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان

٣- ما الذي يتطلبه انتهاك افتراض البراءة في المحكمة الجنائية الدولية ؟

٤- ما هو حدود الحق في افتراض البراءة أمام القضاء الدولى الجنائى ؟

٥- وما هو العلاج الاجرائى لمعالجة الانتهاك لذلك المبدا ؟

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال القاء الضوء على مراحل تطور الحق في البراءة امام المحاكم العسكرية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية في اعقاب الحربين العالميتين والتي أطلق فقه القانون الدولى على البعض منها محاكم المنتصر ، كما تلقى الدراسة الضوء على الممارسات العملية للمحكمة الجنائية للحق في افتراض البراءة لاعتباره من الضمانات الاساية للمتهم في كافة مراحل الدعوى ومدى توافق تلك المماريات مع المعايير الدولية لقواعد حقوق الانسان ، وأخيرا تتجلى أهمية الدراسة في القء الضوء على صور انتهاكات مبدا افتراض البراءة من خلال جانب من التطبيقات للمحاكم الدولية واستعراض السبل الإجرائية لمعالجته

خطة البحث

المبحث الأول: مبدأ افتراض البراءة في فترة ما قبل المحكمه الجنائية الدولية

[١] S.S. Kalinyuk, Presumption of innocence in international criminal proceedings: international and European practice, Analìtično-porìvnâl′ne pravoznavstvo pp 333-338

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الأول: افتراض البراءة في المواثيق والاتفاقيات الدولية

المطلب الثانى: افتراض البراءة في المحاكم الدولية

المبحث الثانى: قرينة افتراض البراءة امام المحكمه الجنائية الدولية

المطلب الأول: المراحل الإجرائية لافتراض البراءاة امام المحكمة الجنائية الدولية

المطلب الثانى : جوانب تحديد حقوق والواجبات التي تضمن الامتثال الحق في افتراض البراءة

المطلب الثالث: الممارسات العملية لافتراض االبراءة امام المحكمه الجنائية الدولية

المبحث الثالث: انتهاك مبدأ افتراض البراءة وسبل معالجته اجرائيا

المطلب الأول: صور انتهاك مبدأ افتراض البراءة

المطلب الثانى : تحليل المواقف الدولية لانتهاك مبدأ افتراض البراءة

المطلب الثالث : الوسائل الإجرائية لمعالجة انتهاك مبدأ افتراض البراءة

المبحث الأول
افتراض البراءة في مرحلة ما قبل المحكمة الجنائية الدولية

تمهيد وتقسيم

وجد مبدأ افتراض البراءة تقنينه في العديد من المواثيق والاعلانات الدولية باعتياره حقا أساسيا من حقوق الانسان بعيدا عن مرحلة الاتهام في ثمة دعاوى جنائية لذا فقد تتضمنته كافة التشريعات الوطنية الا ان اضحى مبدأ من المبادئ العامة للقانون والتي قد أضحت بدورها مصدرا أساسيا من مصادر القانون الدولى ، زمن خلال الطرح المتقدم سنقوم بتقسين ذها المبحث الى المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : افتراض البراءة في المواثيق والاتفاقيات الدولية

المطلب الثانى : افتراض البراءة امام المحاكم الدولية

المطلب الأول
افتراض البراءة في المواثيق والاتفاقيات الدولية

إن الحق في افتراض البراءة وجد تقنينه علي مستوى الإعلانات الدولية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحديدًا المادة ١١(١) التي تنص على أن: "لكل شخص متهم بجريمة الحق في افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته

قانونًا في محاكمة علنية تؤمن له فيها كل الضمانات الضرورية للدفاع عنه". ومن الجدير بالذكر أن المادة ١١ صيغت في أعقاب الفظائع التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية، كمل انه من المثير للاهتمام أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين هذا الحكم المحدد وتطور آليات المساءلة مثل المحاكم الدولية. [١] وعلى الرغم من الاتفاق على الفقرة الأولى المتعلقة بافتراض البراءة قد تمت بسرعة أثناء الصياغة، إلا أن الفقرة الثانية التي تتناول الأثر الرجعي كانت صعبة الملاءمة مع السياق التاريخي[٢] إذ ان الفقرة الأولى تكرس عنصراً أساسياً من عناصر المحاكمات العادلة وسيادة القانون، ومع ذلك فإن هذا الجزء يبدو متناقضاً مع القبول العام بأن أكثر المجرمين فظاعة يجب أن يحاكموا على جرائمهم ويتحملوا المسؤولية عن المعاناة التي تسببوا فيها [٣]

ومن الناحية العملية، وفي سياق القانون الجنائي الدولي، من الصعب التمسك بمثل هذا المبدأ الأساسي للمحاكمة العادلة عندما تمنع مكافحة الإفلات من العقاب بطريقة أو بأخرى المشتبه فيه أو المتهم من الاستفادة من الشك وعلاوة على ذلك، فإن افتراض البراءة موجود في معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية وفي الأنظمة الوطنية.

كما يتضح ان نص المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان سالفة البيان قد مثلت عنصر أساسي من عناصر المحاكمات العادلة وسيادة القانون، ومفهوم يمكن للجميع تداركه كما تنطوى هذه المادة بين طياتها على قصة تطور المحاكم الدولية التي تتمتع بسلطة محاسبة الأفراد عن أبشع الجرائم التي عرفتها البشرية. وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، أصبح العالم يقبل أن أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم يجب أن يتحملوا المسؤولية عن جرائمهم. ولا يمكنهم التهرب من الملاحقة القضائية لأنهم كانوا حكامًا لدول أو قادة عسكريين. ولا ينبغي لأحد أن يكون فوق القانون.

وهذا ما شهدته العقود الاخيرة، من خلال مساءلة رئيس جمهورية صرب البوسنة والقائد العسكري لها عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب البوسنية في أوائل التسعينيات. وقد **أدين رادوفان كارادزيتش** بارتكاب الإبادة الجماعية في **سربرينيتشا** وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بينما أدين قائده العام **راتكو ملاديتش** بمسؤولية **حصار سراييفو ومذبحة سربرينيتشا** التي قتل فيها نحو ٨٠٠٠ شخص، معظمهم من الرجال والفتيان. وفي المجموع أدين بعشر تهم

[١] OHCHR, Universal Declaration of Human Rights at 70: 30 articles on the 30 articles. Article 11: Presumption of Innocence and International Crimes, 2018, available at: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2018/11/universaldeclaration-human-rights-70-30-articles-30-articles-article-11?LangID=E&NewsID=23903

[٢] Ibid.

[٣] David Weissbrodt, The Right to a Fair Trial under the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights (Martinus Nijhoff 2001), p. 23.

(ISSN: 2356 - 9492)

– واحدة منها تتعلق بالإبادة الجماعية، وخمس جرائم ضد الإنسانية، وأربع تتعلق بانتهاك قوانين أو أعراف الحرب. وعلى نحو مماثل، فإن رئيس الوزراء الرواندي السابق **جان كامباندا** هو رئيس الحكومة الوحيد الذي أقر بالذنب في الإبادة الجماعية – لدوره في مذبحة ٨٠٠ ألف شخص في عام ١٩٩٤[١]

كما ان الفقرة الثانية من المادة ١١ تحظر القوانين ذات الأثر الرجعي، وهي سمة من سمات العديد من الدساتير في الفترة ١٩٤٦–١٩٤٨ عندما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قيد الصياغة. تنص الفقرة ٢ على ما يلي: "لا يجوز إدانة أي شخص بارتكاب أي جريمة جنائية بسبب أي فعل أو امتناع عن فعل لم يشكل جريمة جنائية [٢]."

فكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قيد الصياغة بعد انتهاء محاكمة قيادات النازية العليا بتهمة ارتكاب جرائم حرب في نورمبرج، وكانت محاكمة مماثلة لا تزال جارية في طوكيو. ورغم الاتفاق بسرعة على احترام المادة ١١ لافتراض البراءة، فقد ناضل واضعو الإعلان بشأن صياغة الفقرة الفقرة الثانية. وكانوا قلقين من إمكانية استخدام الحظر المفروض على الرجعية كحجة على أن محاكمات نورمبرج كانت غير قانونية. فقد حاولوا تجريم "الجرائم ضد السلام" و"الجرائم ضد الإنسانية" التي لم تكن موجودة من قبل في القوانين الوطنية.

وقد مهدت الصياغة المتفق عليها أخيراً في المادة ١١ الطريق أمام التبني الرسمي، في عام ١٩٦٨، لاتفاقية للأمم المتحدة تنص على عدم وجود قانون للتقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وبدءاً من تسعينيات القرن العشرين، ومع الفهم بأن بعض الجرائم تندرج ضمن الاختصاص الدولي، تم إنشاء محاكم أو محاكم خاصة لسيراليون وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة ورواندا وغيرها [٣]

وقد أدى ذلك التصميم على إنهاء الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم الشنيعة إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٨. وقد تم التنبؤ بإنشاء مثل هذه المحكمة في اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، [٤] التي اعتمدتها الأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨، وهو اليوم السابق لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

[١] محمد سامى عبد الحميد: أصول القانون الدولى العام، الجزء الرابع، المنازعات الدولية، المجلد الأول، قانون الحرب، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣.ص١٢٤

[٢] Article 11: Presumption of Innocence and International Crimes, https://standup4humanrights.org/layout/files/30on30/UDHR70-30on30-article11-eng.pdf

[٣] The important principle of innocence until proved guilty … represented great progress from the inquisitorial trial concepts of the Middle Ages to which Nazi Germany had reverted." – Alexei Pavlov, UDHR drafter from the Soviet Union

[٤] د. محمد خليل مرسى: جريمة الابادة الجماعية فى القضاء الجنائى الدولى، مجلة الامن والقانون، اكاديمية شرطة دبى، يناير، ٢٠٠٤.ص٢١٥

وتحمّل اتفاقية الإبادة الجماعية الجناة الأفراد المسؤولية "سواء كانوا حكاماً مسؤولين دستورياً أو مسؤولين حكوميين أو أفراداً عاديين [١]

وفى الاخير تم توسيع قائمة الجرائم التي يمكن إدانتهم بها بموجب نظام روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. فقد نص بوضوح على أن الاغتصاب والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي كانت على قائمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بناءً على تصور متزايد بأن الاغتصاب لم يرتكبه جنود في حالة من الهياج فحسب، بل أصبح في القرن العشرين تكتيكًا فعليًا للحرب. وسعت اللجنة التي تمنح جائزة نوبل للسلام إلى التأكيد بشكل أكبر على اشمئزاز العالم من مثل هذه الأعمال في عام ٢٠١٨، عندما منحت جائزة السلام للطبيب الكونغولي دينيس موكويغي ونادية مراد، وهي ناشطة يزيدية، لجهودهما لإنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب والصراع المسلح. وكما لاحظت لجنة نوبل: "لا يمكن تحقيق عالم أكثر سلامًا إلا إذا تم الاعتراف بالنساء وحقوقهن الأساسية وأمنهن وحمايتهن في الحرب " [٢]

<u>وعلى الجانب الاخر ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦على</u> افتراض البراءة في الفقرة ٢ من المادة ١٤، مستشهداً بما يلي: "لكل شخص متهم بارتكاب جريمة جنائية الحق في أن يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته وفقاً للقانون". [٣]

وعلى ذلك فإن افتراض البراءة يتضمن حقوقاً موضوعية وإجرائية. وباعتباره عنصراً حيوياً في حماية حقوق الإنسان، فإن افتراض البراءة يضع عبء الإثبات على الادعاء، مما يضمن عدم افتراض الذنب إلى أن تثبت التهمة بما لا يدع مجالاً للشك المعقول. [٤]

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضمن للمتهم الاستفادة من الشك، ومن الواجب أن تكون معاملة المتهم وفقاً لهذا المبدأ. وتسري الالتزامات الموضوعية والإجرائية لافتراض البراءة داخل قاعة المحكمة وخارجها. [٥]

---

[١] (J. (Bradel): « Droit pénal et procédure pénale » T. 2, 7eme édition, N° 428, Cajus, Paris 1993, p24

[٢] "For almost 20 years I have witnessed war crimes committed against women, girls and even baby girls, not only in my country, the Democratic Republic of Congo, but also in many other countries." – Denis Mukwege, Congolese physician and Nobel Peace Prize laureat

[٣] Art. 14(2) ICCPR

[٤] 6 HRC, General Comment No. 32 (2007), para. 30

كذلك راجع / أ.د وليد حسن فهمى ، الإدانة بما لا يدع مجال للشك المغقول ، مجلة روح القاونين ،العدد الثامن والتسعون ، ابريل ٢٠٢٢ ، ص٣٢

[٥] Communication No. 770/1997, Gridin v. Russian Federation, paras. 3.5 and 8.3

(ISSN: 2356 - 9492)

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشترطان توجيه الاتهام إلى الفرد قبل أن يصبح الافتراض قابلاً للتنفيذ. وبالتالي فإن القانون مستقر تمامًا على نقطة تطبيق الافتراض الذي يصبح قابلاً للتنفيذ بالتأكيد بمجرد "توجيه الاتهام" إلى الشخص.

وعلى الرغم من أن الولايات القضائية قد تختلف حول التعريف المحدد لـ "المتهم"، فإنه يشمل بالتأكيد الشخص الذي تم إعطاؤه "إشعارًا رسميًا بالتهم الجنائية" ضده. وهذا هو الجوهر الأساسي للحق في المحاكمة العادلة. النتتضمن بنص مادتى الإعلان العالمى والعهد الدولى ويوفر القانون هذه الحماية بحيث لا يُجبر المتهم على الاعتراف بالذنب أو الإدلاء بشهادة ضد نفسه. وتقع مسؤولية إثبات الذنب وإزالة افتراض البراءة على عاتق الدولة. كما ينطبق هذا الحق على جميع مراحل الإجراءات الجنائية، أي منذ اتهام الشخص بارتكاب جريمة جنائية حتى إدانته أو تبرئته. والإدانة هي نتيجة خطيرة للغاية، وبالتالي يجب على الدولة إثبات الذنب وفقًا لمعايير عالية. ولهذا السبب بالذات يجب أن تتم المحاكمات دون تأخير غير مبرر. يحدث انتهاك لافتراض البراءة خاصة عندما يكون هناك احتجاز مطول قبل المحاكمة، وخاصة في الحالات التي يؤدي فيها إلى معاقبة المتهم قبل المحاكمة.[١]

وعلى جانب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان فان لكل إنسان الحق في محاكمة علنية عادلة في غضون فترة زمنية معقولة من قبل محكمة مستقلة ونزيهة. ويجب افتراض براءة كل شخص متهم بارتكاب جريمة ما حتى تثبت إدانته. ولهم الحق في الدفاع عن أنفسهم من قبل محام. ويجب إبلاغهم على الفور وبالتفصيل، بلغة يفهمونها، بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليهم. ويجب أن يكون لدى كل المتهمين الوقت والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، أو إجراء دفاعهم بأنفسهم أو الحصول على مساعدة من محام من اختيارهم، أو الحصول على مساعدة مجانية من مترجم إذا كانوا لا يفهمون أو يتحدثون اللغة المستخدمة في الجلسة. ويجب أن تكون المحكمة مستقلة ونزيهة، وأن يتم إنشاؤها بموجب القانون. وعلى الرغم من تقارير العدالة في السنوات القليلة الماضية، يجب ألا تكون الإجراءات طويلة بشكل مفرط بالنظر إلى ما هو على المحك في الإجراءات. إن الحق في المحاكمة العادلة يحتل مكانة بارزة في الديمقراطية. [٢] وهذا ما نصت عليه المادة ٦ الفقرة ٢، من بين أمور أخرى، (١) عند أداء واجباتهم، لا ينبغي لأعضاء المحكمة أن يبدأوا بفكرة مسبقة مفادها أن المتهم ارتكب الجريمة المنسوبة إليه؛(٢) يقع عبء الإثبات على عاتق الادعاء؛ و(٣) ينبغي لأي شك أن يفيد المتهم

[١] Coleman, M. (2021). Right without remedy? The development of the presumption of innocence at the International Criminal Court. *International Criminal Law Review*, 22(5-6), 875-894. doi: 10.1163/15718123-bja10107.

[٢] David Kosař and Lucas Lixinski Journal ,American Journal of International Law ,Published online: 20 January 2021,pp212-214

وبتضح مما سبق ن افتراض البراءة هو عنصر مميز للقانون الأوروبي الحديث. ويتمتع هذا الافتراض بتاريخ طويل بشكل ملحوظ وهو معترف به في الولايات القضائية الأنجلوأمريكية، والولايات القضائية الجرمانية، والولايات القضائية اللاتينية، والولايات القضائية الاسكندنافية. وفي العديد من البلدان الأوروبية، يتمتع افتراض البراءة بامتياز كونه جزءًا من الدستور. كما أنه مدرج في العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان، على سبيل المثال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٤(٢)، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة ٦(٢) وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، المادة ٤٨.(1) [١]

وعلى الرغم من أن افتراض البراءة يتعلق في المقام الأول بالقضايا الجنائية، وأن نطاق المادة ٦(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يقتصر على الجرائم الجنائية، فقد طبقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (المحكمة) العديد من جوانب المادة ٦(٢) في القضايا المدنية بموجب القانون المحلي. أولاً، تتضمن الفقرة حظراً على قيام مسؤول حكومي بالإدلاء ببيان يوحي بأن الشخص مذنب بارتكاب فعل إجرامي قبل إدانته بحكم نهائي. وينطبق هذا الجانب من المادة ٦(٢) في القضايا المدنية، على سبيل المثال عندما تأمر المحكمة شخصاً بدفع تعويض بسبب فعل سبق تبرئته منه في قضية جنائية. ولا تستبعد البراءة في القضية الجنائية المسؤولية المدنية، ولكن قد ينتهك افتراض البراءة إذا تضمن الحكم المدني بياناً ينسب المسؤولية الجنائية. ثانياً، تتضمن الفقرة شرطاً يتعلق بعبء الإثبات ومعيار الأدلة. وينطبق هذا الجانب من المادة ٦(٢) في قضية مدنية إذا كانت القضية تنطوي على "جريمة جنائية" بموجب الاتفاقية حتى لو لم تكن قضية جنائية في النظام المحلي، وهو مزيج أصبح ممكناً بفضل مفهوم الجريمة الجنائية المستقل الذي طورته المحكمة. تتعلق القضايا المدنية بموجب القانون المحلي والجنائية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عادة بالعقوبات الإدارية، وهي العقوبات التي تفرضها هيئة عامة على فرد أو شركة بسبب فعل غير قانوني قام به ذلك الفرد أو الشركة. وعادة ما تكون هذه العقوبات عبارة عن غرامة أو إلغاء ترخيص أو أي عقوبة اقتصادية أخرى [٢]

المطلب الثانى
افتراض البراءة امام المحاكم الدولية

[١] M. Strandberg, The Presumption of Innocence in Civil Cases from Fundamental Procedural Rights from a National Angle, Published online by Cambridge University Press: 13 October 2018, pp. 115 - 134
DOI: https://doi.org/10.1017/9781780687346.006

[٢] Ilias Bantekas and Lutz Oette , Journal International Human Rights Law and Practice ,Published online: 28 May 2018,pp112-117

(ISSN: 2356 - 9492)

أولا : افتراض البراءة بالمحاكم العسكرية الدولية (نورمبرج ، طوكيو)

لقد كان حظر جرائم الحرب مكرساً في الأنظمة القانونية للعديد من الدول قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن عدداً قليلاً جداً من الدول قامت بملاحقة مجرميها. لذلك، فإن فكرة إنشاء هيئة قضائية دولية لمحاكمة جرائم الحرب تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفقاً لمعاهدة فرساي، بادرت ألمانيا إلى إجراء محاكمات فردية في المحكمة العليا في لايبزيغ (محاكمات جرائم الحرب في لايبزيغ). وقد رفع الحلفاء ٤٥ قضية (من أصل ما يقرب من ٩٠٠ قضية مدرجة في تقارير اللجنة الدولية في عام ١٩١٩) تتعلق بمعاملة أسرى الحرب والجرحى، فضلاً عن الأمر بقصف مستشفى بحري بريطاني بالطوربيد. وقد جرت هذه المحاكمات في عام ١٩٢١. وانتهت ست من المحاكمات الاثنتي عشرة بالبراءة وحصلت ست محاكمات أخرى على عقوبة رمزية. وكان عدم وجود عقوبة عادلة لجرائم الحرب العالمية الأولى هو الذي أدى على الأرجح إلى تكرار جرائم الحرب في المستقبل. [١]

وقد عادت هذه الفكرة إلى الواجهة في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما وقعت القوى المنتصرة على معاهدة إنشاء المحكمة العسكرية الدولية (محكمة نورمبرج) ثم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى (محكمة طوكيو). [٢]

ان المستقرئ للائحة نورمبرج والمتابع لأحداث إنشائها لا يجد بها ما يشر صراحة إلى أى مبدأ افتراض البراءة فى سير إجراءات المحاكمة – بل أنها اقتصرت على تجسيد فكرة وصاية الدولة على ضحايا الجرائم الدولية، بيد أن الدول الأربعة المتفقة على إنشاء تلك المحكمة عينت قضاة بالتساوى ، كما عينت كل دولة مدعياً عاماً يمثلها فى سير الإجراءات القضائية تخضع لإشرافها ورقابتها المباشرين وبذلك قد تحكمت الدول الأربع بشكل كبير فى الإجراءات القضائية ولم تشرك الضحايا فى ذلك أو ممثليهم القانونيين[٣]

وكانت الصفة العسكرية لمحكمة نورمبرج مثيرة للجدل بالنسبة لطبيعة هذه المحكمة وقد انتهى هذا الأمر بأن إسباغ الصفة العسكرية عليها كانت ضمانة لسرعة الفصل فى القضايا – كما أن اختصاص المحكمة العسكرية لم يتقيد بالإقليم الذى وقعت فيه الجريمة وهو الأمر الذى أشار له (لورد سيمون) الذى كان وزيراً للعدل فى بريطانيا ومن كبار مشرعيها[٤]

---

[١] للمزيد راجع :أ. د. محمد صافى يوسف: الاطار العام للقانون الدولى الجنائى فى ضوء أحكام النظام الاساسى، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.ص١٢٥

[٢] MAURICE (Garçon) : « Protection de la liberté individuelle pendant l 'instruction » Revue international de droit pénal, 1953, p 168

[٣] Forejtová, M. (2022). The impartiality of judge and the principle of presumption of innocence in the light of recent ECTHR case law. *Czech Yearbook of Public and Private International Law*, 13, 144-158.

[٤] Jonathan (A. Bush) : « L'ex Americana : Constitutionnal due process and the Nuremberg defandants », saint louis university law journal, spring 2001 p 532,533.

وقد حددت لائحة المحكمة العسكرية بنورمبرج القواعد المتعلقة بإجراءات المحاكمة والقانون الواجب التطبيق فإذا ما انتهت إجراءات المحاكمة يكون للمحكمة أن تصدر حكمها على المتهم سواء بالبراءة أو الإدانة فإذا ثبت إدانة المتهم فإن المادة ٢٧ من اللائحة تستطيع المحكمة بمقتضاها أن تحكم على المتهمين بعقوبة الإعدام أو أية عقوبات أخرى تراها عادلة[١]

وقد أُبعد عن محكمة نورمبرج الصفة الحيادية والتى يجب أن تتمتع بها أية محكمة عادلة فى اقتصار تشكيل قضائها على الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية كما أن المدعى عليهم أمامها كلهم من الألمان ولم يتم محاكمة أى عسكرى من الحلفاء عن جرائم الحرب التى إرتكوبها ضد الألمان.واتسمت المحكمة بما يلى

إدانة الأبرياء

بشكل عام، يبدو أن الإدانات نفسها كانت عادلة جزائياً. فلا يوجد مثال واضح لمتهم في المحاكمات كان ينبغي تبرئته ولكن لم يتم تبرئته، وقد برأت المحاكم ٣٥ من أصل ١٧٧ متهماً، وهو معدل تبرئة (٢٠%) يتجاوز معدل تبرئة المحكمة العسكرية الدولية (١٣%) ومحكمة يوغوسلافيا السابقة (١٥%). كما برأت المحاكم ١١ متهماً آخر (٦%) من جميع التهم بخلاف العضوية الجنائية. ولا تستبعد هذه الإحصائيات إمكانية الإدانة الخاطئة، ولكنها تشير على الأقل إلى أن القضاة أخذوا التزامهم بتجنب إدانة الأبرياء على محمل الجد.[٢]

تبرئة المذنبين

على النقيض من ذلك، يشير معدل التبرئة المرتفع للمحاكم إلى أن المتهمين المذنبين ربما كانوا ليتجنبوا الإدانة. او ان الأدلة تم تقويضها بسبب الافتقار الوقت والموظفين، وكمية الأدلة التي كان على المحامين والمحللين معالجتها، والموثوقية المشكوك فيها لبعض هذه الأدلة. ، **على سبيل المثال، يزعم ماروس أن "الملاحقة القضائية المتسرعة للغاية" القائمة على "أدلة غير كافية"تفسر العدد المرتفع من حالات التبرئة (سبعة) في قضية الاطباء امام المحكمة** [٣] ومع ذلك، ونظراً للعدد الهائل من مجرمي الحرب الرئيسيين الذين كان على مكتب مراقب العملة الاختيار

[١] Philippe Kirsch, The International Criminal Court: From Rome to Kampala, John Marshall Law Review, vol 43, no 3, 2010. Robert Cryer, Witness evidence before international criminal tribunals, The law and the practice of International Courts and Tribunals, vol 2, no3, 2003

[٢] DANIEL (J . Rearick) : « INNOCENT Until Alleged Provisional release at the ICTR » Harvard international, summer 2003, p 3

[٣] The Doctors' Trial (officially United States v. Karl Brandt et al.) was the first of 12 war crimes trials of

(ISSN: 2356 - 9492)

من بينهم، فمن غير المرجح أن يكون واحد من كل خمسة متهمين (وواحد من كل أربعة، إذا اقتصرنا على النظر في الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية) بريئاً فعلياً من التهم الموجهة إليه. في الواقع، على الرغم من أنه من الصعب دائمًا تحديد الإدانات الخاطئة، فإن بعض التبرئة الخاطئة على الأقل واضحة بسهولة، مثل المتهمين الاثني عشر في قضيتي فليك وفارين الذين تمت تبرئتهم من تهم العمل بالسخرة لأن المحاكم اعتقدت – على الرغم من كل الأدلة – على العكس من ذلك – أنهم كانوا يستحقون الدفاع عن الضرورة [١]

العقاب العادل

وأخيرًا، من الصعب أن نزعم أن عقوبة المتهمين المدانين كانت عادلة فمن الناحية الجزائية. وكانت الأحكام نفسها متسقة بشكل عام، حتى وإن كان بعض المتهمين يستحقون على الأرجح أحكامًا أطول **(جويل في قضية العدل؛ ولامرز في قضية الوزارات)**، في حين يستحق آخرون على الأرجح أحكامًا أقصر (لورنز في قضية بول). ولكن هل كانت لأحكام عادلة؟ أشار درامبل إلى أنه على الرغم من اعتبار الجرائم الدولية أكثر خطورة من نظيراتها المحلية، فإن "الأحكام المفروضة على الجرائم الدولية المتعددة لا تكون عادةً أطول من الأحكام التي تمنحها السلطات

German doctors held by the United States authorities in their zone of occupation at Nuremberg, Germany, after the end of World War II. These trials were held before American military courts, not before the International Military Tribunal, but took place in the same chambers at the Palace of Justice. The trials are collectively known as the "Nuremberg Subsequent Trials" and are formally known as the "Nuremberg Military Tribunal Trials" (NMT). Twenty of the twenty-three defendants were doctors (Victor Brack, Rudolf Brandt, and Wolfram Sievers were Nazi officials), and they were accused of involvement in human experimentation and mass murder under the guise of euthanasia. Josef Mengele, a prominent Nazi doctor, escaped from captivity. , The judges heard by the first military court were Walter B. Beals (presiding judge) of Washington, Harold L. Sebring of Florida, and Johnson T. Crawford From Oklahoma, with Victor C. Swearingen, former special assistant to the United States Attorney, as alternate judge. The lead prosecuting attorney was Telford Taylor, and the lead prosecutor was James Meany. The indictment was filed on October 25, 1946; the trial lasted from December 9 of that year to August 20, 1947. Of the 23 defendants,

وقد قررت المحكمة

That seven were acquitted and seven received death sentences; the rest received sentences ranging from 10 years to life imprisonment.

للاطلاع الرابط التالي

https://web.archive.org/web/20191029144305/https://www.ushmm.org/wlc/en/index.php?ModuleId=10007035

[١] John E. lockwood: Legal positivism and the Nurmberg judgiment, A.J.I.L, 1998, no. 2, April, vol 42, P. 405 et ss.

القضائية الوطنية لجريمة عادية خطيرة". وهذا التفاوت صارخ بشكل خاص فيما يتعلق بالأحكام التي تفرضها المحاكم الوطنية. من الصعب أن نتخيل أن محكمة في بولندا أو الولايات المتحدة كانت لتقضي بسجن متهم استعبد الآلاف من العبيد في مصانعه حتى الموت لمدة ١٢ عاماً (حكم ألفريد كروب) أو متهم كان مسؤولاً عن قتل الآلاف من الأبرياء لمدة ١٥ عاماً **(حكم الجنرال فيلمي في القيادة العليا)**. وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإن محاكم الإبادة الجماعية تستحق على الأقل الثناء لمحاولتها فرض أحكام عادلة ومتسقة. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن قرارات العفو التي أصدرها ماكلوي، والتي تركت وصمة لا تمحى على إرث المحاكم. ومن المستحيل أن نزعم أن ويلي سيبرت كان يستحق السجن لمدة ١٥ عاماً بدلاً من الإعدام، نظراً لأنه كان نائباً لأوليندورف في مجموعة أينزاتسغروبن د، التي قتلت ما لا يقل عن ٩٠ ألف يهودي سوفييتي. وعلى نحو مماثل، لم يكن هناك مبرر عقابي لتخفيض عقوبة جوتلوب بيرجر، مهندس لواء ديرليونجر الشرير، من ٢٥ عامًا (وهو في حد ذاته متساهل للغاية) إلى ١٠ سنوات فقط. والأسوأ من ذلك، أنه بسبب برامج حسن السلوك والإفراج المشروط الليبرالية التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد إغلاق المحاكم، لم يقض سوى عدد قليل جدًا من المتهمين المدانين حتى جزءًا ضئيلًا من أحكامهم المعدلة. ولنأخذ المثال الأكثر وضوحًا فقط، [١]

كان سبعة متهمين يواجهون أحكامًا بالسجن مدى الحياة بعد قرارات العفو التي أصدرها ماكلوي في يناير ١٩٥١: ليست وكونتز من قضية الرهائن؛ وبيبرشتاين وكلينجلهوفر وأوت وساندبرجر من مجموعة أينزاتسغروبن؛ ورينيكي من القيادة العليا. وأُطلق سراح ليست من السجن في أواخر عام ١٩٥٢؛ وأُطلق سراح كونتز في أوائل عام ١٩٥٣؛ لقد تم إطلاق سراح كلينجلوفر في أواخر عام ١٩٥٦؛ وتم إطلاق سراح الآخرين في أوائل عام ١٩٥٨. وبالتالي، فإن الحكم بالسجن المؤبد يعني عمليًا ثلاث سنوات فقط ولا يزيد عن عشر سنوات – وهي نتيجة من المستحيل التوفيق بينها وبين مبدأ العقاب[٢]

[١] The ICTY Trial Chamber drew that distinction in Kvočka, holding that member of a JCE who shared the intent to commit the planned crimes qualified as co-perpetrators, while members who did not share that intent but knowingly contributed to the JCE qualified as aiders-and-abettors. Kvočka, Trial Judgment, paras. 282, 284. The Appeals Chamber disagreed, insisting on the traditional undifferentiated approach to JCE. Kvočka, Appeals Judgment, para. 91. 136 Jens D. Ohlin, The Co-Perpetrator Model of Joint Criminal Enterprise, 14 Annotated Leading Cases of the Int'l Crim. Tribs. 739, 742 (2008)

[٢] Hans Ehard: The nuremberg tril against the major war criminnal and innternational law, A.J.I.L, no. 2, APril, vol. 43, p. 223 ،1949

(ISSN: 2356 - 9492)

إن محكمة طوكيو تشكل مثالاً آخر على الاستراتيجية القانونية، وهو المفهوم الذي يعني استخدام القانون والمنطق القانوني لتعزيز الأهداف السياسية والاستراتيجية الأكثر بروزاً على حساب الاعتبارات الواقعية والأخلاقية. وعلى المستوى العملي، يتطلب الأمر وجود ملف تعريفي محدد للجهات الفاعلة لإدارة مثل هذه المحاكم. ففي طوكيو، تطلب ولادة المحكمة وجود ما يسمى بالمحامين–رجال الدولة . مع ميلهم إلى التبريرات القانونية في الترتيبات السياسية . والسياسيين القانونيين . مع شعورهم العميق بالبراجماتية والاستعداد للتخلي عن أيديولوجياتهم القانونية والتزامهم بالعدالة في تنفيذ هذه السياسات على أساس يومي. وقد أعطى قسم الادعاء وأغلبية القضاة الأولوية لأهداف أكثر نبلاً وجوهرية للمحكمة: الانتقام السريع من القادة اليابانيين في حين كان الدعم الشعبي لا يزال مرتفعاً وتأكيد القانون الذي تم إنشاؤه حديثاً في نورمبرج والذي يعتبر شن الحرب عملاً إجرامياً. وقيل للقضاة الذين شككوا في شرعية ميثاق طوكيو أو عارضوه أنهم ملزمون باتباع القانون، وليس تحديه[١]

ففي محكمة طوكيو، استُخدمت أحداث تاريخية مختارة كأدلة ضد المتهمين. وكانت خصوصيات السياق السياسي الياباني في زمن الحرب وغياب الأدلة المباشرة سبباً في جعل إسناد المسؤولية الجنائية الفردية مهمة شاقة. وقد أثبت القضاة، غير المقيدين بقواعد الأدلة الفنية، الذنب الفردي للمتهمين على أساس رواية أوسع نطاقاً عن الحرب العدوانية اليابانية التي بناها الادعاء من خلال الجمع بين أحداث منفصلة ومختلفة في طبيعتها. وكان الحل هو إظهار كيف ساهم كل متهم بشكل غير مباشر في حرب العدوان. وشمل تعريف الجريمة ضد السلام التآمر كعكاز قانوني للمساعدة في توحيد حالات الحرب المتميزة مؤقتاً وجغرافياً. وكانت الرتبة الرسمية للمتهمين داخل الحكومة أو الجيش أو المنظمة الحزبية في وقت وقوع فعل الحرب العدوانية كافية لإسناد المسؤولية الجنائية، لأن التآمر يتطلب مجرد العضوية دون موافقتهم أو تفويضهم أو ارتكابهم الفعلي لعمل إجرامي. وعلاوة على ذلك، فإن غياب تعريف واضح للعدوان سهّل إدراج الاشتباكات الحدودية (بحيرة نومونهان) والحوادث (حادثة منشوريا)، والتي وصفتها النيابة العامة بأنها "حروب غير معلنة"، في تهم حرب العدوان على قدم المساواة مع هجوم بيرل هاربور عام ١٩٤١. وبهذه الطريقة، أدانت الأغلبية المتهمين بتسع تهم تتعلق بالحرب العدوانية ضد كل قوة من القوى المتحالفة وتهمة واحدة تتعلق بالتآمر بشكل عام[٢]

---

[١] أ د. محمود شريف بسيونى: المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الاساسى، روزليوسف الجديدة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.ص٢٠٨

[٢] The U.S.-China competition in waters of the Indo-Pacific, harboring an array of security dilemmas, has ignited debates about the likelihood of war and adequate diplomatic, military, and legal remedies to prevent such a catastrophe. Tumultuous periods of human history such as the 1930s, WWII, and the Cold War, where the same topics were relevant, could offer some wisdom. International law and judicial mechanisms that emerged during that time with the intention to preserve peace by legal means and deter mass atrocity, have seen their authority and legitimacy repeatedly tested—from the Korean War, through the Iraq War, to the Syrian War, to name a few. International criminal tribunals

وقد أنتج حكم الأغلبية تاريخًا مهيمنًا لحرب المحيط الهادئ، والذي أغفل عمدًا الفظائع اليابانية ضد السكان المحليين في جميع أنحاء إمبراطوريتها أو أفعال القوى المتحالفة التي كان من الممكن الحكم عليها وفقًا للقانون الذي تم إنشاؤه حديثًا. **ولم تتضمن لائحة الاتهام سوى تهمة واحدة بارتكاب جرائم حرب وتهمة واحدة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية**، مما يدل على أنها لعبت دورًا هامشيًا واستُخدمت في المقام الأول كدليل على نمط الفظائع الجماعية الواسعة النطاق، وبالتالي المنظمة، لـ "جريمة النجم" المتمثلة في العدوان. ولقد استخدمت أنماط العنف المنتشرة لاستنتاج مسؤولية المتهمين عن صياغة أو تنفيذ خطة مشتركة أو مؤامرة لارتكاب فظائع ضد السكان المحليين في انتهاك لقوانين الحرب أو من خلال أعمال غير إنسانية. على سبيل المثال، وعلى الرغم من الأدلة على التجارب البشرية الواسعة النطاق، والعنف الجنسي، والاغتصاب، فإن زعماء الحلفاء وأغلبية أعضاء المحكمة لم يكونوا على استعداد لمقاضاة هذه الجرائم بشكل منفصل باعتبارها حالات من الجرائم ضد الإنسانية. وبدلاً من ذلك، تم مقايضة الحصانة من المقاضاة للضباط العسكريين المسؤولين عن التجارب البشرية بوصول قوى الحلفاء إلى الاستخبارات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة أيضًا على الإهمال الجنائي لإثبات مسؤولية الرؤساء عن فشلهم في مراعاة واجب منع الفظائع. لقد تغلغلت ضرورات المصلحة والعقليات العنصرية والاستعمارية والجنسانية في صناع القرار وراء المحكمة. كان من الممكن وصف الغزو السوفييتي لمنشوريا والحرب العشوائية ضد السكان المحليين في الأيام الأخيرة من الحرب، عندما كانت الهزيمة اليابانية وشيكة، بالعدوان. **وعلاوة على ذلك، فإن إلقاء القنابل النووية، على الرغم من عدم حظره صراحة بموجب القانون، ينتهك مبدأ أساسيا من مبادئ المعاناة غير الضرورية بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة، المنصوص عليه في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. وتماشيا مع النقطة السابقة المتمثلة في كون المرء فوق القانون، ظلت هذه الفظائع الجماعية وغيرها من الفظائع التي ارتكبتها قوى الحلفاء خارج الإطار القضائي، مما أدخل الارتباك في الفهم المجتمعي العام لليابان باعتبارها المعتدي الوحيد في الحرب**[1]

---

are one such peace instrument. In 1945, the Nuremberg and Tokyo Tribunals were established prominently featuring the crime against peace. The trials sent out a clear warning to states whose leaders engaged in revising the status quo.
Aleksandra Babović, Justice on Trial: Opening Up the Black Box of the Tokyo Tribunal, https://www.cirsd.org/en/expert-analysis/justice-on-trial-opening-up-the-black-box-of-the-tokyo-tribunal

[1] خناثة عبد القادر، اللشرعية الجنائية وتطبيقاتها في القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتو ارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، ص١٢١

(ISSN: 2356 - 9492)

إن تقسيم المحاكم إلى أقسام يُظهر لنا طبيعتها الديناميكية والمتطورة. إن عجلة العدالة لا تزال تدور حتى عندما تتغير الظروف السياسية أو المزاج السائد في ذلك اليوم بشكل عميق. فقد استمر مجرمو الحرب في قضاء عقوباتهم إلى أن يتم إطلاق سراحهم من خلال العفو أو الإفراج المشروط. وفي الوقت نفسه، تغيرت القيمة الاستراتيجية لليابان بالنسبة للولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة - فقد تحولت من عدو إلى صديق يُضطَر إلى إعادة التسلح. ومع ذلك، ظل مجرمو الحرب الذين أصدرت المحكمة حكمها عليهم في السجن الياباني حتى عام ١٩٥٦. ورغم الحكم عليهم بالسجن لمدة عشرين عاماً أو مدى الحياة، فقد أُطلِق سراح هؤلاء الرجال بموجب إفراج طبي أو إفراج مشروط بعد قضاء عشر سنوات. وفي ذلك الوقت، ومن عجيب المفارقات أن قوى الحلفاء كانت تخشى أن تؤدي أي حلول سياسية مبكرة من حيث تخفيض العقوبات أو العفو إلى تقويض شرعية برنامج مجرمي الحرب. وكانت الحكومة اليابانية قد قاومت بنجاح الضغوط الأميركية لإعادة التسلح من خلال ربط ذلك بالإفراج عن مجرمي الحرب - وبالتالي فقدت الشرعية الاستراتيجية قيمتها الاستراتيجية. وبمرور الوقت، بدأ الرأي العام الياباني ينظر إلى مجرمي الحرب باعتبارهم شهداء، وأحس بأن الشعب بأكمله يدفع الثمن الباهظ للحرب، نظراً لأن قضية مجرمي الحرب كانت ذات بعد اجتماعي قوي. وعاد مجرمي الحرب المفرج عنهم إلى الحياة السياسية في اليابان الديمقراطية. وبالنسبة لهم، كان ذلك بمثابة نهاية حقبة، وفي التاريخ الحديث، كان بمثابة ذريعة للساسة اليابانيين لتقديم اعتذارات غامضة لضحايا الإمبريالية. وأصبح الافتقار إلى التسامح أصلاً سياسياً قيماً للنخب في بكين وسول التي تستغل التاريخ غالباً من خلال استراتيجيات ربط القضايا للحصول على تنازلات بشأن مسائل غير ذات صلة. ويمثل نظام الإفراج المشروط التسامح المؤسسي، التسامح بموجب القانون، وبالتالي فهو لا ينشأ من ضحايا الحرب (مثل نساء المتعة). ولم يكن أسلوب عمل المحكمة يهدف إلى تعزيز المصالحة الحقيقية.[١]

ثانيا : " افتراض البراءة " امام المحاكم الجنائية الدولية لرواندا/المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

بعد الحرب الباردة، واجه المجتمع الدولي مرة أخرى الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا ورواندا. ورداً على ذلك، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محكمتين: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واستمرت هاتان المحكمتان لمدة عشرين عاماً وتكلفتا مليارات الدولارات، ولكن العدالة التي أعادتها المحكمتان للعديد من الأرواح البشرية كانت تستحق التكلفة والجهد المبذولين. وكانت فعالية هاتين المحكمتين هي التي سمحت بتطور فكرة المحكمة الدولية الدائمة وتحقيقها في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

[١] د. محمد يوسف علوان: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأمن والقانون . القانون الدولى الجنائى فى ضوء أحكام النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية، كليه شرطه دبى العدد الأول السنه العاشره ٢٠٠٢.ص٢٧

فعلى جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.وفي قضية ديليتش راسيم (IT-04-83-A) افتراض البراءة لا يوجد افتراض للبراءة عند الاستئناف قررت المحكمة بشأن نتيجة الإجراءات – ٢٠١٠/٦/٢٩

وفي هذا الصدد، أوضحت غرفة الاستئناف، وإن لم يكن ذلك فيما يتصل مباشرة بالمسألة المطروحة، أن افتراض البراءة لا ينطبق على الأشخاص الذين أدانتهم دوائر المحاكمة في انتظار حل استئنافاتهم [١]ويتفق هذا التفسير لقضايا غرفة الاستئناف مع معيار المراجعة المطبق في إجراءات الاستئناف حيث يقع على الطرف المستأنف عبء إثبات خطأ في القانون أو الوقائع يبطل حكم المحاكمة، أو يؤدي إلى إجهاض العدالة، بدلاً من محاولة بدء محاكمة جديدة.[٢] ومن الواضح أن هذا العبء يختلف **عن العبء الساري في المحاكمة، حيث ينطبق افتراض البراءة ويتعين على الادعاء إثبات قضيته بما لا يدع مجالاً للشك المعقول**[٣]

وفى قضية ناهيمانا وآخرون. (قضية إعلامية) (ICTR-99-52-A) القضاة | الحق في المحاكمة أمام محكمة مستقلة | افتراض البراءة- حكم الاستئناف – ٢٠٠٧/١١/٢٨

---

[١] E.g., Prosecutor v. Milan Milutinović et al., Case No. IT-05-87-A, Public Redacted Version of the "Decision on Vladimir Lazarević's Second Motion for Temporary Provisional Release on the Grounds of Compassion" Issued on 21 May 2009, 22 May 2009, para. 9; Prosecutor v. Vujadin Popović et al., Case No. IT-05-88-AR65.8, Decision on Prosecution's Appeal against Decision on Gvero's Motion for Provisional Release, 20 July 2009 (public redacted version), para. 11.

[٢] **المادة ٢٥ من النظام الأساسي؛ انظر أيضاً، على سبيل المثال،**

المدعي العام ضد ليوبي بوسكوسكي وجوهان تارتشولوفسكي، القضية رقمIT-04-82-A ، الحكم، ١٩ مايو/أيار ٢٠١٠، الفقرات ٩ وما يليها؛ المدعي العام ضد دراغومير ميلوسيفيتش، القضية رقمIT-98-29/1-A ، الحكم، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، الفقرات ١٢ وما يليها؛ المدعي العام ضد ميلي مركشيتش وفيسيلين سليفانكانين، القضية رقمIT-95-13/1 ، الحكم، ٥ مايو/أيار ٢٠٠٩، الفقرات ١٠ وما يليها؛ المدعي العام ضد مومشيلو كراجيشنيك، القضية رقمIT-00-39-A ، الحكم، الفقرات ١١ وما يليها؛ المدعي العام ضد ميلان مارتيتش، القضية رقمIT-95-11-A ، الحكم الصادر في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨، الفقرات ٨ وما يليها؛ فرانسوا كاريرا ضد المدعي العام، القضية رقمICTR-01-74-A ، الحكم الصادر في ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٩، الفقرات ٧ وما يليها؛ أثاناسي سيرومبا ضد المدعي العام، القضية رقمICTR-2001-66-A ، الحكم الصادر في ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٨، الفقرات ٩ وما يليها، وكلها تؤكد، من بين أمور أخرى، معيار المعقولية والاحترام للنتائج الواقعية الواردة في حكم المحاكمة.

[٣] د. حسين حنفى عمر: حصانات الحكام ومحاكمتهم عن جرائم الحرب والعدوان والابادة والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ص٦٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

إن حق المتهم في المحاكمة أمام محكمة مستقلة يشكل عنصراً لا يتجزأ من حقه في محاكمة عادلة كما هو منصوص عليه في المادتين ١٩ و٢٠ من النظام الأساسي [١] إن استقلال قضاة المحكمة مضمون بمعايير اختيارهم[٢] وطريقة تعيينهم، وشروط خدمتهم والحصانة التي يتمتعون بها. وتشير دائرة الاستئناف كذلك إلى أن استقلال المحكمة كجهاز قضائي أكده الأمين العام وقت إنشاء المحكمة [٣] وتؤكد الدائرة أن هذا الاستقلال المؤسسي يعني أن المحكمة مستقلة تماماً عن أجهزة الأمم المتحدة وعن أي دولة أو مجموعة من الدول. وعليه، ترى دائرة الاستئناف أن هناك افتراضاً قوياً بأن قضاة المحكمة يتخذون قراراتهم باستقلال تام، وأن الأمر متروك للمستأنف لكي يدحض هذا الافتراض. وترى غرفة الاستئناف أن حقيقة ممارسة الضغوط لا تكفي لإثبات أن القضاة الذين حكموا في هذا السياق بشأن طلب المدعي العام للمراجعة أو إعادة النظر كانوا متأثرين بتلك الضغوط.[٤]

وفي قضية كايشيما وروزيندانا (ICTR-95-1-A) حكم الاستئناف – ٢٠٠١/١٢/٤ إن المحاكمة العادلة تتطلب كقاعدة عامة إرساء مجموعة من القواعد الإجرائية لضمان المساواة بين أطراف القضية وضمان استقلال المحكمة وحياد القضاة. ويفترض أن يكون القاضي محايداً حتى يثبت العكس[٥] وهذا اختبار ذاتي: فالحياد يتعلق بصفات القاضي الشخصية ونزاهته الفكرية والأخلاقية. ولا يلتزم القاضي إلا بضميره والقانون. وهذا لا يعني أنه يحكم في القضايا ذاتياً، بل وفقاً لما يعتبره التفسير الصحيح للقانون، مما يضمن للمراقب المحايد والمطلع أن موضوعيته لا تعطي الانطباع بأنه محايد، رغم أنه في الواقع كذلك. وعلاوة على ذلك، قبل أن يتولى مهامه، يقدم كل قاض تعهداً رسمياً يلزمه بأداء واجباته وممارسة سلطاته كقاض "بشرف وإخلاص ونزاهة وضمير حيادي".[٦] ويتم قياس استقلال المحكمة باختبار موضوعي: فباعتبارها جهازاً قضائياً يتمتع بالاختصاص، كما أنشأه قرار مجلس الأمن رقم ٩٥٥، فهي مستقلة تماماً عن أجهزة الأمم المتحدة.

لا تستطيع غرفة الاستئناف قبول الحجة القائلة بأن عبارة "الأشخاص المسؤولين عن" المستخدمة في القرار ٩٥٥ تعني ضمناً أن المحكمة لم تتمكن من أداء وظائفها القضائية. وتذكّر غرفة الاستئناف بأن مبدأ افتراض البراءة يتكرر

---

[١] Galić Appeal Judgement, para. 37; Kayishema and Ruzindana Appeal Judgement, paras. 51 and 55; Furundžija Appeal Judgement, para. 177.

[٢] انظر المادة ١٢ من النظام الأساسي، التي تنص على أن قضاة المحكمة "يجب أن يكونوا أشخاصاً يتمتعون بالأخلاق الرفيعة والنزاهة والحياد، ويمتلكون المؤهلات المطلوبة في بلدانهم للتعيين في أعلى المناصب القضائية."

[٣] تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، ١٣ فبراير/شباط ١٩٩٥) وثيقة الأمم المتحدة (S/1995/134"تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، ١٣ فبراير/شباط ١٩٩٥")، الفقرة ٨.

[٥] Furundžija Appeal Judgement, paras. 196 and 197. See also Akayesu Appeal Judgement, para. 90 et seq., Čelebići Appeal Judgement, para. 682 et seq., and para. 698 et seq.

[٦] المادة ١٤(أ) من القواعد.الاجرائية

في المادة ٢٠(٣) من النظام الأساسي: يُفترض أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وفقاً لأحكام النظام الأساسي الحالي."وتؤكد غرفة الاستئناف بقوة حكمها في قضية باراياجويزا كما تذكّر غرفة الاستئناف بأنه وفقاً لمبدأ افتراض البراءة، كما ورد في الحكم،أعلاه، فإن من واجب الادعاء إثبات ذنب المتهم بما لا يدع مجالاً للشك المعقول[١]

وفى قضية نيراماسوهوكو وآخرون. (بوتاري) (ICTR-98-42-A) حكم الاستئناف – ٢٠١٥/١٢/١٤

وتلاحظ غرفة الاستئناف أن بيان غرفة المحاكمة بأن "شهادة ندايامباجي يجب التعامل معها بحذر مناسب لأنه لديه مصلحة شخصية في إثبات أنه لم يكن حاضرًا في جسر نجيري في صباح يوم ٢٠ أبريل ١٩٩٤"[٢] جاء بعد تقييم غرفة المحاكمة لشهادة ندايامباجي والشاهد تيزيانو التي وضعت ندايامباجي في منزله حوالي الساعة ٩.٠٠ صباحًاولم تجد غرفة المحاكمة هذا الجانب من شهادة ندايامباجي والشاهد تيزيانو ذا مصداقية لأنه تناقض مع شهادة الشاهد RV. وتجد غرفة الاستئناف أن محكمًا معقولًا للوقائع كان بإمكانه أن ينظر في إمكانية وجود حافز لدى ندايامباجي لتقديم أدلة تبرئة في سياق جميع الأدلة ذات الصلة وأن اعتبار غرفة المحاكمة لا يشير إلى انتهاك لافتراض البراءة.[٣]

وعلى جانب المحكمة الاجنائية الدولية بيوغسلافيا بقضية كارادیتش رادوفان حكم الإستئناف – ١٩.٠٣.٢٠١٩

تذكرغرفة الاستئناف أن القرارات المتعلقة بأخذ الإشعار القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها تقع ضمن تقدير غرف المحاكمة. [٤]ولكي يتمكن أحد الأطراف من الطعن بنجاح في قرار تقديري، يتعين عليه أن يثبت أن غرفة المحاكمة ارتكبت خطأ واضحًا أدى إلى الإضرار بهذا الطرف[١]

---

[١] The Prosecutor v. Barayagwiza, Decision (Prosecutor's Request for Review and Reconsideration), Case No. ICTR-97-19-AR72, 31 March 2000, para. 35.

[٢] حكم المحكمة، الفقرتان ١٢٠٣ و١٤٠١.

راجع حكم الاستئناف

[٣] Cf. Musema Appeal Judgement, para. 50 ("It is correct to state that the sole fact that evidence is proffered by the accused is no reason to find that it is, ipso facto, less reliable. Nevertheless, the source of a document may be relevant to the Trial Chamber's assessment of the reliability and credibility of that document. Where such a document is tendered by an accused, a Trial Chamber may determine, for example, if the accused had the opportunity to concoct the evidence presented and whether he or she had cause to do so. This is part of the Trial Chamber's duty to assess the evidence before it.").

[٤] v. Ratko Mladić, Case No. IT-09-92-AR73.1, Decision on Ratko Mladić's Appeal Against the Trial Chamber's Decisions on the Prosecution Motion for Judicial Notice of Adjudicated Facts, 12 November 2013 ("Mladić Decision of 12 November 2013")], para. 9; Prosecutor v. Dragomir Milošević, Case No. IT-98-29/1-AR73.1, Decision on Interlocutory Appeals Against Trial Chamber's Decision on Prosecution's Motion for Judicial Notice of Adjudicated Facts and

(ISSN: 2356 - 9492)

.تنص القاعدة ٩٤ (ب) من قواعد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على أنه، بناءً على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسه، يجوز لغرفة المحاكمة، بعد الاستماع إلى الأطراف، أن تأخذ إشعارًا قضائيًا بالوقائع التي تم الفصل فيها أو الأدلة الوثائقية من إجراءات أخرى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تتعلق بالمسألة المطروحة. والوقائع التي تم الفصل فيها هي "الوقائع التي تم إثباتها في إجراء بين أطراف أخرى على أساس الأدلة التي اختار أطراف ذلك الإجراء تقديمها، في سياق معين من ذلك الإجراء"[٢] ولا ينبغي أخذ إشعار قضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها المتعلقة بأفعال وسلوك وحالة المتهم العقلية[٣].

لا جدال في أن ممارسة أخذ العلم القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها راسخة في اجتهاد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا،[٤] وهي مقبولة كطريقة لتحقيق الاقتصاد القضائي مع ضمان حق المتهم في محاكمة عادلة وسريعة.[٥] وفي هذا الصدد، تم تحديد عدد من الضمانات الإجرائية في الاجتهاد القضائي،والتي تهدف إلى ضمان ممارسة غرف المحاكمة لسلطتها التقديرية بحذر ووفقًا لحقوق المتهم، بما في ذلك الحق في افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة وفقًا للمادة ٢١ (٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٦]

Prosecution's Catalogue of Agreed Facts, 26 June 2007 ("Dragomir Milošević Decision of 26 June 2007"), para. 5.

[١] Stanišić and Župljanin Appeal Judgement, para. 470; Nyiramasuhuko et al. Appeal Judgement, paras. 68, 138, 185, 295, 431, 2467; Popović et al. Appeal Judgement, para. 131; Nizeyimana Appeal Judgement, para. 286.

[٢] Théoneste Bagosora et al. v. The Prosecutor, Case No. ICTR-98-41-A, Decision on Anatole Nsengiyumva's Motion for Judicial Notice, 29 October 2010 ("Bagosora et al. Decision of 29 October 2010"), para. 7; The Prosecutor v. Édouard Karemera et al., Case No. ICTR-98-44-AR73(C), Decision on Prosecutor's Interlocutory Appeal of Decision on Judicial Notice, 16 June 2006 ("Karemera et al. Decision of 16 June 2006"), para. 40.

[٣] قرار ملاديتش الصادر في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، الفقرة. ٢٥؛ قرار دراغومير ميلوسيفيتش الصادر في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، الفقرة. ١٦؛ كاريميرا وآخرون. القرار الصادر في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٦، الفقرة. ٥٠.

[٤] قرار باجوسورا وآخرون الصادر في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠؛ وقرار دراغومير ميلوسيفيتش الصادر في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٧؛ وقرار كاريمير وآخرون الصادر في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٦. انظر أيضاً، على سبيل المثال، حكم الاستئناف في قضية توليمير، الفقرات ٢٣-٢٦، و٣٠-٣٦؛ وحكم الاستئناف في قضية بوبوفيتش وآخرون، الفقرتان ٦٢٢ و٦٢٣.

[٥] Tolimir Appeal Judgement, para. 23; Mladić Decision of 12 November 2013, para. 24; Karemera et al. Decision of 16 June 2006, para. 39.

[٦] قرار ملاديتش الصادر في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، الفقرة ٢٥ ("[أ] يجب على غرفة المحاكمة أن تحدد أولاً ما إذا كانت الوقائع المُحكَم عليها المقترحة تفي بمعايير القبول للإشعار القضائي، ثم تنظر فيما إذا كان ينبغي لها، حتى لو تم استيفاء جميع معايير القبول، أن ترفض مع ذلك أخذ الإشعار القضائي على أساس أن القيام بذلك لن يخدم مصالح العدالة [...]. ولكي تكون

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

يطعن كارادزيتش في "دستورية" ممارسة أخذ العلم القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها، على الرغم من النص الصريح على ذلك في قواعد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة [١] وتذكّر دائرة الاستئناف بأنه في حالة وجود خلاف حول القواعد أو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنها ملزمة بالنظر في السابقة ذات الصلة عند تفسيرها[٢] وتُطالب دائرة الاستئناف هذه حاليًا بتقييم مدى ملاءمة القرارات التي اتخذتها غرفة محاكمة تابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتي كانت ملزمة بقواعد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكذلك قرارات غرفة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع وضع هذا السياق في الاعتبار، تسترشد دائرة الاستئناف بالمبدأ القائل بأنه، من أجل تحقيق اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ، ينبغي لها أن تتبع القرارات السابقة الصادرة عن غرف الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا وأن تنحرف عنها فقط حيث توجد أسباب مقنعة لصالح العدالة، أي حيث تم اتخاذ قرار سابق على أساس مبدأ قانوني خاطئ أو "اتخذ قرار خاطئ، وعادةً لأن القاضي أو القضاة لم يكونوا على علم بالقانون المنطبق". لذلك، لكي ينجح كارادزيتش في الاستئناف، يتعين عليه أن يثبت وجود أسباب مقنعة لصالح العدالة تبرر الانحراف عن الفقه القانوني بشأن الإخطار القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها.[٣]

الوقائع المُحكَم عليها المقترحة مقبولة، يجب [من بين أمور أخرى] ألا تختلف بأي شكل جوهري عن صياغة الحكم الأصلي؛ [...] ألا تكون غير واضحة أو مضللة في السياق الذي توضع فيه في طلب الطرف المُقدم؛ [...] ألا تحتوي على توصيفات ذات طبيعة قانونية أساسية؛ [...] ألا تستند إلى اتفاق بين أطراف الإجراءات الأصلية؛ [...] ألا تتعلق بأفعال المتهم أو سلوكه أو حالته العقلية؛ [...] ألا تخضع للاستئناف أو المراجعة المعلقة.")؛ قرار باجوسورا وآخرين الصادر في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، الفقرات ١٢-١٣. ١٠ ("[...] لا تعتبر الوقائع "مُحكماً عليها" إذا كانت تستند إلى إقرارات بالذنب أو اعترافات أدلى بها المتهم طواعية أثناء الإجراءات")، ١١، ١٢ ("[الإشعار القضائي] بموجب القاعدة ٩٤(ب) ليس مصمماً لاستخلاص استنتاجات قانونية من إجراءات سابقة").

[١] Karadžić Appeal Brief, paras. 116, 134; T. 23 April 2018 p. 108.

[٢] Phénéas Munyarugarama v. Prosecutor, Case No. MICT-12-09-AR14, Decision on Appeal Against the Referral of Phénéas Munyarugarama's Case to Rwanda and Prosecution Motion to Strike, 5 October 2012 ("Munyarugarama Decision of 5 October 2012")], para. 6.

[٣] Šešelj Appeal Judgement, para. 11; Stanišić and Župljanin Appeal Judgement, para. 968; Bizimungu Appeal Judgement, para. 370; Đorđević Appeal Judgement, para. 23; Galić Appeal Judgement, para. 117; Rutaganda Appeal Judgement, para. 26; Aleksovski Appeal Judgement, para. 107. Cf. Munyarugarama Decision of 5 October 2012, para. 5 (noting the "normative continuity" between the Mechanism's Rules and Statute and the ICTY Rules and the ICTY Statute and that the "parallels are

(ISSN: 2356 - 9492)

لقد قضت غرف الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا باستمرار بأن الإخطار القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها ليس سوى افتراض يمكن دحضه بأدلة الدفاع في المحاكمة إن الإخطار القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها "لا يغير العبء النهائي المتمثل في الإقناع، والذي يظل على عاتق الادعاء" ولكنه يعفي الادعاء فقط من العبء الأولي لتقديم الأدلة بشأن النقطة المعينة.[١]

تلاحظ غرفة الاستئناف أن القلق من أن المتهمين في قضايا أخرى ربما ركزوا دفاعهم على القول بأنهم لم يكونوا مسؤولين عن مرتكبي الجرائم بدلاً من الطعن في وجود الجرائم هو أحد الأسباب التي تجعل من غير الممكن أخذ العلم القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها من قضايا أخرى تتعلق بأفعال وسلوك وحالة المتهم العقلية. ومع ذلك، يجوز أخذ العلم القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها والتي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بذنب المتهم، **على سبيل المثال**، الوقائع المتعلقة بوجود مشروع إجرامي مشترك، وسلوك أعضائه بخلاف المتهم، وسلوك مرتكبي الجرائم الجسدية التي يُزعم أن المتهم مسؤول جنائياً عنها. هذا طالما ظل العبء على عاتق الادعاء لإثبات الفعل الإجرامي والنية الإجرامية التي تدعم مسؤولية المتهم عن الجرائم المعنية بأدلة أخرى غير العلم القضائي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة التقديرية لقبول الوقائع التي تم الحكم بها محدودة بسبب الحاجة إلى ضمان حق المتهم في محاكمة عادلة وسريعة. وبصرف النظر عن الاختلاف مع سوابق القضاء، فإن كارادزيتش يفشل في إثبات وجود أسباب مقنعة لصالح العدالة للانحراف عن الفقه المتسق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن هذه المسألة.[٢]

. لا تعتبر دائرة الاستئناف أنه من خلال ملاحظة قضائية لوجود جريمة ارتكبها مرؤوسو كارادزيتش المزعومون، على سبيل المثال، أعفت دائرة المحاكمة الادعاء من إثبات الفعل الإجرامي للجرائم المنسوبة إليه في لائحة الاتهام. وتذكر دائرة الاستئناف أن هناك تمييزًا بين الفعل الإجرامي والجريمة.[٣]

ثالثا : المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان

---

not simply a matter of convenience or efficiency but serve to uphold principles of due process and fundamental fairness, which are the cornerstones of international justice").

[١] حكم الاستئناف في توليمير، الفقرة. ٢٤؛ قرار دراغومير ميلوسيفيتش الصادر في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، الفقرة. ١٦؛ كاريميرا وآخرون. القرار الصادر في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٦، الفقرة. ٤٢.

[٢] Dragomir Milošević Decision of 26 June 2007, para. 16; Karemera et al. Decision of 16 June 2006, paras. 49, 52. See also Mladić Decision of 12 November 2013, para. 81.

[٣] د. محمد هاشم الماقورا: المعايير الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة وأثر عدم الالتزام بها على العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى، كلية الحقوق، جامعة جرش، الاردن، ٢٠٠٧.ص٢٥٦

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

على الرغم من وجود عدد من المحاكم الدولية في العالم (محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي، ومحكمة العدل الأفريقية، إلخ) الا ان موقفها من افتراض البراءة لم تتضح لعدة أسباب. **أولاً**، لأن المحكمة الأوروبية هي أول محكمة دولية متخصصة أنشئت للحكم في قضايا انتهاك حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن المحكمة المذكورة، على عكس المحاكم الدولية الأخرى، قد اتخذت المزيد من القرارات في مجال حقوق الإنسان ولديها خبرة كبيرة في هذا المجال **ثانياً**، بما أن المحكمة مؤسسة دولية تدعو الدول الأعضاء إلى تغيير المعايير التي تنتهك حقوق الإنسان في قوانينها الداخلية. ولهذه الأسباب فإن موقف المحكمة الأوروبية بشأن افتراض البراءة مهم.

ومن الجدير بالذكر أن المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية "بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (المشار إليها فيما يلي باسم الاتفاقية الأوروبية) مخصصة للحق في المحاكمة العادلة. تنص هذه المادة على أن "لكل شخص الحق في تحقيق عادل ومفتوح في قضيته في غضون فترة زمنية معقولة من قبل محكمة مستقلة ونزيهة، يتم إنشاؤها على أساس القانون، عندما يتم تحديد حقوقه وواجباته المدنية أو توجيه أي تهمة جنائية إليه[١].

ويبدو أن افتراض البراءة منصوص عليه في المادة ٦.٢ من الاتفاقية الأوروبية، وهذا الحق يشكل جزءاً من الحق في محاكمة عادلة.**وأكد (Khalilov)**"إن الشرط "حتى تثبت الإدانة وفقاً للقانون" الوارد في المادة ٦.٢ من الاتفاقية يتضمن حظراً بالغ الأهمية: عدم جواز استخدام أدلة غير قانونية لإثبات ذنب شخص ما. وتترك المحكمة مسألة "الإثبات وفقاً للقانون" للقانون الوطني للدول التي صادقت على الاتفاقية، وتفحص فقط ما إذا كان قد تم إساءة استخدامه وتستند قرارات المحكمة الأوروبية بشأن افتراض البراءة، كقاعدة عامة، إلى المادة ٦.٢ من الاتفاقية الأوروبية. ولكن هناك استثناءات. على سبيل المثال، من المدهش أن يتم تقييم المسألة المتعلقة بالأدلة غير القانونية من قبل المحكمة على مستوى المادة ٦.١، وليس المادة ٦.٢ من الاتفاقية. ومع ذلك، فإن المسألة المعنية تتعلق بشكل مباشر بافتراض البراءة [٢]

---

[١] (51) Karel (Vazakh) : « La convention européenne des droits de l’ homme », paris 1964, p 18 (51) ويرى **Khalilov**

the presumption of innocence is provided for in Article 6.2 of the European Convention, and this right is part of the right to a fair trial. Khalilov Yunis underlined: “The condition "until proven guilty according to law" reflected in Article 6.2 of the Convention contains an extremely important prohabitation: the inadmissibility of using illegal evidence to prove a person's guilt. The Court leaves the question of "proof under the law" to the national law of the States that have ratified the Convention, and it merely examins whether it has been abused

[٢] Khalilov, Y. (2024). Ibid 24

(ISSN: 2356 - 9492)

ووفقًا للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تدمج هذه المادة ثلاثة مبادئ أساسية. إن أول هذه الحقوق هو الحق في عدم الإشارة علناً إلى المتهم من قبل سلطات السلطة العامة باعتباره مذنباً قبل صدور الحكم النهائي. وهناك شرط آخر وهو أن عبء الإثبات يقع على عاتق الادعاء وأن أي شكوك مبررة بشأن الذنب يجب تفسيرها لصالح الشخص المتهم (في حالة الشك لصالح المتهم). وأخيراً فإن الشرط الثالث هو حق المتهمين في معرفة التهمة الموجهة إليهم حتى يتمكنوا من إعداد وتقديم دفاعهم، ويلتزم محامي الدفاع بتقديم أدلة كافية يمكن على أساسها تقييم مسألة الذنب أو البراءة.[١] كما تؤكد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على حقيقة مفادها أن المادة ٦(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا يمكنها منع السلطات الحكومية من إبلاغ الجمهور بالتحقيق الجاري، ومع ذلك فإنها تفرض عليهم شروطاً مفادها أنه يجب عليهم أثناء هذه العملية أن يتصرفوا بحذر وأن يلتزموا بالقواعد التي تحددها المحكمة. بحكمة، حتى يمكن احترام افتراض البراءة. يتم تقديم صيغة مماثلة مثل تلك الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أيضًا في المادة. ١٤(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٢]

المبحث الثانى
افتراض البراءة امام المحكمة الجنائية الدولية

تمهيد وتقسيم

لقد تم تصنيف الافتراض باعتباره "حقًا من حقوق الإنسان" وكذلك "مبدأ أساسي للعدالة الإجرائية في القانون الجنائي."ومع ذلك، هناك ميل عام لتطبيق افتراض البراءة بطريقة تعسفية أو حتى تجاهله تمامًا أثناء عملية العدالة الجنائية[٣] لذلك من المهم فهم الظروف التي يتم فيها تطبيق المفهوم ومتى يتم الانحراف عنه. سيتناول هذا الجزء فتراض البراءة من منظور حقوق الإنسان والقانون الدولى الجنائي المتمثل في المحكمة الجناءية الدولية للتدقيق في قضايا مختلفة تحيط بتطبيق المفهوم افتراض البراءة وللتعرف على الوضع الحديث لافتراض البراءة بموجب القانون،

---

[١] HERCZEG, Jiří. Vliv medializace trestního stíhání na odpovědnost státu za dodržení spravedlivého procesu. (in English "Infl uence of the mediation of criminal prosecution on the responsibility of the state for the observance of a fair trial"). Trestní právo, 2017, no. 3, p.4

[٢] judgment of the European Court of Human Rights, Minelli v. Switzerland, application no. 8660/79, of 25 March 1983; Judgement of the European Court of Human Rights, Ilgar Mammandov v Azerbaijan, application no. 15172/13, of 22 May 2014

[٣] 7 A. Ashworth and J. Horder, Principles of Criminal Law (Oxford University Press 2013), p.71

كذلك راجع

أ.د. عبد الهادى محمد العشرى: مبدأ عدم جواز المحاكمة عن ذات الجريمة مرتين فى القضاء الدولى، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥ص٢٢١

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

فمن الضروري فهم الأبعاد المفاهيمية وهدفها. كما أن دراسة القضايا السياقية المتعلقة بافتراض البراءة من شأنها أن تساعد في تحديد حدود وقيود تطبيق مبدأ افتراض البراءة[١]

المطلب الأول : المراحل الإجرائية لافتراض البراءاة امام المحكمة الجنائية الدولية

المطلب الثانى : جوانب تحديد حقوق والواجبات التي تضمن الامتثال الحق في افتراض البراءة

المطلب الثالث : الممارسات العملية لافتراض االبراءة امام المحكمه الجنائية الدولية

المطلب الأول

المراحل الإجرائية لافتراض البراءاة امام المحكمة الجنائية الدولية

أولا : افتراض البراءة في مرحلة ما قبل المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية[٢]

الأعمال التحضيرية[٣]

إن مفاوضات نظام روما الأساسي كانت صريحة فيما يتعلق بطبيعة افتراض البراءة والشكل الذي قد يتخذه في المحكمة الجنائية الدولية. وبشكل عام، كانت المناقشات محدودة ولم يكن لها علاقة تذكر بالمحتوى الفعلي للمادة ٦٦. وكانت الحجة الرئيسية فيما يتعلق بافتراض البراءة تتلخص في المكان الذي سيتم إدراجه فيه في النظام الأساسي. أي ما إذا كان ينبغي إدراجه في القسم المعنون "المبادئ العامة للقانون" أو "المحاكمة". لذا إن مسودة اللجنة التحضيرية لعام ١٩٩٦ تضمنت هذه المادة في كلا القسمين، بينما في المسودة اللاحقة لم يكن افتراض البراءة مدرجاً إلا ضمن "المبادئ العامة للقانون"وفي النسخة النهائية، كان افتراض البراءة مدرجاً ضمن "المحاكمة". ويُظهِر هذا النقاش بين واضعي المسودة أن افتراض البراءة كان حقاً مهماً يجب إدراجه ضمن النظام الأساسي، ورغم أنه في النهاية ورد في "المحاكمة"، فإن المناقشة حول ما إذا كان ينبغي إدراجه ضمن المبادئ العامة للقانون تُظهِر أن

---

[١] H.L. Ho, "The Presumption of Innocence as a Human Right" in P. Roberts and J. Hunter (eds), Criminal Evidence and Human Rights: Reimagining Common Law Procedural Traditions (Hart Publishing 2012), p. 259.

[٢] Coleman, M. (2020). The Tension between the Presumption of Innocence and Victims' Participation Rights at the International Criminal Court. *International Criminal Law Review*, *20*(2), 371-393. https://doi.org/10.1163/15718123-01906004

[٣] د/ عادل عبد الله المسدي، المحكمة الجنائية الدولية) اختصاص وقواعد الاحالة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥. ص١٤٨

(ISSN: 2356 - 9492)

الافتراض قد يكون له تطبيق يتجاوز المحاكمة الفعلية نفسها. وتدعم هذه الفكرة أيضاً حقيقة أن المادة ٦٦ قائمة بذاتها، منفصلة عن الحقوق الأخرى للمتهم[١] .

وكان التغيير المهم الآخر الذي حدث ضمن الأعمال التحضيرية هو تغيير في الصياغة فيما يتعلق بمن يمكنه المطالبة بالحق في افتراض البراءة. إن المسودات السابقة تظهر أن الحق كان مقتصراً على "المتهم"، إلا أنه مُنح "للجميع" في النسخة النهائية. وهذه صياغة موسعة تشير إلى أن الحق لا يقتصر على أولئك الذين وجهت إليهم اتهامات رسمية، كما تدعم فكرة أن افتراض البراءة قد يكون له تطبيق خارج المحاكمة نفسها[٢]

وبينما كان من الواضح أن إدراج افتراض البراءة كان مهماً بالنسبة للواضعين، فإنهم لم يكونوا مهتمين كثيراً بتفاصيل ما قد يشمله حق افتراض البراءة. فقد كانوا يعلمون أنه سينطبق أثناء المحاكمة، ولكنه قد يكون مبدأً عاماً من مبادئ القانون. كما كانوا يعلمون أنهم يريدون أن يكون افتراض البراءة شاملاً للغاية، ومن ثم استخدام كلمة "الجميع" بدلاً من تقييد الحق بمجموعات معينة داخل العملية الجنائية مثل المشتبه بهم أو المتهمين. وعلاوة على ذلك، وكما ستتوسع مناقشة المادة ٦٦ أدناه، فقد وضع واضعو النص حقاً واضحاً ومتيناً إلى حد ما فيما يتعلق بالجانب الإجرائي. في حين شهد الجانب الإجرائي بعض التطور، فإن الجانب غير الإجرائي هو الذي خضع لأكبر قدر من التغيير من خلال اجتهاد المحكمة[٣]

الجانب الإجرائي لافتراض البراءة

لقد خصص نظام روما المادة ٦٦ من النظام الأساسي[٤] بالكامل لوصف هذا الحق. وتحمل هذه المادة عنوان "افتراض البراءة" وتتناول هذا المبدأ فقط، على عكس الأحكام الأخرى التي تتضمن الضمانات القضائية المختلفة

[١] For some examples of this debate, see A. Ashworth, 'Four Threats to the Presumption of Innocence', 123(1) S. African Law Journal (2006) 63–97, pp. 73–74; T. Weigand, 'There is Only One Presumption of Innocence', 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013) 193–204, DOI: 10.5553/NJLP/221307132013042003003; Ho, supra note 5; M. Tulving, 'Presumption of Innocence Versus a Principle of Fairness' 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013) 205–224, DOI: 10.5553/NJLP/221307132013042003004; A. Duff, 'Presumptions Broad and Narrow' 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013) 268–274, DOI: 10.5553/NJLP/221307132013042003008.

[٢] Schabas and McDermott, supra note 6, p. 1639, para. 11; 1996 Preparatory Committee ii, see note 14, p 194.

[٣] Gregory S. Gordon, "Toward an international criminal procedure: due process aspirations and limitations", 45(3) Columbia Journal of Transnational Law (2007), 635, 669–670

كذلك راجع أ.د. أبو الخير أحمد عطية: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة دراسة للنظام الاساسى والجرائم التى تختص بالنظر فيها، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2006ص٥٩

[٤] مطر، عصام عبد الفتاح: القضاء الجنائي الدولي مبادئة وقواعدة الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، دط،

للمحاكمة العادلة. وتتناول الفقرة الأولى المفهوم الأساسي الذي ينص على أن "كل شخص يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته أمام المحكمة وفقاً للقانون المنطبق". وتضع الفقرة ٢ عبء إثبات ذنب المتهم على المدعي العام؛ ومعيار الإثبات للإدانة هو أنه "يجب إقناع المحكمة بذنب المتهم دون أدنى شك معقول". وحتى إذا كان من الممكن العثور على افتراض البراءة في هذه المادة فقط، فإنه يُشار إليه في أحكام أخرى من النظام الأساسي ومن قواعد الإجراءات والممارسات الجزائية. وعلاوة على ذلك، تتأثر بعض الحقوق أو الالتزامات الأخرى الموجودة في النظام الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات بهذا الحكم.[١]

على سبيل المثال، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد إشارة صريحة في النظام الأساسي تربط بين افتراض البراءة وممارسة الاحتجاز السابق للمحاكمة. على الرغم من أنه منصوص عليه في المواد التي تنظم الحرمان المؤقت من الحرية في المحكمة أن الامتثال لحقوق الإنسان ضروري[٢]

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتصريحات العامة التي يدلي بها أعضاء المحكمة، لم يُكتب صراحةً أن تعليقاتهم يجب أن تحترم مبدأ افتراض البراءة، على الرغم من أنه من الواضح أنه يجب عليهم الالتزام بهذا المبدأ من مبادئ القانون الجنائي. ولا شك أن هناك التزامات فيما يتعلق بنوع المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وبأي طريقة، وهذا موجود في الغالب في قواعد الإجراءات والممارسات وفي اللوائح الداخلية للمكاتب المختلفة في المحكمة، ولكن لا يوجد إشارة صريحة في النظام الأساسي فيما يتعلق بمبدأ افتراض البراءة والتواصل مع الجمهور[٣]

كما، يجب الاخذ في الاعتبار أن المدعي العام ودائرة ما قبل المحاكمة لم يتم الاستشهاد بهما بشكل مباشر فيما يتعلق بافتراض البراءة، ولكن يتعين على كليهما الالتزام بالالتزامات التي تنبع من الحق في افتراض البراءة. المثال الأكثر وضوحًا هو واجب المدعي العام في التحقيق في الظروف التي تبرئ المتهم أيضًا. كما أن الدائرة التمهيدية لا

.٢٠٠٨ ص١٨٥

[1] Larry Laudan, supra note 21; Magnus Ulvang, "Presumption of innocence versus a principle of fairness", 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013), 215; T. Weigend, supra note 25, pp. 196, 198; Ashworth ibid., p. 244.

كذلك راجع

M.C. Bassiouni (ed), The Legislative History of the International Criminal Court, Vol. 1 Transnational Publishers (2005) p. 85

[2] Theodore Ngoy Ilunga WA Nsenga, The Presumption of Innocence before the International Criminal Court, Thesis, Oxford Brookes University, 2011

[٣] خوجة عبد الرزاق – ضمانات المحاكمة العادلة أمام المحكمة الجنائية الدولية – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية – تخصص القانون الدولي الإنساني– جامعة الحاج لخضر – باتنة – ٢٠١٣/٢٠١٤. ص١٥٩

(ISSN: 2356 - 9492)

يتم الاستشهاد بها مطلقًا في إشارة مباشرة إلى هذا الحق، ولكن من المؤكد أن الجهاز القضائي يلعب دورًا مهمًا في ضمان احترام حقوق المتهمين. ومن المقنع أن افتراض البراءة موجود في النظام الأساسي ولكن بعبارات عامة جدًا، حيث يصف الفرضيات الأساسية لهذا الحق ولكن لا توجد إشارات مكتوبة إلى مواقف محددة قد تنشأ، ومن ثم فمن الضروري تفسير الأحكام الأكثر صلة بموقف ما في ضوء أحكام القضاء.[١]

وتجدر الإشارة إلى أن واضعي مشروع القانون قرروا إدراج المادة المتعلقة بافتراض البراءة في الجزء السادس من النظام الأساسي، أي "المحاكمة"، مقترحين أن تنطبق هذه المادة على هذا الجزء من الإجراءات فقط. وعلى النقيض من ذلك، فإن حقيقة أن المادة ٦٦ (١) تشير إلى "كل شخص" تؤكد فكرة أن الافتراض ينطبق على مراحل مختلفة من الإجراءات. وبشكل عام، يمكن التأكيد على أن افتراض البراءة له ثلاثة آثار رئيسية. أولاً، يحق للمتهم أن يُعتبر بريئًا حتى تنتهي الإجراءات بحكم نهائي. ثانيًا، يقع على عاتق المدعي العام إثبات ذنب المتهم وأخيرًا، يجب إثبات الذنب بما لا يدع مجالاً للشك المعقول[٢]

وفي حين تم الاعتراف على نطاق واسع بالجانبين الأخيرين في الإجراءات الدولية، فإن الجانب الأول له آثار على المجال الدولي، حيث يتعين مقاضاة الفظائع، تصبح إجراءات التحقيق أضعف اعتمادًا على خطورة الجريمة. ويرجع هذا إلى تعقيد وصعوبة قواعد وآليات الإجراءات الجنائية لتحديد المساءلة، والتي تكون طويلة أحيانًا بالنظر إلى ضرورة إثبات صدق الأحداث التي وقعت، مما يتسبب في قيام الرأي العام ووسائل الإعلام بتأسيس أحكامها على افتراضات موجزة ويؤدي حتماً إلى التحيز ضد المتهم. لذلك، من الأهمية بمكان في السياق الدقيق للإجراءات الدولية التي تتعامل مع مقاضاة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، ألا يجد التحيز الذي تم إنشاؤه خارج قاعة المحكمة طريقًا إلى الإجراءات. إن من واجب أجهزة المحاكم أو الهيئات القضائية ألا تظهر أي تحيز ويجب على جميع الأطراف المعنية بالإجراءات، بما في ذلك الادعاء، أن تتصرف بأقصى قدر من الحذر والاعتبار لسياسة التحقيق.[٣]

كانت نتيجة عملية التفاوض هي المادة ٦٦ التي توجد في قسم "المحاكمة" من نظام روما الأساسي. تنص المادة ٦٦ على ما يلي:

١. يُفترض أن كل شخص بريء حتى تثبت إدانته أمام المحكمة وفقًا للقانون المعمول به

---

[1] H.L. Ho, "The Presumption of Innocence as a Human Right" in P. Roberts and J. Hunter (eds), Criminal Evidence and Human Rights: Reimagining Common Law Procedural Traditions (Hart Publishing 2012), p. 259.

[2] Zappalà, Salvatore, 'Presumption of Innocence' in A. Cassese (ed.), The Oxford Companion to International Criminal Justice (OUP 2009), 457

[٣] معمر نهدي، قرينة البراءة في العدالة الدولية الجنائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي٢٠١٧ ص٢١٤،.

٢. يقع عبء إثبات ذنب المتهم على المدعي العام. ٣. من أجل إدانة المتهم، يجب أن تقتنع المحكمة بذنب المتهم بما لا يدع مجالاً للشك المعقول.[١]

تنص هذه المادة بوضوح على الجانب الإجرائي لافتراض البراءة كما هو مفهوم في المحكمة الجنائية الدولية. فهي تأمر المحقق بإثبات براءة المتهم ما لم يتم استيفاء عبء ومعيار الإثبات، وتضع عبء الإثبات على المدعي العام، وتحدد معيار الإثبات. لا ينبغي أن يكون من المستغرب أن يتم تفسير الجانب الإجرائي بشكل صارم إلى حد ما في المحكمة. **على سبيل المثال**، لا ينتقل عبء الإثبات بعيدًا عن المدعي العام، مما يعني، من بين أمور أخرى، أن الضحايا لا يستطيعون المساهمة في تلبية معيار الإثبات عندما يشاركون في الإجراءات.[٢] وهناك أيضًا الحق في الصمت الذي نشأ عن افتراض البراءة، مما يعني أن المتهم غير ملزم بالإدلاء بشهادته نيابة عن نفسه وأنه لا يمكن استخلاص استنتاجات من صمته. تدعم هذه الأمثلة فكرة أن عبء الإثبات لا ينتقل أبدًا إلى المتهم في المحكمة الجنائية الدولية وتظهر تفانيًا في التفسير الصارم للجانب الإجرائي من افتراض البراءة[٣].

ولعل التطور الأكثر إثارة للاهتمام الذي نتج عن تفسير افتراض البراءة أمام المحكمة الجنائية الدولية هو إنشاء طلبات "**لا توجد قضية للإجابة**". إن هذه الطلبات غير منصوص عليها في نظام روما أو قواعد الإجراءات والإثبات، ولكنها مستوردة من ممارسات المحكمة الجنائية الدولية من يوغوسلافيا السابقة أثناء قضية روتو وسانغ. ويمكن للدفاع أن يقدم هذا الطلب في نهاية مرافعة الادعاء، بحجة أن المدعي العام لم يستوف معيار الإثبات للجرائم

[1] M.C. Bassiouni, 'Human Rights in the Context of Criminal Justice: Identifying International Procedural Protections and Equivalent Protections in National Constitutions', 3 Duke Journal of Comparative & International Law (1993) 235–298, at pp. 235–236. International Covenant on Civil and Political Rights Article 14(2); European Convention on Human Rights Article 6(2); American Convention on Human Rights Article 8(2); African Charter on Human and People's Rights (published on 27 June 1981, entry into force 21 August 1986) 1520 units 217 Article 7(1)(b); icc Statute Article 66.

[2] The Prosecutor v. Thomas Lubanga Dylon, icc-01/04-01/06, Appeals Chamber, International Criminal Court, Judgment on the Appeals of the Prosecutor and The Defense Against Trial Chamber I's Decision on victims' Participation of 18 January 2008, 11 January 2008, para. 97. M. Coleman, 'The Tension between the Presumption of Innocence and Victims' Participation Rights at the International Criminal Court', 20 International Criminal Law Review (2020) 371–393, DOI: 10.1163/15718123-01906004.

[3] A. Stumer, The Presumption of Innocence (Hart, Oxford, 2010) p. 3; M. Hale, Historia Placitorum Coronæ (1736), pp. 289, 290; F. Quintard-Morénas, 'The Presumption of Innocence in the French and Anglo-American Traditions', 58(1) American Journal of Comparative Law (2010) 107–149, at p. 116

(ISSN: 2356 - 9492)

المنسوبة إليه. وإذا نجح الطلب، كما حدث في **قضية (روتو وسانغ)**، فإن التهم تُلغى. وإذا لم ينجح الطلب، فإن المحاكمة تنتقل إلى مرافعة الدفاع كما يحدث عادة.[١]

الجانب غير الإجرائي للافتراض وتداعياته

يزعم بعض الفقه مثل **فيرجسون** أن افتراض البراءة لا يقتصر على عملية المحاكمة بل يجب التعامل معه باعتباره "يتخلل العملية الجنائية بأكملها".[٢] وخلال عملية المحاكمة، بما يتماشى مع القواعد القضائية والإجرائية للمحكمة، يتم عادةً دعم الحق في افتراض البراءة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى التمييز بين الجوانب الإجرائية وغير الإجرائية للافتراض. في حين أن الجانب الإجرائي ينطبق على "المحاكمة"، فإن الجانب غير الإجرائي أوسع نطاقًا وقد ينطبق في وقت سابق. وفقًا لكولمان والإجماع العام، فإن الجانب غير الإجرائي ينطبق حيث يُتهم الفرد بارتكاب الجريمة ويتطلب الحق في افتراض البراءة واجبًا متساويًا ومماثلًا لدعم الافتراض.[٣] ويقع هذا الواجب على عاتق المحققين والسلطات العامة الأخرى المرتبطة بعملية العدالة الجنائية. إن وجود واجب لدى السلطات العامة فيما يتعلق بالافتراض مرتبط بمدى السلطة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون على الأفراد.[٤]

كما إن السلطات ملزمة بتأييد الافتراض أثناء الجوانب الإجرائية وغير الإجرائية. وقد أصبح واجب تأييد الافتراض بما يتجاوز جانب الافتراض القانوني أثناء المحاكمة مقبولاً بشكل جيد.[٥] وتعترف المحكمة الدولية للجرائم ضد الإنسانية

[1] ICC, Prosecutor v. Ruto et al., icc-01/09-01/11, Trial Chamber V(A), Decision No. 5 on the Conduct of Trial Proceedings (Principles and Procedure on 'No Case to Answer' Motions), 3 June 2014ICC, Prosecutor v. Ruto et al., icc-01/09-01/11, Trial Chamber V(A), Public Redacted Version of Decision on Defense Applications for Judgments of Acquittal, 5 April 2016. This kind of motion was raised at the International Tribunal for the former Yugoslavia in city, Prosecutor v. Mucić et al., it-96-21-T, Trial Chamber, Order on the Motions to Dismiss the Indictment at the Close of the Prosecutor's Case, 18 March 1998. The motion in both cases was rejected, but it resulted in Rule 98bis

[2] Sandra Fredman, Human Rights Transformed: Positive Rights and Positive Duties (Oxford University Press 2008), pp. 66–89.

[3] There is a debate between theorists advocating a narrow application limiting the duty to factfinders and theorists demanding a wider application to other authorities as well. See for Narrow Theorists: Larry Laudan, supra note 22; Richard L. Lippke, Taming the presumption of Innocence (Oxford University Press 2016). See for Broader Theorists: Anthony Duff, supra note 1.

[4] H.L. Ho, 'The Presumption of Innocence as a Human Right', in P. Roberts and J. Hunter (eds.), Criminal Evidence and Human Rights, (Hart, Oxford, 2012), pp. 267–268; McDermott, supra note 4, p. 44; International Law Commission, Yearbook of the International Law Commission 1993, vol ii, part 2 (1994) UN Doc No a/cn.4/ser.a/1994/Add.1 (Part 2) 119; icty, Prosecutor v. Mucić et al., it-96-21-T, Trial Chamber, Judgement, 16 November 1998, para. 600.

وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن هناك واجباً يقتضي احترام الجانب غير الإجرائي لأن هذا الحق ينتهك عندما لا

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن افتراض البراءة له جانب إجرائي وجانب أوسع نطاقاً ينطبق خارج المحاكمة.[١] ويرى كولمان بوضوح أن الجانب غير الإجرائي للافتراض يتعلق "بكيفية معاملة المتهم قبل وأثناء وبعد المحاكمة".[٢] ورغم أن هذا الجانب أوسع من الجانب الإجرائي، فإنه يتعلق بالإجراءات الجنائية وله تأثير مباشر على عملية العدالة الجنائية

إذ ان الغرض من مبدأ افتراض البراءة هو ضمان محاكمة عادلة من شأنها أن تكشف عن حقيقة براءة المتهم أو إدانته. وهذا هو الجانب الإجرائي الذي يتعامل مع الافتراض القانوني. ومع ذلك، خارج قاعة المحكمة، وخارج عملية المحاكمة، فإن الجانب غير الإجرائي للافتراض هو الذي يحدد المعاملة التي يتم التعامل بها مع المتهم. في معظم الولايات القضائية، تمتلك السلطات عقلية مسبقة تتمثل في النظر إلى المشتبه به على أنه "مذنب على الأرجح".[٣] تترجم هذه العقلية إلى سلوك غير مبرر من جانب المسؤولين. إن معاملة المشتبه به على أنه "مذنب على الأرجح" يجعل من الأسهل على الشرطة تبرير سلوكها الذي يهدد المشتبه بهم أو يسيء إليهم جسديًا.[٤] ينطبق افتراض البراءة على عمليات ما قبل المحاكمة وأجزاء أخرى من العملية الجنائية، لأنه ينظم العلاقة بين الحكومة والفرد[٥]

ولقد تم الاعتراف بتطبيق أوسع لهذا الافتراض على المستوى الدولي أيضاً. فقد أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن "المتهمين لا ينبغي أن يُكبَّلوا أو يُحتَجَزون في أقفاص أثناء المحاكمات أو يُقدَّموا إلى المحكمة بطريقة توحي بأنهم قد يكونون مجرمين خطرين".[٦] والهدف من ذلك هو ضمان عدم معاملة السلطات للمتهمين باعتبارهم "مذنبين" قبل إدانتهم. والجانب غير الإجرائي للافتراض يحمي الفرد من العقوبة قبل الإدانة ومن تقديمه جسدياً كما لو كان مذنباً. وهذا لا يمنع الباحث عن الحقائق من صياغة رأي خاطئ فحسب، بل يضمن أيضاً شرعية

يتصرف الأفراد بطريقة معينة وتؤثر هذه الأفعال على حق شخص آخر في افتراض البراءة. انظر قضية إسمويلوف وآخرين ضد روسيا، الطلب رقم ٠٦٤٩/٢٩٤٧ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٨) الفقرة ١٦٦؛ وقضية نستاك ضد سلوفاكيا، الطلب رقم ٠١/٦٥٥٥٩ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٧) الفقرة ٨٩.

[1] Prosecutor v Gaddafi ICC-01/11-01/11, A Ch (12 June 2012) paras 24–26; Viorel Burzo v Romania App Nos 75109/01 and 12539/02 (ECtHR, 30 June 2009) para 156

[٢] Michelle Coleman, supra note 21, p. 105

[٣] H.L. Packer, The Limits of the Criminal Sanction (Stanford University Press 1968), pp. 160–161 [Emphasis added].

[٤] Anthony Duff, supra note 1, p. 179

[٥] سناء عودة ومحمد عيد، إجراءات التحقيق والمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية حسب نظام روما ١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة،)نابلس، فلسطين، سنة ٢٠١١م)ص٢٤٧

[٦] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظة السابقة رقم ٧٧، الفقرة ٣٠

(ISSN: 2356 - 9492)

عملية العدالة الجنائية. ورغم أن المحاكم الدولية تميل إلى معاملة المتهم بطريقة أفضل نسبياً مقارنة بالمحاكم الوطنية بسبب الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الصارمة، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن المحاكم الدولية لا تتعامل مع المتهمين على نحو أفضل من المحاكم الوطنية.

لذلك فإن افتراض البراءة في إطار ما قبل المحاكمة يهتم بشكل أكبر بالحد من سلوك الدولة الذي يوحي بأن المتهم مذنب وبالتالي يحمي الناس من العقوبة قبل المحاكمة.[١] وتشمل الطرق المقبولة عمومًا لمعاملة المتهم قبل الإدانة "إجراء عمليات تفتيش جسدية، وإلزامه بارتداء الأصفاد، والحبس قبل المحاكمة، وتقييد الاتصال بأفراد معينين في ظروف معينة". ورغم أن هذه الأنشطة قد يُنظر إليها على أنها عقاب من وجهة نظر الفرد، فإنها "ليست بالضرورة غير متوافقة مع الجانب غير الإجرائي للافتراض". ومع ذلك، من المهم ألا تتجاوز السلطات العامة الحدود وأن تضمن أن أنشطة التحديد المسبق لا تصل إلى مستوى العقوبة. ومن المهم مناقشة الآثار المترتبة على تطبيق افتراض البراءة على إطار ما قبل المحاكمة.[٢]

وفي الختام، يمكن ملاحظة أن المادة ١٤(٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة ٦٦ من نظام روما الأساسي تشتركان في المفهوم الأساسي الذي يقضي باعتبار كل شخص بريئًا حتى تثبت إدانته. ويمكن إيجاد الفرق بين هاتين المادتين في مستوى التفاصيل، فبينما تنص المادة ١٤(٢) فقط على الحق في افتراض البراءة، فإن المادة ٦٦ تتعمق في التفاصيل في الفقرات الثلاث. وينص نظام روما على أن العبء يقع على عاتق المدعي العام وأن معيار الإثبات هو "ما لا يدع مجالاً للشك المعقول"، وفي الوقت نفسه فإن هذه التفاصيل غير موجودة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ومن المقنع أن المحكمة الجنائية الدولية ملزمة بمعايير حقوق الإنسان التي يفرضها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتعليقات العامة.[٣]

لقد تم تصنيف الافتراض باعتباره "حقًا من حقوق الإنسان" وكذلك "مبدأ أساسي للعدالة الإجرائية في القانون الجنائي."ومع ذلك، هناك ميل عام لتطبيق افتراض البراءة بطريقة تعسفية أو حتى تجاهله تمامًا أثناء عملية العدالة الجنائية [٤]. لذلك من المهم فهم الظروف التي يتم فيها تطبيق المفهوم ومتى يتم الانحراف عنه. سيتناول هذا الجزء فتراض البراءة من منظور حقوق الإنسان والقانون الجنائي للتدقيق في قضايا مختلفة تحيط بتطبيق المفهوم افتراض البراءة

[١] e Stephanos Stavros, The Guarantees for Accused Persons under Article 6 of the European Convention on Human Rights (Martinus Nijhoff 1993), pp. 50–51. 90 Michelle Coleman, supra note 21, p. 128.

[٢] Michelle Coleman, supra note 21, p. 128.

[٣] Ibid. 458

[٤] 7 A. Ashworth and J. Horder, Principles of Criminal Law (Oxford University Press 2013), p.71

وللتعرف على الوضع الحديث لافتراض البراءة بموجب القانون، من الضروري فهم الأبعاد المفاهيمية وهدفها. كما أن دراسة القضايا السياقية المتعلقة بافتراض البراءة من شأنها أن تساعد في تحديد حدود وقيود تطبيق مبدأ افتراض البراءة[١]

ثانيا : الأبعاد المفاهيمية لمبأ افتراض البراءة واهدافها.

١- " البراءة " الواقعية والقانونية

على الرغم من أن الفكرة العامة عن "البراءة" توحي بالسذاجة أو عدم اللوم، إلا أنه لا يمكن فهم المفهوم، **وفقًا (لستيفان تريشسل،)** دون فهم الذنب أيضًا. يهتم القانون الجنائي والإجراءات الجنائية بنوعين من "البراءة" – الواقعية والقانونية. تستند البراءة الواقعية والذنب إلى الواقع على النقيض من ذلك. تعني البراءة الواقعية أن الشخص لم يقم بعمل معين. أولئك الذين "فعلوا ذلك" هم "مذنبون فعليًا" على عكس "البراءة الواقعية" الذين "لم يفعلوا ذلك"[٢]

"إن "الذنب القانوني" يتطلب من الادعاء "أن يثبت بما لا يدع مجالاً للشك المعقول وبما يتفق مع الإجراءات القانونية الواجبة أن المتهم ارتكب الفعل الإجرامي، إلخ. وهذا يعني أن هناك أدلة كافية لإثبات ارتكاب المتهم للجريمة، "في ذهن مكتشف الحقائق".[٣] ويؤدي هذا الاستنتاج إلى معاقبة الفرد الذي ثبتت الجريمة ضده. ومن ناحية أخرى، يتم إثبات "البراءة القانونية" عندما "يفشل الادعاء في إثبات عناصر الجريمة المزعومة ضد المتهم، وفقًا لمعيار الإثبات ذي الصلة، بغض النظر عما إذا كان المتهم قد ارتكب الجرائم المنسوبة إليه بالفعل أم لا."[٤] إن كون الفرد "بريئًا قانونيًا" من التهم يعني أن الفرد "غير مذنب"، لأن المحكمة توصلت إلى استنتاج مفاده أنه لا يوجد دليل كافٍ للإدانة. إن افتراض البراءة يتعلق أساسًا بالبراءة القانونية[٥]

٢- **الافتراضات**

بشكل عام، تسهل الافتراضات على الباحث عن الحقائق استخلاص الاستنتاجات بناءً على وجود حقائق وظروف معينة. نظرًا لأنها لا تتطلب تقديم أي دليل محدد، فإنها تساعد في توزيع المخاطر من خلال وضع قواعد تستند إلى

---

[١] H.L. Ho, "The Presumption of Innocence as a Human Right" in P. Roberts and J. Hunter (eds), Criminal Evidence and Human Rights: Reimagining Common Law Procedural Traditions (Hart Publishing 2012), p. 259.

[٢] Pamela R. Ferguson, "The presumption of innocence and its role in the criminal process", 21(2) Criminal Law Forum (2016), 137

[٣] Larry Laudan, "The presumption of innocence: material or probatory?", 11(4) Legal Theory (2005), 340.

[٤] Michelle Coleman, supra note 21, p. 12

[٥] Ibid.

(ISSN: 2356 - 9492)

الظروف.[١] تنقسم افتراضات القانون إلى نوعين: "افتراضات قانونية لا تقبل الطعن وافتراضات قانونية قابلة للدحض".[٢] وفقًا لـ فيرجسون، "يمكن القول إن الافتراضات التي لا تقبل الطعن تعمل كقواعد قانونية وليس كافتراضات نظرًا لأنه لا يمكن تقديم أي دليل لتحديها".[٣] هذه الافتراضات تشبه الافتراضات الإلزامية، لأنه إذا كانت حقيقة واحدة موجودة، فهذا يعني بشكل قاطع أنه يجب أن توجد حقيقة أخرى. **يعتقد روبرتس وزوكرمان** أن "الافتراض القانوني الذي لا يقبل الطعن هو قاعدة يجب على الباحث عن الحقائق أن يلتزم بها".[٤]

من ناحية أخرى، فإن افتراض القانون القابل للدحض يؤكد أن "ظرفًا معينًا صحيح ما لم يكن هناك "دليل كافٍ على العكس". إنها قاعدة إثباتية حيث يكون هناك عبء على أحد الطرفين لدحض أي تقديم أدلة على العكس فعندما يكون هناك شك فيما يتعلق بالأدلة، يحدث افتراض الواقع. لا تعد افتراضات الواقع إلزامية وبالتالي لا تؤثر على عبء الإثبات. تُستخدم افتراضات الواقع عادةً لإثبات النية أثناء المحاكمة الجنائية. عندما لا يكون هناك دليل مباشر لإثبات نية معينة للمتهم، يتم الاعتماد على الأدلة الظرفية لإظهار النية وهذا يخلق بالتالي افتراضًا قابلاً للدحض. يرى كولمان افتراض البراءة باعتباره "افتراضًا قانونيًا إلزاميًا قابلاً للدحض" لأنه "تعليمات لمكتشف الحقائق" الذي يجب أن "يجد المتهم غير مذنب" ما لم يتم التغلب على "معيار الإثبات". نظرًا لأن مكتشف الحقائق يجب أن يستخدم الافتراض، فهو إلزامي والافتراض القانوني هو الذي يشكل الجانب الإجرائي لافتراض البراءة.[٥]

إن الهدف من تطبيق افتراض البراءة هو منع معاملة الأشخاص كما لو كانوا مذنبين دون إدانة. إن مبدأ افتراض البراءة موجود في كل من القانون الوطني والدولي. وتدمج معظم الولايات القضائية الوطنية افتراض البراءة في قوانين الإجراءات الجنائية وقواعد الإثبات. وهو أيضًا جزء من المصادر الثلاثة الأساسية للقانون الدولي، الموجودة في المعاهدات والقانون العرفي والمبادئ العامة. وعلاوة على ذلك، فإن افتراض البراءة هو حق من حقوق الإنسان، ليس فقط لأنه مدرج في معظم صكوك حقوق الإنسان الدولية والوطنية ولكن أيضًا لأنه يستند إلى لقيم المشتركة للعدالة والحرية وسيادة القانون. وبالتالي، يصبح من الضروري للحكومات على المستوى الوطني[٦]

---

[١] Paul Roberts and Adrian Zuckerman, Criminal Evidence (Oxford University Press 2010), p. 231

[٢] T. Weigend, supra note 25, pp. 193–194; P.J. Schwikkard, Presumption of Innocence, Juta & Co (1999), p. 22

[٣] Pamela R. Ferguson, supra note 30, p. 135

[٤] Robert and Zuckerman, supra note 35, p. 233; John M. Phillips, "Irrebuttable presumptions: An illusionary analysis", 27(2) Stanford Law Review (1975), 449, 451; P.J. Schwikkard, supra note 36, p. 24.

[٥] John D Lawson, The Law of Presumptive Evidence, A.L. Bancroft & Co. (1885) p. 555; C. Collier, "The improper use of presumptions in recent criminal law adjudication", 38(2) Stanford Law Review (1986), 423.

[٦] حمزة محمد أبو عيسى، مدى توافق قواعد الاثبات أمام المحكمة الجنائي ة الدولية مع نظر ية الاثبات الجنائي، رسالة دكتوراة، كلية

ضمان احترام افتراض البراءة كحق من حقوق الإنسان، أثناء سن القوانين وتفسيرها. ويجب أن يعمل كمبدأ توجيهي أثناء صياغة القوانين والإجراءات.[١]

٣- تطبيق الافتراض

تنص المحاكم/المجالس القضائية الدولية لحقوق الإنسان والجنائية على أن الحق في افتراض البراءة متاح لـ "كل شخص"، أو "كل شخص"، أو "متهم".[٢] وعلى وجه الخصوص، ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن افتراض البراءة ينطبق على "كل شخص".[٣] وهذا يعني على ما يبدو أن التمتع بهذا الحق لا يقتصر على أي شخص معين بل يجب أن ينطبق على كل شخص. وتتفق هذه الفكرة مع حقيقة مفادها أن افتراض البراءة هو حق من حقوق الإنسان، حيث لا يوجد قيود على الأشخاص الذين يمكن افتراض براءتهم. [٤]

ورغم أن الحق في افتراض البراءة متاح للجميع، فإنه لا يعمل إلا في سياق محدد. وفقًا لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية وقوانين المحاكم الجنائية، فإن افتراض البراءة ينطبق على الإجراءات الجنائية فقط.[٥] ولكن السؤال هو، متى يصبح الحق قابلاً للتنفيذ؟ وفقًا للقاعدة العامة، يصبح الحق متاحًا بمجرد "اتهام" أو "اتهام" الفرد بارتكاب جريمة جنائية. ومع ذلك، يتحدى أنتوني داف هذه الحجة بزعم أن افتراض البراءة يمكن أن ينطبق خارج القانون الجنائي

القانون، جامعة عمان العربية، ٢٠١٢.،ص٢٢٧

[١] Article 11(1) UDHR; Article 14(2) ICCPR; Article 8(2) ACHR; Article 6(2) ECHR. Also see H.L. Ho, supra note 26, p. 259; Stefan Trechsel, supra note 28.

[٢] المادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة ١٤(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة ٦(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ المادة ٨(2) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ المادة ٧(١)(ب) من الميثاق الأفريقي؛ المادة ٦٦ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان؛ المادة ٢١(٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ المادة ٢٠(٣) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

[٣] المادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة ١٤(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة ٦(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ المادة ٦٦ الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

[٤] أ.د. أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الانسان فى اطار منظمة الامم والوكالات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.ص٢٣١

[٥] المادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة ١٤(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة ٦(٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

(ISSN: 2356 - 9492)

حيث أن العديد من الافتراضات تتعلق بمواقف معيارية مختلفة ومع ذلك، فإن افتراض البراءة المدني، الذي أشار إليه، يستند إلى يعتمد على الثقة المدنية المتبادلة، وليس القانون، وبالتالي فهو غير ذي صلة بالدراسة.[١]

وعلى الرغم من أن الحق في افتراض البراءة يقتصر على الإجراءات الجنائية، فإن السؤال هو في أي مرحلة يصبح هذا الحق نافذاً. ؟ لا يفضل أغلب المنظرين والمحاكم تطبيق الافتراض قبل المحاكمة، ومع ذلك، هناك الكثيرمن الفقه ممن يدافعون عن دور أوسع.[٢] يعتقد أولئك الذين يجادلون لصالح افتراض ما قبل المحاكمة أن الافتراض له غرض أوسع يتمثل في حماية المواطنين ضد "الحكومة المتطفلة".[٣] **يجادل (توملين) لصالح تطبيقه في سياق ما بعد المحاكمة أيضًا**، ويثير القلق بشأن تجنب العقوبة المفرطة أثناء معاقبة المدانين. يدافع(**فيكتور ترادوس**)أيضًا عن دور أوسع من خلال الادعاء بأن الافتراض ينتهك عندما يخفض المشرع معيار الإثبات. ومع ذلك، لا يتفق **فيرجسون** مع هذا الرأي، حيث يقول "بعد الإدانة، لا يكون لافتراض البراءة تطبيق آخر".يعتقد أولئك الذين يدافعون عن تطبيق الافتراض فقط في المحاكمة أنه "مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعيار وعبء الإثبات".[٤] وفي ضوء هذه النظريات المتباينة، فإن فحص افتراض البراءة قد يكون من المفيد تحديد مدى قابلية تطبيقه بموجب الممارسات الدولية والإقليمية. ينص الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي) على أنه بمجرد توجيه الاتهام إلى شخص ما، يصبح افتراض البراءة قابلاً للتطبيق. وبالتالي، يصبح الافتراض قابلاً للتطبيق فقط عندما يتم "اتهام" الشخص بارتكاب جريمة جنائية. بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي)[٥]

---

[١] Michelle Coleman, The Presumption of Innocence in International Human Rights and Criminal Law, Op, cit p24

كذلك راجع– د. عصام محمد احمد زناتى: حماية حقوق الانسان فى إطار الامم المتحدة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.ص٢١٥

[٢] Ashworth, "Four Threats to the Presumption of Innocence", 10 International Journal of Evidence & Proof (2006), 241, 249; S. Baradaran, "Restoring the Presumption of Innocence", 72 Ohio State Law Journal (2011), 723; H. Stewart, "The Right to be Presumed Innocent", 8 Criminal Law & Philosophy (2014), 407; P. DeAngelis, "Racial Profiling and the Presumption of Innocence", Netherland Journal of Legal Philosophy (2014), 43; P. Tomlin, "Could the Presumption of Innocence Protect the Guilty?", 8 Criminal Law & Philosophy (2014), 431; V. Tadros, "The Ideal of the Presumption of Innocence", 8 Criminal Law & Philosophy (2014), 449

[٣] Larry Laudan, supra note 21; Magnus Ulvang, "Presumption of innocence versus a principle of fairness", 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013), 215; T. Weigend, supra note 25, pp. 196, 198; Ashworth ibid., p. 244.

[٤] Michelle Coleman, supra note 21, p. 44.

[٥] The African Charter, Provisions Applicable to Proceedings Relating to Criminal Charges N(6)(e), N(6)(e)(i).

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

فتنص المادة ٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الدولي على أنه بمجرد توجيه الاتهام إلى شخص ما، يصبح افتراض البراءة ساري المفعول. وبالتالي، يصبح الافتراض قابلاً للتطبيق فقط بمجرد "اتهام" الشخص بارتكاب جريمة جنائية. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية الدولي، يُقصد بافتراض البراءة أن يكون قابلاً للتطبيق خلال الجزء الأكبر من العملية القضائية.[١] والاستخدام المتعمد لمصطلح "كل شخص" يعني تطبيقًا أوسع من الحقوق المعتادة التي تنطبق فقط على "المتهم".[٢] وبناءً على هذا المنطق، قضت غرفة الاستئناف في قضية مباروشيمانا بأن الحق ينطبق في وقت سابق من العملية الجنائية، "ليس فقط على المتهمين، بل وأيضًا على أولئك الذين صدرت بحقهم مذكرة اعتقال أو استدعاء للمثول، قبل تسليمهم إلى المحكمة".[٣] واستنادًا إلى قرار القضية والمادة ٦٦ (١) من قانون الإجراءات الجنائية الدولي، فهذا يعني بشكل قاطع أن الافتراض يمتد إلى أشخاص آخرين إلى جانب المتهم. ومع ذلك، فإن قرار الدائرة التمهيدية الأولى في قضية مباروشيمانا حد من الافتراض إلى أقل من "الجميع" من خلال سرد المراحل المحددة التي يتم فيها ضمان حق الافتراض، بما في ذلك أولئك الذين صدرت بحقهم مذكرة اعتقال، "قبل تسليمهم إلى المحكمة". وبالتالي فإن الافتراض يصبح قابلاً للتطبيق قبل المحاكمة، ولكن فقط بمجرد إخطار الشخص المعني بالإجراءات الجنائية.[٤]

–**<u>وقد استخدمت المحكمة الجنائية الدولية سوابق قضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان</u>** للمساعدة في تطوير هذا المفهوم عند اتخاذ قرار بأن التصريحات الصادرة عن السلطات العامة لا ينبغي لها أن "تشجع الجمهور على الاعتقاد بأن المشتبه فيه مذنب وتحكم مسبقاً على تقييم الوقائع من قبل السلطة القضائية المختصة".[٥] وفي حين يمكن تفسير ما يشكل "سلطة عامة" على نطاق واسع، فإن التصريح العام لانتهاك افتراض البراءة يجب أن يكون

---

[١] M.C. Bassiouni (ed), The Legislative History of the International Criminal Court, Vol. 1 Transnational Publishers (2005) p. 85; Gregory S. Gordon, "Toward an international criminal procedure: due process aspirations and limitations", 45(3) Columbia Journal of Transnational Law (2007), 635, 669–670; William A. Schabas, Yvonne McDermott, supra note 9, Mn. 11–14

[٢] he difference is present between ICCS, Article 66 which deals with presumption of innocence and Article 67 which deals with rights of the accused. 66 Prosecutor v Mbarushimana ICC-01/04-01/10-51, PT Ch I (31 January 2011).

[٣] 7 Ibid., para 8.

[٤] William A. Schabas, Yvonne McDermott, Article 66, in, Otto Thriftier, kai ambos, Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court, Observers' Notes, Article by Article, Publisher: Beck/Hart Publishing, Editors, 2015.

[٥] echr, X v. Netherlands, 27 dr 37, 1981; icc, Prosecutor v. Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber i, Decisions on Defense Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 201, para. 161.

(ISSN: 2356 - 9492)

مرتبطًا صراحة بالتهم الموجهة إلى المتهم. إن حظر التصريحات العلنية بالذنب عن أولئك الذين لم تتم إدانتهم بارتكاب جريمة يشكل شرطًا مهمًا للجانب غير الإجرائي من افتراض البراءة في المحكمة الجنائية الدولية لأن الحوادث التي تؤدي إلى توجيه اتهامات في المحكمة غالبًا ما تكون موثقة جيدًا داخل المجتمع الدولي. في حين أنه قد يكون من المعروف أن شيئاً ما حدث وتسبب في معاناة مجموعة من الناس، فمن المهم عدم خلق الانطباع بأن ما تسبب في تلك المعاناة هو جريمة و/أو أن المسؤول على وجه التحديد عن تلك المعاناة معروف بالفعل. إن السماح بالتصريحات العامة بالذنب في حوادث أمام المحكمة الجنائية الدولية من شأنه أن يعطي الانطباع بأن الأحكام قد تم تحديدها بالفعل وأن عملية المحاكمة صورية.[١]

لذا قان التوسع المرتبط بافتراض البراءة خارج قاعة المحكمة هو منع الدعاية السلبية المفرطة. فالدعاية السلبية المفرطة داخل وسائل الإعلام تلطخ سمعة الفرد في أذهان الجمهور ومكتشف الحقائق. وقد يعني هذا الحكم المسبق على الفرد بأنه مذنب أو أنه يبدو وكأنه قد تم تحديده بأنه مذنب قبل اكتمال العملية الجنائية.[٢] وقد حددت الدائرة التمهيدية الثانية هذا الجزء من افتراض البراءة غير الإجرائي في حالة كينيا حيث قررت أن مكتب المدعي العام يجب أن يحجب عمومًا أسماء المشتبه بهم أثناء مرحلة الموقف، لأن هذا قد يعرض المشتبه بهم لقدر كبير من الاهتمام الإعلامي السلبي. وهذا مهم بشكل خاص لأنه قد يتم تحديد هوية العديد من المشتبه بهم أثناء مرحلة الموقف ولكن لا يتم توجيه اتهام رسمي لهم في المحكمة. والدعاية السلبية التي يتلقونها بسبب الكشف عن أسمائهم من شأنها أن تتسبب بلا داعٍ في وصم هؤلاء الأشخاص الذين لم يتم حتى توجيه اتهام إليهم بارتكاب جريمة ما داخل المجتمعات المحلية والدولية.[٣]

وأخيرًا، تعترف المحكمة الجنائية الدولية بأن افتراض البراءة هو اعتبار مهم في تحديد ما إذا كان ينبغي احتجاز المتهمين في الحبس الاحتياطي. والمحكمة الجنائية الدولية فريدة إلى حد ما من حيث أنها لا تلزم المتهمين بالكشف عن أسمائهم.[٤]

---

[١] رجب على حسن: مبدأ عدم جواز المحاكمة عن ذات الفعل مرتين فى القانون الوطنى والدولى الجنائى، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن، ص١٤٩

[٢] Prosecutor v. Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber i, Decisions on Defense Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 2011.

[٣] McDermott, supra note 4, p. 42; ICC, Situation in Kenya, icc-01/09, Pre-Trial Chamber ii, Decision on the "Application for Leave to Participate in the Proceedings before the Pre-Trial Chamber relating to the Prosecutor's Application under Article 58(7)", 11 February 2011, para.22.

[٤] د. رنا إبراهيم سليمان العطور: الالتزام بالشرعية الجنائية فى الجرائم الدولية، مجلة الشريعة والقانون، العدد السادس والاربعون، ابريل، ٢٠١١.ص٢٦٧

وقد جاء بتعليق المحكمة عن دفاع المتهم

وعلى جانب تطبيقات احدى محاكم الوطنية للولايات المتحدة الامريكية والتي تم فيها الالتجاء للقضاء الجنائى الدولى، ذكَّر محامي الدفاع عن ديريك شوفين– في مرافعته الختامية أمام هيئة المحلفين بأن موكله كان من المفترض أن يُفترض براءته من التهم التي واجهها بشأن وفاة جورج فلويد. وقد أُدين شوفين بارتكاب الجريمة، ولكن مبدأ افتراض البراءة الذي لطالما اعتُبر أساسيًا في حماية الأبرياء من الإدانة الخاطئة كان مع ذلك متبعًا حتى في هذهالقضية. وتزعم ميشيل كولمان أن "افتراض البراءة"هو مفارقة" لأن "مفهوم القانون الجنائي القديم" هذا "يُعتبر مهمًا بما يكفي لتضمينه في اتفاقيات حقوق الإنسان الحديثة **وقوانين القانون الجنائي الدولي**". والمبدأ موجود فيمعظم القوانين والأنظمة الجنائية الوطنية ، والمعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان **وفي ظل المحاكم الجنائية الدولية.** ورغم أن هذا المبدأ يكاد يكون عالمياً، فإنه لا يوجد إجماع عام على ما يعنيه بالضبط افتراض البراءة ومتى يتم تطبيقه. وسوف يوفر فحص الممارسات المتبعة دولياً في المحاكم والهيئات القضائية المختلفة بعض الوضوح بشأن هذه القضية حتى وإن كانت الممارسات قد لا تكون هي نفسها التي تتبناها السلطات القضائية الوطنية.[١]

وحتى إذا زعمت المحكمة الجنائية الدولية والميثاق الأفريقي أن "كل شخص" يحق له أن يكتسب هذا الافتراض، فإن هذا الحق قابل للتنفيذ على نحو محدود. ومن المعروف أن غالبية الاتفاقيات تؤسس لافتراض براءة "المتهم".وبالتالي، بمجرد وجود "اتهام" رسمي، يصبح الافتراض قابلاً للتنفيذ لأن لائحة الاتهام قد تأكدت ضد الفرد. ومن المقبول أن المتهم يحق له أن يكتسب هذا الافتراض من خلال أحكام القضاء وغيرها من وثائق المحاكم الدولية. ومع ذلك، هناك استثناء منصوص عليه في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، حيث يصبح الافتراض ساري المفعول قبل توجيه

[١] In his closing argument, Derek Chauvin's defense attorney emphasized to the jurors that his client should be assumed innocent about the accusations he faced in relation to the death of George Floyd. Chauvin was found guilty of the crime, however, the idea of presumption of innocence, which is widely recognized as crucial in safeguarding the rights of the innocent against unjust convictions, was nonetheless upheld in this case. Michelle Coleman argues that the concept of "presumption of innocence" is paradoxical because it is considered both an ancient criminal law principle and a crucial element in contemporary human rights accords and international criminal law statutes. The principle is widely recognized and included into the criminal codes and statutes of many nations, as well as international and regional human rights treaties and international criminal courts. While the presumption of innocence is widely accepted, there is no consensus on its precise definition and the specific circumstances in which it is applied. An analysis of the practices employed in various international courts and tribunals can offer some insight into the matter, even though these methods may differ from those established by national jurisdictions

Coleman, M. (2021). Right without remedy? The development of the presumption of innocence at the International Criminal Court. International Criminal Law Review, 22(5-6), 875-894. Doi: 10.1163/15718123-bja10107.

(ISSN: 2356 - 9492)

اتهام رسمي. تنص القاعدة ٢١(١)(د) من القواعد الداخلية على أن "يُفترض أن كل شخص مشتبه فيه أو ملاحق قضائيًا بريء ما دامت إدانته لم تثبت." ومن الواضح أن هذه القاعدة تتضمن تطبيقًا أوسع ليشمل "المشتبه فيه"، مما يجعلها قابلة للتنفيذ قبل الاتهام الرسمي.[١]

الآثار القانونية للحق افتراض البراءة

–إن الآثار الثلاثة الموضحة هنا ضرورية لفهم سبب أهمية افتراض البراءة كحق في الإجراءات الجنائية. أولاً، إنه بعيد المدى وله تأثيرعلى العديد من الحقوق الأخرى. ثانياً، لا يقتصر تأثير حق افتراض البراءة على المحكمة بل يمتد إلى محيطها أيضاً. وبالتالي، في حالات انتهاك القانون الدولي الشهيرة، من المهم أن نرى كيف يمكن أن يكون هذا الحق ذا أهمية خاصة خارج قاعة المحكمة.

أ. معاملة الفرد

يجب النظر إلى افتراض البراءة كقاعدة عامة لمعاملة الأفراد، سواء داخل قاعة المحكمة أو خارجها. ومن وجهة نظر داخلية، يجب أن يكون لافتراض البراءة آثار على المعاملة التي تحتفظ بها الأجهزة القضائية للمحكمة للمتهم. وبشكل خاص، يجب ألا يسمح مسؤولو المحكمة للتحيز والتحامل بالتدخل في كيفية معاملتهم وتفاعلهم مع المتهم، مما يدل على أنهم يحترمون حقه في افتراض براءته. وبالتالي، فإن هذا المعنى الضمني يعكس كيفية تعامل السلطات القضائية والتحقيقية مع الجمهور عند مناقشة القضية، أي بالطريقة الأكثر حيادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا ينعكس أيضًا على واجب المحكمة في تقييم جميع الظروف قبل اتخاذ قرار بوضع المتهم تحت الاعتقال المؤقت، في الواقع إذا لم يتم استيفاء متطلبات معينة، فلا يجوز إخضاع المتهم للاحتجاز الوقائي أو قد يؤدي ذلك إلى انتهاك لسياسة التحقيق. والحق في التزام الصمت هو قاعدة أخرى متأثرة بسياسة التحقيق. إن القواعد التي تطبق هذه السمة من سمات افتراض البراءة تهدف إلى الحفاظ على حق المتهم في رفض الإجابة على الأسئلة لأنه يعتبر بريئًا وبالتالي لا حاجة له للمشاركة في الإجراءات.[٢]

وفيما يتعلق بالتأثيرات الخارجية، مثل تلك التي تمارسها وسائل الإعلام، فإن الصورة التي يتم رسمها للجمهور يجب أن تأخذ في الاعتبار حقيقة مفادها أن الفرد المتهم بارتكاب جريمة لم تثبت إدانته بعد. وهذا أمر حاسم فيما يتعلق

[١] د. شاهين على شاهين: اتفاقية روما المتعلقة بانشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة السادسة والاربعون، العدد الأول٢٠٠٤ ص٢٤٥

[٢] Zappalà, Salvatore 'The Rights of the Accused' in Antonio Cassese, Paola Gaeta and John RWD Jones (eds) The Rome Statute of the International Criminal Court. A Commentary, vol. II (OUP 2002). 1343-1344

بانتهاك الحق في افتراض البراءة نظرًا لأن الحملة الإعلامية المكثفة القائمة على مفاهيم سلبية أو مؤثرة يمكن أن يكون لها آثار على الإجراءات نفسها.[١]

ب. عبء الفحص

إن أهم متطلبات افتراض البراءة هو أنه يفرض على الادعاء عبء إثبات ذنب المتهم. ويجب اعتبار لوائح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نموذجًا مع الأخذ في الاعتبار أن حماية افتراض البراءة منظمة بشكل أكثر وضوحًا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتأخذ أحكام النظام الأساسي في الاعتبار المكونات المتعددة للافتراض المذكور أعلاه. يفجب على المدعي العام أن يثبت أن المتهم مذنب، وفقًا للمادة ٦٦ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تنص بوضوح على أن "عبء إثبات ذنب المتهم يقع على المدعي العام.[٢]

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا للمادة ٦٦ (١) من المحكمة الجنائية الدولية، "يُفترض أن كل شخص بريء حتى تثبت إدانته"، حيث يؤكد إدراج عبارة "كل شخص" على فكرة أن هذا حق ينطبق على الجميع، وليس فقط المتهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إدراج هذا المفهوم في إطار القسم الخاص بإجراءات المحاكمة ربما كان غير مناسب نظرًا لأن المدعي العام ملزم بـ "سياسة التحقيق" ليس فقط أثناء المحاكمة، ولكن في الغالب في مرحلة ما قبل المحاكمة حيث يحتاج إلى إجراء تحقيقات نزيهة وكاملة دون أي تحيز فيما يتعلق بذنب أو براءة المشتبه فيه، وهو ما يبرز من خلال الالتزام بالبحث عن أدلة تبرئة. وبالتالي، فإن هذا الضمان ينعكس أيضًا على العناصر التي تعتبر خارجية للمحاكمة. على سبيل المثال، يعد الحق في الصمت ضروريًا في مرحلة التحقيق ويفرض على السلطات التحقيقية عدم تفسير الصمت كعلامة على الذنب. في الواقع، إذا كان صمت المتهم أثناء التحقيق لا يشكل دليلاً على الذنب، فإن هذا يعني أن المتهم بريء. وإذا كان من المفترض أن يتم تفسير التحقيق على أنه دليل على الإدانة، فإن هذا بالتأكيد لن يفي بمعيار "ما لا يدع مجالاً للشك المعقول".[٣]

وعلاوة على ذلك، فإن هناك حكماً آخر بعيد المدى بشأن حماية حقوق المتهم متأثراً بمبدأ التحقيق، وهو حظر عكس العبء في المادة ٦٧ (١) (أ) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[٤] ومن الآن فصاعداً، فإن هذا الشرط له آثار على عمل المدعي العام، وخاصة فيما يتعلق بواجب البحث عن أدلة تبرئة واحترام حقوق المتهم. وإذا لم يلتزم

---

[١] Ibid.

[٢] Ibid. 1345-1346

[٣] أ.د وليد حسن فهمى ، الإدانة بما لا يدع مجال للشك المغقول، مرجع سابق ، ص٤٤

[٤] Zappalà, S (n31) 1346

(ISSN: 2356 - 9492)

المدعي العام بواجب البحث عن أدلة تبرئة، فإن فريق الدفاع سوف يضطر حتماً إلى البحث عن هذه الأدلة، مما يؤدي إلى عكس العبء.[١]

ج. معيار الإثبات: بما لا يدع مجالاً للشك المعقول

يتعلق التأثير الثالث لافتراض البراءة بمعيار الإثبات والطريقة التي يجب على القضاة اتباعها لتحديد ما إذا كان المتهم مذنباً أم لا. وفيما يتصل بالتقنية التي ينبغي استخدامها لإثبات الذنب، يبدو أن اللوائح تفرض شرطاً محدداً لإثبات الذنب وفقاً للقانون وتطالب باستخدام الوسائل القانونية لإثباته. وهذا يعني أن أي أسلوب تخميني ليس محظوراً فحسب، بل إن الادعاء العام يجب أن يستخدم الحجج القانونية والاستراتيجيات التفسيرية للإشارة إلى الذنب، والقضاة لتفسير حكمهم.

تنص المادة ٦٦(١) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن إثبات الذنب يجب أن يكون "وفقاً للقانون الواجب التطبيق"، وهذه الصيغة مهمة لأنها لا تقتصر على النظام الأساسي للمحكمة. في الواقع، تذكر المادة ٢١ من النظام الأساسي قائمة شاملة بالقوانين الواجبة التطبيق، بدءاً من النظام الأساسي وعناصر الجرائم وقواعد الإجراءات للمحكمة؛ يليها القانون الدولي والمبادئ العامة والمعايير الدولية.

وهذا يعني أن إثبات الذنب يجب أن يتم وفقاً للمعايير التي فرضتها المحكمة الجنائية الدولية نفسها في نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية، ولكن يمكن أن يتم ذلك أيضاً من خلال تفسير القانون والممارسة الدوليين.وبالتالي، يجب أن يكون هناك توافق بين المعايير الدولية وممارسات المحكمة الجنائية الدولية عند محاولة إثبات الذنب أمام المحكمة.[٢]

---

[١] أمين شباك – العقوبة في القانون الدولي الجنائي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق – تخصص القانون العام – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – ٢٠١٣/٢٠١٤. ص١٢٥

[٢] مع ذلك بخصوص الوضع في جمهورية كوت ديفوار، تصويب للحكم الصادر عمالً ١٥ بالمادة من نظام روما الأساسى بشأن إذن بإجراء تحقيق في الحالة في جمهورية كوت ديفوار، أشارت الدائرة التمهيدية الثالثة، في ١٥ نوفمبر ٢٠٠١، إلى وجود أربع مراحل لتقييم ألدلة، ويرى البعض إلى أن ألساس المعقول للمضي قدما ٥٣) ١(من النظامً في المعيار المنصوص عليه في المادة ألساسي يجب أن يكون هو نفسه معيار ألسباب المعقولة لالعتقاد بموجب المادة ٥٨، وإن كان ذلك لغرض مختلف. وال يمكن عمال تمييز المعايير التي توفرها الدائرة التمهيدية وتلك التي توجه إصدار مذكرة التوقيف أو االستدعاء للمثول بموجب المادة .٥٨ ومع ذلك، يجب الحفاظ على التمييز ليس ألن معياً را واحدًا بطبيعته أقل من الآخر، بل بسبب اختالف السياقات التي تطبق فيها. في مرحلة المادة ٥٨، يحتاج المدعي العام إلى تقديم أدلة تثبت إقدام الشخص على الجريمة على عكس المادة 53التي تتناول ارتكاب جريمة.

أنظر Amrutansku Dash, Dhruv Sharma, Arrest Warrants at the International Criminal Court: Reasonable Suspicion or Reasonable Grounds to Believe?, International Criminal Law Review, vol 16, no 1, 2016, p.159.

ومن ثم فإن من الوظائف الأساسية للمدعي العام أن ينسب الذنب من خلال الاستدلال الذي يجب أن يكون تفسيراً للحقائق الفعلية، دون السماح للتخمينات بالدخول إلى قاعة المحكمة. ومن ناحية أخرى، تقع على عاتق السلطات القضائية واجب ضمان إثبات الذنب دون أي شك معقول وفقًا لممارسات المحكمة الجنائية الدولية السابقة، وحقوق الإنسان، والمعايير الدولية. وإذا لم يكن هذان العنصران حاضرين في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، فقد يتم إحباط افتراض البراءة. والشرط الأساسي لضمان احترام الحق في افتراض البراءة هو إثبات الذنب دون أي شك معقول، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد يكون هناك انتهاك للحق.

رابعا : متى يبدأ تطبيق الحق في افتراض البراءة؟

ولتحديد ما إذا كانت المحاكم الجنائية الدولية تمتثل لالتزامها باحترام حق المتهم في افتراض براءته، فمن الأهمية بمكان تحديد اللحظة التي يبدأ فيها تطبيق هذا الحق والشروط التي يتم بموجبها ذلك. وفي هذا الصدد، فإن تحديد اللحظة التي يصبح فيها المشتبه به متهماً أمر ذو أهمية لأن بعض الحقوق تُمنح لهذه الفئة فقط وليس للمشتبه به. ومن المؤسف أن هناك نقصاً في اللوائح الواضحة بشأن هذا الموضوع، كما أن الأحكام الدولية تترك مجالاً كبيراً للتفسير. والافتقار إلى التحديد في هذا الصدد أمر مثير للقلق، نظراً لأنه قد يؤدي إلى معاملة غير متساوية للمتهمين في الإجراءات الجنائية.[١]

ويرجع ذلك إلى حقيقة مفادها أن مبدأ الحماية إذا لم يكن قابلاً للتطبيق منذ اللحظة الأولى التي يخضع فيها شخص ما للتحقيق، فقد يؤدي إلى عواقب متنوعة مثل عدم الامتثال لواجب البحث عن أدلة تبرئة، أو تحيز السلطات القضائية بسبب التصور العام.[٢]ولا تحدد المبادئ الدولية للقانون متى يجب أن تبدأ حماية المتهم، ولكن المبادئ التوجيهية تحدد فقط تاريخ النهاية، والذي يتزامن مع إدانة المتهم من خلال الحكم.

وفي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يمكننا أن نجد تمييزاً بين مفهوم المشتبه فيه ومفهوم المتهم، في حين أن التعريف الرسمي لتحول الوضع مقدم في القاعدة ٤٧ من النظامين الأساسيين، حيث يتم التأكيد على أن المشتبه فيه يُعتبر متهماً في اللحظة التي يتم فيها "تأكيد أي أو كل

[١] مخلط بالقاسم، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الج ازئر، ٢٠١٥ص٢١١

[٢] Kremens, Karolina, 'The protection of the accused in international criminal law according to the human rights law standard' (2011) 1(2) Wroclaw review of law, administration & economics 26.

(ISSN: 2356 - 9492)

التهم في لائحة الاتهام". وعلى النقيض من ذلك، لا نجد في نظام روما الأساسي تعريفاً لمفهوم أو تحديد النقطة التي يصبح فيها الشخص متهماً.[١]

ونظراً لأن المادة ٦١[٢] تذكر مصطلح "المتهم" في إشارة إلى تأكيد التهمة، فقد يقال إن نهج القانون العام تجاه المتهم قد تم تبنيه في قانون المحكمة الجنائية الدولية، لأن الشخص قد يصبح متهماً حتى قبل تقديم لائحة الاتهام إلى المحكمة، في مكان ما حول لحظة تأكيد الاتهامات.[٣]

ومن اللافت إن قواعد الإجراءات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي لا يشيران مطلقاً إلى المشتبه فيه. وقد تم ذلك عمداً لتجنب أي حكم مبكر على الفرد الخاضع للتحقيق بأنه مذنب، ولا سيما في مشروع النظام الأساسي، كانت مصطلحات "الشخص المشتبه فيه بارتكاب جريمة" و"الشخص المشتبه فيه" موجودة ومستخدمة في المواد التي حددت حقوق الشخص أثناء التحقيق. إن اختيار إلغاء هذه التعريفات يمكن أن ينظر إليه على أنه استعداد من جانب المحكمة لعدم المساس بموقفها تجاه أي شخص قد يخضع للتحقيق في نهاية المطاف، مما يدل على أنه من المهم أن نعكس بالكلمات ضرورة دعم افتراض البراءة.[٤] إن إزالة هذه المصطلحات أدت إلى تعريف أكثر تمايزًا واتساعًا للحقوق التي يجب حمايتها بموجب المادة ٥٥، والتي تحدد "حقوق الأشخاص أثناء التحقيق"، وتقسمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى، عندما لا توجد عوامل تفترض أن الشخص مسؤول عن الجريمة قيد التحقيق، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١، وكذلك المراحل اللاحقة المذكورة في الفقرة ٢ حيث "توجد أسباب للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة وأن هذا الشخص على وشك الاستجواب من قبل المدعي العام". ومن الممكن أن نفترض أن واضعي المشروع أرادوا التمييز بين هذين الموقفين لتسليط الضوء على أن الشخص الذي يخضع للتحقيق لا يُعتبر فجأة مشتبهًا به في جريمة، بينما بعد تأكيد الأسباب المعقولة للاشتباه، يمكن اعتبار الشخص مشتبهًا به. إن الفارق بين اللحظتين يمكن تفسيره على أنه رغبة من جانب واضعي القانون في عدم المساس بموقف أي شخص واحترام افتراض البراءة. والواقع أنه حتى لو لم تستخدم كلمة "المشتبه به"، فمن الواضح أن هناك مجموعة مختلفة من الحقوق الممنوحة للأشخاص الخاضعين للتحقيق والمتهمين.[٥]

---

[١] Art. 18 ICTY Statute and art. 17 ICTR Statute

[٢] 0 Art. 61 (9) Rome Statute: "after the charges are confirmed and before the trial has begun, the Prosecutor may, with the permission of the Pre-Trial Chamber and after notice to the accused, amend the charges"

[٣] Zappalà, (n27)

[٤] Zappalà, Salvatore 'Rights of Persons during an Investigation' in Antonio Cassese, Paola Gaeta and John RWD Jones (eds) The Rome Statute of the International Criminal Court. A Commentary, vol. II (OUP 2002). 1196

[٥] Ibid. 1183

وباستعراض نص المادة ٥٥ (١) يلاحظ عدم وجود ثمة إشارات محددة إلى الحق في افتراض البراءة، في حين أن الحق في الصمت معبر عنه في الفقرة ٢ (ب)، حيث تم توضيح أن الصمت لا ينبغي تفسيره على أنه اعتراف بالذنب. على الرغم من أنه قد تم تحديده في تعليقات النظام الأساسي أنه كان من الدقة والأكثر شرعية تضمين افتراض البراءة في حقوق الأشخاص قيد التحقيق وليس فقط بموجب الحقوق الممنوحة للمتهم أثناء المحاكمة.[١]

وعلي ذلك فاذا ما تم تفسير حكم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حرفيًا ، فإن افتراض البراءة موجود فقط في الجزء المخصص للمحاكمة، وبالتالي لا ينبغي تطبيقه على مرحلة ما قبل المحاكمة. ومع ذلك، فإن الصياغة في المادة ٦٦ (١) تحدد أن "الجميع" يجب أن يستفيدوا من هذا الحق، مما يشير إلى أن افتراض البراءة يجب أن ينطبق على المشتبه فيه والمتهم. وعلى الرغم من الصعوبة الكبيرة في تحديد متى يحدث التحول في الوضع بالضبط، فمن المعقول أن نؤكد أنه لا يوجد يقين من أن الحق في افتراض البراءة سوف ينطبق بشكل نهائي على الشخص الذي يُعتبر مشتبهاً به. وفي الوقت نفسه، إذا قمنا بتحليل أحكام حقوق الإنسان الدولية، فإن صياغة المادة ١١(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشير إلى أن افتراض البراءة ينطبق منذ اللحظة التي يتم فيها توجيه الاتهام إلى الشخص، وهذا يعني أن افتراض البراءة يبدأ في التأثير قبل فترة طويلة من بدء المحاكمة، وبالتالي يجب احترامه حتى في مرحلة ما قبل المحاكمة.[٢]

ويشرح Zappala بوضوح كيف يكون من المعقول أن نتوقع أن ينطبق افتراض البراءة من لحظة تقديم الشكوك إلى لحظة الإدانة، إلى التحقيق قبل المحاكمة إلى إجراءات المحاكمة. وتتعلق حجته بعدم فعالية هذا المبدأ إذا تم تطبيقه أثناء المحاكمة فقط مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا لم يتم تطبيقه قبل تأكيد التهم، فقد يحدث ضرر لا يمكن إصلاحه لحقوق الفرد قبل التأكيد، على سبيل المثال تصوير المشتبه به كمجرم أو استخدام تدابير تجميد الأصول. وينطبق الشيء نفسه على المدعي العام، الذي يقع على عاتقه واجب التحقيق في كل من الظروف التجريمية والتبريرية،٤٧وبشكل إيجابي إذا لم يكن الحق في افتراض البراءة قابلاً للتطبيق، فإن البحث عن التبريرات لا يمكن أن يكون ممكنًا.[٣]

---

[١] محمد نشطاوى: محكمة الجزاء الدولية بين المقتضيات القانونية والرهونات السياسية – بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول المحكمة الجنائية الدولية (الطموح، الواقع، آفاق المستقبل) اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا ١٠-١١ يناير ٢٠٠٧.ص٣١٤

[٢] All the provision mentioned have in common the wording ‘everyone charged with a criminal/penal offence’
Salvatore Zappalà, Human Rights in International Criminal Proceedings (OUP 2003) 82
وبري Zappalà

[3] Zappala provides a comprehensive explanation of how it is fair to anticipate that the presumption of innocence is applicable throughout the entire process, from the moment suspicion is raised to the

(ISSN: 2356 - 9492)

ويري الباحث إن فرضية Zappala ، والتي تعني أن الحماية يجب أن تمتد إلى كل من المشتبه فيه والمتهم، تعتبر الأكثر ملاءمة لأن أي نهج آخر من شأنه أن يحرم المتهم المحتمل من افتراض البراءة .ومن المؤكد أن الحق في افتراض البراءة يجب أن يكون قابلاً للتطبيق قبل بدء المحاكمة حتى يكون فعالاً، وبالتالي فهو قابل للتطبيق في مرحلة ما قبل المحاكمة

تعليق عام

يمكننا أن نجد في الأدبيات مناقشة مستمرة حول تطبيق مبدأ افتراض البراءة في إجراءات ما قبل المحاكمة. لا توفر قواعد القانون الدولية لحظة محددة يجب أن تبدأ فيها حماية المتهم **(المادة ١١ (١)** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤ **(٢)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**)**. لا تحدد القواعد سوى تاريخ الانتهاء وهو إدانة المتهم. ويتم تطبيق نفس النهج أيضًا من قبل أنظمة المحاكم الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، تميز لوائح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية بين مفهوم المتهم والمشتبه فيه، وبالتالي يمكن القول إن التفسير الحرفي لهذه المواد من شأنه أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أن "المتهم" يُفترض براءته فقط أثناء مرحلة المحاكمة.

ويمكن القول إنه إذا كان هذا المبدأ ينطبق أيضًا أثناء التحقيق وقبل تأكيد التهم، فسيتم توفيره على هذا النحو في المواد المناسبة.ومع ذلك، يتفق العديد من المؤلفين على أن افتراض البراءة يجب أن ينطبق على كل من المتهم والمشتبه فيه حتى لحظة إثبات الذنب، أي أثناء التحقيق قبل المحاكمة وإجراءات المحاكمة.[١]

---

moment of conviction, including both the pre-trial inquiry and the trial proceedings. The argument pertains to the ineffectiveness of applying this principle only during the trial. This is because if it is not applied before the confirmation of charges, it could cause irreparable harm to the individual's rights. For instance, the suspect may be portrayed as a criminal or subjected to asset-freezing measures. The same principle also applies to the prosecutor, who is responsible for investigating both incriminating and exonerating circumstances. If the presumption of innocence does not apply, the prosecutor must actively hunt for evidence that could prove the accused's innocence. circumstances do not have reason to exist. Lastly, it would be implausible to expect that the judge responsible for the review of the charges already consider the accused as guilty
Zappalà (n31)

ويتضح من قضية زابالا

[١] Zappala, 'The Rights of Accused' (n 52) 1344. In literature there can be found an argument that in the Continental system the presumption of innocence does not mean that the onus probandi lies on the Prosecutor, but due to the civil law court's obligation to establish the truth it is rather imposed on the judge (see Muhammad (n 16) 150). However, such an argument referring to all civil law countries should be considered as too general since at least the Polish Code of Criminal Procedure provides directly that the burden of proof lies in Prosecutors' hands. See for further explanation on the Continental system regarding the burden of proof using Germany as an

"**أولاً**، سيكون من غير المنطقي تمامًا أن يفترض القاضي الذي يراجع التهم أن المشتبه فيه مذنب. **ثانياً**، إذا لم يكن افتراض البراءة سارياً قبل تأكيد التهم، فقد يحدث ضرر لا يمكن إصلاحه بحقوق الفرد قبل تأكيد التهم (على سبيل المثال، من خلال حملة تصور المشتبه به على أنه مجرم أو من خلال اعتماد تدابير تجميد الأصول). وبالتالي، فإن أي حماية لاحقة ستثبت عدم فعاليتها.

وأخيرا يرى الباحث أن النهج المقدم أعلاه لحماية المشتبه به والمتهم هو النهج الوحيد الذي يمكن قبوله في العالم المتحضر. وأي نهج آخر من شأنه أن يحرم المتهم المحتمل من حقه في افتراض براءته.

لذا فان نظام روما الأساسي يضع حلا لتلك المشكلة صراحة. تفوضح المادة ٦٦ (١) من نظام روما الأساسي كما وردت أعلاه أنه ليس المتهم وحده هو الذي يحتاج إلى افتراض براءته. تنص المادة المقتبسة على أن "كل شخص" يجب أن يعامل بهذه الطريقة، مما يؤكد أن هذا حق يجب أن يُنسب إلى كل شخص. ومن ثم، فمن الواضح أن قواعد القانون الجنائي الدولي تذهب إلى أبعد من قواعد قانون حقوق الإنسان، حيث تشمل المشتبه فيه بالحماية وكذلك كل شخص آخر متورط في الإجراءات الجنائية.وعموماً، يسمح مبدأ افتراض البراءة باستنتاج أن عبء الإثبات في الإجراءات الجنائية يقع على عاتق المدعي العام. وكما ذكرنا من قبل، فإن مثل هذا التنظيم غير منصوص عليه بشكل مباشر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو أي اتفاقية دولية أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يتضمن مثل هذه القاعدة في أحكامهما. ومع ذلك، لا يمكن القول إن النظام الأساسي أو قواعد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تنتهك افتراض البراءة لعدم ذكرها صراحة أن عبء الإثبات يقع على عاتق الادعاء. ويبدو أن هذا المبدأ لا يتعارض مع مبدأ افتراض البراءة.

وانعطافا على ما تقدم فإن أحكام المحاكم الخاصة تؤكد هذا النهج. ففي قضية Brdjanin ، فقد زعمت دائرة المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن افتراض البراءة "... يضع على الادعاء عبء إثبات ذنب المتهم ويظل هذا العبء على الادعاء طوال المحاكمة بأكملها؛ ولا يتغير أبدًا."ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هناك حالة واحدة حيث ينتقل عبء الإثبات إلى الدفاع. وكما زعمت دائرة الاستئناف في قضية Delalić وآخرون، فإن المتهم مسؤول عن إثبات جنونه في القضية عندما يستخدم مثل هذه الحجة في دفاعه عن نفسه سعياً إلى البراءة.[١]

---

example Safferling (n 32) 257 and generally Delmas-Marty and Spencer (n 19)
و**قد قررت المحكمة في لائحة التهم التي وجهت اليه**

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن الواضح أن هذا هو الاستثناء الوحيد للقاعدة الصارمة المتمثلة في فرض عبء الإثبات على الادعاء ولا ينطبق إلا على دفوع الجنون .وتوضح المحكمة الجنائية الدولية مرة أخرى هذا القلق، حيث ورد بوضوح في نظام روما أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي العام[١] وأن المتهم له الحق في "عدم فرض أي انعكاس لعبء الإثبات عليه أو أي عبء دحض ."ولا شك أن هذا يوفر توضيحًا ناجحًا للقضية التي تمت مناقشتها ويحمي المتهم بشكل مباشر بتأثير أكبر من أحكام المحاكم الخاصة وقانون حقوق الإنسان.وعلى الرغم من أن الالتزام بتوفير الحماية للمتهم موجه إلى المحكمة، فإن دور وسائل الإعلام أثناء المحاكمات الجنائية الدولية قد يتناقض مع افتراض البراءة. فليس من غير المألوف أن تصدر محطات التلفزيون والإذاعة والصحافة حكمًا قبل أن يتم تداول الحكم في محكمة قانون. ويحدث هذا أيضًا على المستوى الوطني، ومع ذلك، فإن بيئة القانون الجنائي الدولي معرضة بشكل خاص لمثل هذه السلوكيات. إن خطورة الجرائم في هذا المجال من القانون والوعي بما حدث في رواندا ويوغوسلافيا يلفتان الانتباه إلى المحاكمات التي تعقد أمام المحاكم الدولية. وتميل وسائل الإعلام إلى عرض القضايا الجارية بطريقة متحيزة للغاية، وتصور المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية على أنهم مجرمون ووحوش مذنبون.

---

[١] FOR THE FOREGOING REASONS, having considered all the evidence and the arguments of the parties, the Statute and the Rules, the TRIAL CHAMBER finds, and imposes sentences, as follows:

With respect to the first accused, ZEJNIL DELALIC:

Counts 13 and 14: NOT GUILTY of a Grave Breach of the Geneva Conventions of 1949 (willful killings) and a Violation of the Laws or Customs of War (murders).

Counts 33 and 34: NOT GUILTY of a Grave Breach of the Geneva Conventions of 1949 (torture) and a Violation of the Laws or Customs of War (torture).

Count 35: NOT GUILTY of a Violation of the Laws or Customs of War (cruel treatment).

Counts 38 and 39: NOT GUILTY of a Grave Breach of the Geneva Conventions of 1949 (willfully causing great suffering or serious injury to body or health) and a Violation of the Laws or Customs of War (cruel treatment).

Counts 44 and 45: NOT GUILTY of a Grave Breach of the Geneva Conventions of 1949 (inhuman treatment) and a Violation of the Laws or Customs of War (cruel treatment).

Counts 46 and 47: NOT GUILTY of a Grave Breach of the Geneva Conventions of 1949 (willfully causing great suffering or serious injury to body or health) and a Violation of the Laws or Customs of War (cruel treatment).

Count 48: NOT GUILTY of a Grave Breach of the Geneva Conventions of 1949 (unlawful confinement of civilians).

Daryl A. Mundis, ICTY (Appeals Chamber): Prosecutor v. Delalić ("Čelebići Case") Published online by Cambridge University Press: 10 July 2017

كذلك راجع

Prosecutor v Brdjanin (Krajina) (Judgment) IT-99-36-T (1 September 2004) 22

[١] المادة ٢/٦٦ نظام روما الاساسى

ولا يوجد علاج لمثل هذا النهج في الإجراءات الجنائية الدولية؛ بل يجب تقديمه في المستقبل القريب لضمان محاكمة عادلة للمتهمين.[١]

المطلب الثانى
جوانب تحديد الحقوق والواجبات التي
تضمن الامتثال الحق في افتراض البراءة

بعد الاطلاع على الخصائص والتداعيات الرئيسية لافتراض البراءة وإمكانية تطبيقه على مرحلة ما قبل المحاكمة، سوف يركز البحث على أربعة جوانب: الاحتجاز السابق للمحاكمة، والذي يعتبر ممارسة مثيرة للجدل فيما يتعلق بحقوق المتهم؛ والتصريحات الصادرة عن السلطات القضائية والتحقيقية، حيث يفصل خط رفيع بين التعليق السلبي وانتهاك افتراض البراءة؛ ودور المدعي العام، وتحديداً الواجبات التي تضمن الامتثال للحق في افتراض البراءة؛ وأخيراً، دور الدائرة التمهيدية في ضمان إنفاذ افتراض البراءة واحترامه في المحكمة الجنائية الدولية.[٢]

١ .الحبس الاحتياطي

يعتبر العديد من الباحثين الحبس الاحتياطي معياراً توجيهياً أساسياً لنظام العدالة الجنائية. ويُعتبر المشتبه بهم في جرائم متهمين أبرياء حتى تدينهم محكمة قانونية بتهمة واحدة أو أكثر. ولا يشبه الحبس الاحتياطي العقوبة قبل الإدانة فحسب، بل إنه أيضاً وصمة عار، حيث يُنظر إلى الأشخاص الخاضعين له على أنهم غير جديرين بالثقة أو خطرين إلى الحد الذي لا يسمح لهم بالعيش بحرية في المجتمع أثناء حل التهم الموجهة إليهم. ويبدو في هذه الحالات أن الشخص المتهم يُفترض ويُصنف على أنه مذنب، أو يبدو كذلك. وبالتالي، فمن المثير للاهتمام أن نرى القواعد التي تحكم الحبس الاحتياطي وتقييم مدى توافقها مع الحبس الاحتياطي.[٣]

قبل أن يكون من الضروري إعطاء تعريف لما هو المقصود بالاحتجاز السابق للمحاكمة، والذي يُطلق عليه أيضًا الحبس الاحتياطي أو الحبس الوقائي، يحدث عندما تسجن الدولة فردًا ما في انتظار محاكمة لتحديد ما إذا كان بريئًا

---

[١] د. معاذ أحمد محمد تنقو: المحكمة الجنائية الدولية إنحراف تطبيق القانون الدولى، جامعة الملك الحسن الثانى، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٢.ص٣١٥

[٢] مطر، عصام عبد الفتاح: القضاء الجنائي الدولي مبادئة وقواعدة الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ط١ ٢٠٠٨.ص٣٤١

[٣] 9 Lippke, Richard L., 'Taming the Presumption of Innocence' (Oxford University Press, New York 2016). P,156

(ISSN: 2356 - 9492)

أو مذنبًا بارتكاب جريمة.[١] يخدم الحبس السابق للمحاكمة عادةً هدفين: **الأول** هو منع الهروب لضمان حضور المتهم أثناء المحاكمة **وثانيًا** منع الجاني المزعوم من إتلاف الأدلة أو إكراه الشهود.[٢]

يعد الاحتجاز السابق للمحاكمة فقدانًا مؤقتًا للحرية الشخصية يهدف إلى تسهيل مقاضاة الجريمة وإجراءات المحاكمة. يتم التعبير عن حق الفرد في الحرية في المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تم التأكيد على أنه ليس حقًا مطلقًا وأنه يجوز احتجاز الشخص بعد توجيه تهم جنائية إليه. وعلى الرغم من أنه يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه "لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب وطبقاً للإجراء الذي ينص عليه القانون". فمن الواضح أن حق الفرد في الحرية ليس مطلقاً. وتقر المادة ٩ بأن تقييد الحرية مشروع في بعض الأحيان، كما هو الحال في تنفيذ القوانين الجنائية. وبالتالي، فإن الاحتجاز السابق للمحاكمة هو بوضوح حرمان قانوني من الحرية، ما لم يكن تعسفياً، وفقاً للفقرة ١ من المادة.٥٣ وبناءً على ذلك، فإن الخسارة القانونية للحرية تنظمها المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومن الحاسم أن نحدد متى يمكن اعتبار الحرمان من الحرية تعسفياً وكيف يؤثر ذلك على حق المتهم في افتراض براءته.[٣]

ويجب أن نضع في الاعتبار أنه حتى إذا كان الاعتقال أو السجن مسموحاً به بموجب القانون المحلي، فإنه قد يكون مع ذلك تعسفياً. إن مفهوم "التعسف" لابد وأن يُعرَّف على نطاق واسع بحيث يشمل جوانب عدم الملاءمة، وعدم العدالة، والافتقار إلى القدرة على التنبؤ، والإجراءات القانونية الواجبة، فضلاً عن عناصر العقلانية، والضرورة، والتناسب. ولابد وأن يكون الحبس الاحتياطي بتهم جنائية معقولاً وأساسياً في جميع الحالات. وهذا ينطبق على افتراض البراءة، نظراً لأن كل حالة حبس احتياطي لابد وأن يتم البت فيها على أساس فردي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فكرة "الاحتجاز قبل الإدانة يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة" مكملة لافتراض البراءة، ولابد وأن يكون هدفه ونطاقه وقائياً وليس عقابياً.

٢- الحبس قبل المحاكمة/ الاحتجاز قبل تحديد الإدانة والحق في عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يتعارض الحبس قبل تحديد الإدانة مع مبدأ افتراض البراءة. إن معاملة المتهم كما لو كان مذنبًا دون إدانة مما يؤدي إلى العقوبة المسبقة والحرمان من حقوقه هو نقيض لنظرية افتراض الإدانة. وهذا صحيح لأن المتهم يُحتجز عادةً في ظروف مماثلة للمحكوم عليهم. يتعرض الشخص المحتجز قبل الإدانة لفقدان مماثل للحقوق النفسية والاقتصادية

[١] Definition of 'pre-trial detention' given by the Fair Trials organization: https://www.fairtrials.org/campaigns/pre-trialdetention

[2] Wayne Jordans, The Practice of 'Witness Proofing' in International Criminal Tribunals: Why the International Criminal Court Should Prohibit the Practice, Leiden Journal of International Law, vol 22, no 3, 2009.

[٣] Zappalà, S (n 42). 1185

والاجتماعية مثل الحق في الحرية والخصوصية والعمل والحياة الأسرية وما إلى ذلك مثل الشخص المدان.[١] وعادةً ما يتم توفير الحبس قبل تحديد الإدانة بموجب القوانين المتعلقة بالاحتجاز وليس تلك التي تتعامل مع افتراض البراءة. ومع ذلك، هناك العديد من الحالات التي تصور أن الافتراض يُطبق لتحديد صحة الحبس قبل تحديد الإدانة[٢]
على سبيل المثال، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن الفشل في الاعتراف بحق الإفراج بكفالة قبل المحاكمة من شأنه أن يجعل افتراض البراءة لا معنى له. ومع ذلك، في عام ١٩٧٩ ألغت المحكمة هذا القرار.[٣] ومن ناحية أخرى، فإن القوانين الإنجليزية والأيرلندية [٤]والاسكتلندية تؤيد الافتراض لصالح الكفالة.[٥] وبالتالي، فإن هذا يذكرنا بأنه لا يمكن معاملة المتهم كما لو كان "مذنبًا" وأن ذلك لا يمكن أن يكون مبررًا للاحتجاز قبل المحاكمة. وتؤيد المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة بلبنان الإفراج المسبق عن المتهم، ما لم يكن الاحتجاز ضروريًا لضمان حضوره للمحاكمة، أو لمنعه من الاستمرار في ارتكاب الجريمة أو من عرقلة العدالة.[٦] وعلى الرغم من أن القانون الجنائي الدولي لا يزال ينص على الاحتجاز المسبق، إلا أن هناك تحولًا في الموقف الذي يسمح بالإفراج عن المتهم عندما يكون ذلك ممكنًا. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لهذا التحول، أصبح معيار احتجاز المتهم في انتظار المحاكمة أكثر صرامة، مما استلزم[٧]

---

[١] Richard L. Lippke, supra note 71, p. 159; Caroline L. Davidson, "No Shortcuts on Human Rights: Bail and the International Criminal Trial", 60(1) American University Law Review (2010), 13; J. Thaler, supra note 16, p. 451; Rinat Kitnai, "Presuming Innocence", 55(2) Oklahoma Law Review (2002), 286–287.

[٢] William A. Schabas, Yvonne McDermott, supra note 9, pp. 1964–1965 nn. 110– 124.

[٣] Bell v Wolfish 441 US 520, 533 (1979). Canada adopts a similar position: R v Pearson (1993) 17 C.R. (4th) 1, 77 CCC (3rd) 124. For a history of bail jurisprudence in USA, see M.J. Hegreness, "America's Fundamental and Vanishing Right to Bail", 55 Arizona Law Review (2013), 909.

[٤] O'Callaghan [1966] IR 501. This approach is also adopted by New South Wales: P. Shrestha, "Two Steps Back: The Presumption of Innocence and Changes to the Bail Act 2013 (NSW)", 37 Sydney Law Review (2015), 47.

[٥] Scotland: Criminal Procedure (Scotland) Act 1995, s. 23B

[٦] Yvonne McDermott, Fairness in International Criminal Trials (Oxford University Press 2016), pp. 42–44; ICC Statute, art 60(2); Rules of Procedure and Evidence, Special Tribunal for Lebanon (29 Nov. 2010) (STL RPE) 2 102; Prosecutor v Bemba ICC-01/05-01/08, PT Ch II (14 Aug. 2009) para 77. The ICCPR, Article 9(3) also states "it shall not be the general rule that persons awaiting trial shall be detained in custody."

[٧] د. حمدى رجب عطية: الاختصاص النوعى للمحكمة الجنائية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٦٩، ٤٧٠، يناير، أبريل ٢٠٠٣، ٢٠٠٣، السنة الرابعة والتسعون ص٢٣٥

(ISSN: 2356 - 9492)

إن هذا التبرير أفضل للاحتجاز السابق للمحاكمة. وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مرارًا وتكرارًا[١] أنه لضمان عدم تجاوز الاحتجاز السابق للمحاكمة فترة زمنية معقولة بموجب المادة ٦ (١) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يجب على الدول الأعضاء أن "تولي الاعتبار الواجب لافتراض البراءة".[٢] ويضمن افتراض البراءة أنه في حين يفرض شروطًا لمنح الكفالة، فإن المتهم محمي من أن يُعامل كما لو كان مذنبًا.[٣]

ويتضح مما سبق أن المناقشة حول ما إذا كان افتراض البراءة ينطبق على الحبس السابق للمحاكمة ناتجة عن خلافات حول نطاق تطبيق الافتراض. يزعم ستيفنز أنه للتأكد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، فإن الافتراض هو "مبدأ مهم ولكنه مجرد يعمل في الخلفية".[٤] وهذا يعني أن هناك غيابًا للإرشادات العملية بشأن تطبيقه على الاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي إطار الترويج لاعتماد الافتراض كموقف عملي، يقول فيرجسون إنه "في حالة رفض الكفالة واحتجاز المشتبه بهم في انتظار المحاكمة، فإن الظروف التي يتم احتجازهم فيها يجب أن تعكس وضعهم كأشخاص لم تتم محاكمتهم/يفترض أنهم أبرياء".[٥]

ويتضح مما سبق أن المناقشة حول ما إذا كان افتراض البراءة ينطبق على الحبس قبل المحاكمة ناتجة عن خلافات حول نطاق تطبيق الافتراض. يزعم ستيفنز أنه للتأكد من الاحتجاز قبل المحاكمة، فإن الافتراض هو "مبدأ مهم ولكنه مجرد يعمل في الخلفية". وهذا يعني أن هناك غيابًا للإرشادات العملية بشأن تطبيقه على الاحتجاز قبل المحاكمة. وفي إطار الترويج لتبني الافتراض كموقف عملي، يقول فيرجسون إنه "في حالة رفض الكفالة واحتجاز المشتبه بهم

---

[١] 0 Letellier v France (1991) 14 EHRR 83, para 35. See also B v Austria (1990) 13 EHRR 20, para 42; Yargci and Sargin v Turkey (1995), 20 EHRR 505, para 50.

[٢] المادة ٥(٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والمادة ١٤(٣)(ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٧.٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والمادة ٢٠(٤)(ج) من المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب؛ والمادة ٢١(٤)(ج) من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والمادة ١١(ب) من الميثاق الكندي للحقوق والحريات؛ والمادة ٧(١)(د) من الميثاق الأفريقي.

[٣] P. Leach, "Automatic Denial of Bail and the European Convention", Criminal Law Review (1999), 300 [Emphasis added].

[٤] Lonneke Stevens, "Pre-trial detention: the presumption of innocence and Article 5 of the European Convention on Human Rights cannot and does not limit its increasing use", 17 European Journal of Crime Criminal Law and Criminal Justice (2009), 170–171; Lonneke Stevens, "The meaning of the presumption of innocence for pre-trial detention: an empirical approach", 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013), 246–247

[٥] د. حمدى رجب عطية: الاختصاص النوعى للمحكمة الجنائية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٦٩، ٤٧٠، يناير، أبريل ٢٠٠٣، ٢٠٠٣، السنة الرابعة والتسعون ص١٥٨

في انتظار المحاكمة، يجب أن تعكس الظروف التي يتم احتجازهم فيها وضعهم غير المحاكم / المفترض أنهم أبرياء".[١]

إذ ان إن فكرة أن الحرمان من الحرية يجب أن يتم تنفيذه فقط لمعالجة حاجة عامة وبطريقة متناسبة مع تلك الحاجة تنطبق بشكل خاص على الاحتجاز قبل المحاكمة وفي انتظارها.[٢]

كما إن فرضية افتراض البراءة تعني أن الحبس قبل المحاكمة يجب أن يُنظر إليه باعتباره شيئًا استثنائيًا ولا ينبغي فرضه على كل من ينتظر المحاكمة. في الواقع، من المعقول أن نعتقد أنه إذا كان من المفترض أن يُعتبر شخص ما بريئًا حتى تثبت إدانته، فلا فائدة من حبسه لمجرد اتهامه بارتكاب جرائم جنائية. بدلاً من ذلك، من أجل دعم المعايير التي تفرضها هيئات حقوق الإنسان، يجب أن تكون القاعدة هي أن كل حالة يجب أن يتم فحصها من قبل سلطة مختصة.[٣]

وجديرا بالذكر أنه على الرغم من الاعتراف الدولي والدستوري بهذا المبدأ فإن عدد المعتقلين قبل الإدانة في بعض البلدان يقترب، بل ويتجاوز في بعض الأحيان، عدد المدانين المسجونين. وعندما يكون المتهم مسجوناً وينتظر المحاكمة، فإنه لابد من عرضه "على الفور" أمام قاض وإلا فقد تنتهك حقوق مختلفة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الفقرة ٢ من المادة ١٤ في حالة إطالة فترة الاحتجاز قبل المحاكمة لفترة غير معقولة أثناء انتظار المحاكمة. والواقع أن الاحتجاز قبل المحاكمة لفترة طويلة قد يعرض افتراض البراءة للخطر، بل وحتى الاحتجاز قبل المحاكمة المعقول من شأنه أن يقوض افتراض البراءة إذا استمر لفترة طويلة بشكل غير عادي.[٤] ووفقاً للمادة ٩(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "لا يجوز أن تكون القاعدة العامة هي احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة رهن الاحتجاز"، وبالتالي فإن احتجاز أولئك الذين ينتظرون المحاكمة رهن الاحتجاز يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة. وتنص المادة كذلك على أن الإفراج من هذا الاحتجاز قد يكون مشروطاً بضمانات الحضور، والتي تشمل الحضور للمحاكمة، والحضور في أي مرحلة لاحقة من الإجراءات القضائية، و(إذا لزم الأمر) الحضور لتنفيذ الحكم. وتنطبق هذه العقوبة على أي شخص ينتظر المحاكمة بتهم

[١] Pamela R. Ferguson, supra note 30, p. 154
[٢] Ibid. para 38
[٣] WGAD, Report of the WGAD (2005) UN Doc. E/CN.4/2006/7), para. 64
[٤] HRC, 788/1997, Cagas v. Philippines, para. 7.3

(ISSN: 2356 - 9492)

جنائية، أي بعد توجيه الاتهام إلى المتهم، ولكن القيد المفروض على الاحتجاز التعسفي في الفقرة ١ يفرض التزاماً مماثلاً قبل توجيه الاتهام.[١]

كما تنص لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام على أن احتجاز المشتبه بهم قبل المحاكمة لا ينبغي أن يكون إجراءً قياسيًا. بل يجب أن يستند الاحتجاز حتى المحاكمة إلى تقييم فردي بأنه معقول ومطلوب في ضوء جميع الظروف، مثل منع الهروب، أو التلاعب بالأدلة، أو تكرار الجريمة. وينبغي ترسيخ الاعتبارات ذات الصلة في التشريعات، وينبغي ألا تحتوي على مصطلحات واسعة وغامضة مثل "الأمن العام". ولا ينبغي أن يكون الحبس قبل المحاكمة إلزاميًا لجميع المتهمين بارتكاب جريمة معينة، بغض النظر عن الظروف الفريدة. وينبغي أن يعكس حد وقت الاحتجاز قبل المحاكمة الضرورة، وحيثما أمكن، يجب على المحاكم أن تنظر فيما إذا كانت البدائل قد تلغي الحاجة إلى الاحتجاز في الحالة المحددة، وقد تشمل هذه التدابير فرض الكفالة أو الضمانات المناسبة، أو حظر السفر، أو أنواع المراقبة مثل التتبع الإلكتروني، والإقامة الجبرية، وأوامر التقييد. [٢]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحبس الاحتياطي في المؤسسات المخصصة للمجرمين المدانين قد ينتهك الحق في افتراض البراءة، وفقًا لفريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي. وقد قررت هيئات المعاهدات المختلفة أن حرمان الشخص من حريته لفترة مفرطة من الوقت يعادل قضاء عقوبة قبل الحكم وأنه من المحتمل أن يؤدي هذا إلى إدانة بعقوبة تعادل فترة الحبس الاحتياطي. وللتوافق مع افتراض البراءة، لا يمكن فرض الحبس الاحتياطي إلا عندما يكون هناك شك معقول في أن الشخص المقبوض عليه قد ارتكب جريمة، وفقط طالما استمر هذا الشك. ومع ذلك، حتى إذا وجدت المحاكم المحلية "دليلاً قوياً على ذنب [المتهم]"، فإن مثل هذا الشك لا يمكن أن يبرر الحبس الاحتياطي. ولا يمكن لخطورة الجريمة المتهم بها أو شدة العقوبة المصاحبة لها أن تبرر رفض الكفالة. ومن ناحية أخرى، قد يشكل وزن التهم والعواقب المرتبطة بها معايير حاسمة في تحديد ما إذا كانت أي من الأسباب المشروعة لفرض الحبس الاحتياطي موجودة.[٣]

واردافا لما سيق إذا لم يكن لدى المتهم نية التهرب من المحاكمة أو التدخل في التحقيق، فعندئذٍ بناءً على فكرة أن الشخص بريء حتى صدور الحكم، لا يوجد سبب معقول للحبس الاحتياطي. وإذا كانت الأسباب موجودة، فيجب تبرير الحبس الاحتياطي بالضرورة وفرضه في مهلة زمنية معقولة

---

[١] محمد الطراونة ، ضمانات حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية – دراسة مقارنة –الطبعة الأولى – دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٣ ص٢٣١

[٢] WGAD, Nyanzi v. Uganda (Opinion no. 57/2017), 24 August 2017, para. 61(e)

[٣] EJJC: Analysis of the replies to the Green Paper on the Application of EU Criminal Justice Legislation in the field of detention. 3

كما تقر المحكمة الجنائية الدولية بأن افتراض البراءة يشكل عاملاً أساسياً في تحديد ما إذا كان يجوز احتجاز المتهمين في الحبس الاحتياطي. وتتسم ممارسات المحكمة الجنائية الدولية بعدم الاعتياد، حيث لا تلزم المتهمين بالاحتجاز الاحتياطي أثناء انتظار المحاكمة. بل على العكس من ذلك، يُنظر إلى الحبس الاحتياطي في الإطار الوطني باعتباره ممارسة شائعة، كما أبرز تقرير فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي. وحتى إذا كانت الأنظمة الوطنية تميل إلى السماح بالحبس الاحتياطي ولكن لا تجبر عليه، فإن أعداد المتهمين المحتجزين مرتفعة للغاية، سواء في البلدان الأوروبية أو غير الأوروبية.[١]

ويضع النظام الأساسي أساساً لفقدان الحرية للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة أو متهمين بارتكابها ضمن اختصاص المحكمة بموجب ثلاثة أحكام: المادة ٥٨ تتناول إصدار غرفة ما قبل المحاكمة أوامر بالقبض (مؤقتة أيضاً) على المشتبه فيه، وتنظم المادة ٦٠ استمرار الاحتجاز بعد نقله إلى مقر المحكمة، وتتناول المادة ٥٩ المرحلة الوسيطة: القبض على الشخص وتسليمه جسدياً إلى المحكمة من قبل الدولة الطرف المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢٩٢ على لوائح أخرى بشأن الاعتقال المؤقت للشخص، مما يعزز المادة ٥٩. وتتضمن المادة ٥٩ اعتبارات حول القانون ذي الصلة وتوزيع الالتزامات بين المحكمة والدولة الطالبة في حماية حقوق الشخص المحتجز. وعلى وجه الخصوص، يجب على السلطة القضائية ضمان احترام حقوق الإنسان للشخص الذي يخضع لأمر بالقبض عليه. وهذا يعني أنه عند تنفيذ إجراءات الاعتقال، يجب على المحكمة التأكد من تنفيذ الحقوق المنصوص عليها في المادتين ٥٥ و٦٧ من النظام الأساسي. وعلى وجه التحديد، تنص المادتان ٥٨(١) و٦٠(٢)، على الأسباب التي تستوجب إطلاق سراح الشخص في انتظار المحاكمة.[٣]

وتحدد المادة ٥٨ (١) جميع المتطلبات التي يتعين توافرها حتى تتمكن الدائرة التمهيدية من إصدار مذكرة اعتقال. ويعد وجود "أسباب معقولة للاعتقاد" بأن شخصًا ما ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة هو الشرط الأول لإصدار مذكرة اعتقال. ووفقًا لحكم الدائرة التمهيدية في قضية المدعي العام ضد لوبانجا ديلو، فإن "الأسباب

---

[١] EJJC: Analysis of the replies to the Green Paper on the Application of EU Criminal Justice Legislation in the field of detention. 3

[٢] Art. 92 Rome Statute is very specific in regulating the provisional arrest, in fact the article includes information on how to draft the request, who is competent to issue the request and how to deal with surrender and provisional arrest in one of the State parties.

[٣] Cassese, A, Gaeta, P and Jones, J RWD (eds) The Rome Statute of the International Criminal Court. A Commentary, vol. II (OUP 2002), 1247

(ISSN: 2356 - 9492)

المعقولة للاعتقاد" في هذا السياق لها نفس معنى "الشك المعقول"، وهو المعيار الذي أنشأته المادة ٥.١.ج من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ويبرر تقييد حرية شخص ما من أجل تقديمه أمام المحكمة.

وفي حكمها اللاحق في قضيتي المدعي العام ضد أحمد هارون والكوشيب والمدعي العام ضد بيمبا جومبو، اتخذت الدائرة التمهيدية موقفًا مماثلاً. وفي هذه القضايا، اعترفت الدائرة بالالتزام بتفسير "السبب المعقول للاعتقاد" وفقًا لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، واتباعًا للمعايير الأوروبية والفقه القانوني لمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.[١]

كما تنص المادة أيضًا على ضرورة إلقاء القبض على شخص ما، للسماح له بالحضور أثناء المحاكمة أو لعرقلة عرقلة التحقيق، ولكن أيضًا لمنع الشخص من ارتكاب الجرائم. وإذا لم يتم استيفاء هذه الشروط المسبقة، فإن إلقاء القبض على المتهم لا يكون مبررًا وسيمثل انتهاكًا لحق افتراض البراءة

بينما تشرح المادة ٦٠(٢) حق المتهم في التقدم بطلب للإفراج المؤقت، وتحدد أنه ما لم تقتنع غرفة ما قبل المحاكمة باستيفاء المتطلبات المنصوص عليها في المادة ٥٨(١) فيجب إطلاق سراح الشخص بشروط أو بدونها. لا شك أن متطلبات المادة ٦٠(٢) صيغت وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تضمن للمتهم القدرة على الطعن في ضرورة ومبررات مذكرة التوقيف التي تفرض قيداً على حريته. وهذا حاسم في تأييد افتراض البراءة كقاعدة عامة لمعاملة الفرد. ويفرض النظام الأساسي على الدائرة التمهيدية تقييم ليس فقط الضرورة ولكن أيضاً الأسباب التي تبرر الحبس الوقائي، وينص على أنه عندما يتقدم المتهم بطلب للإفراج المؤقت، سيتم تقييم الظروف بعناية وعلى أساس فردي.

---

[١] Article 58 (1) outlines all the prerequisites that must be met for the Pre-Trial Chamber to issue a warrant of arrest. The first prerequisite for the issuance of an arrest warrant is the presence of "reasonable grounds to believe" that an individual has committed a crime within the jurisdiction of the Court. In the case of Prosecutor v. Lubanga Dyilo, the Pre-Trial Chamber determined that "reasonable grounds to believe" is equivalent to "reasonable suspicion." This standard, established by article 5.1.c of the ECHR, allows for the restriction of someone's freedom in order to bring them before the Court.

The Pre-Trial Chamber adopts a similar position in its subsequent rulings on the cases of the Prosecutor v. Ahmad Harun and Al Kushayb, as well as the Prosecutor v. Bemba Gombo. In these instances, the Chamber acknowledged the duty to interpret the phrase "reasonable ground to believe" in accordance with internationally accepted human rights norms, adhering to European standards and the legal decisions of the Inter-American Court of Human Rights (IACtHR).

Pikis, Georgios M., The Rome Statute for the International Criminal Court: analysis of the Statute, the rules of procedure and evidence, the regulations of the Court and supplementary instruments (Nijhoff, Leiden 2010), 106-107

وانعطافا على ما تقدم ، وتعليقا علي مضمون المادة يري الباحث انه ما لم يكن الاحتجاز مطلوباً لضمان الحضور أثناء المحاكمة، أو منع التدخل في التحقيق، أو منع المتهم من الاستمرار في ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، فلا يجوز إخضاع المتهم للاحتجاز الوقائي. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم استيفاء أحد هذه المتطلبات وكان من الضروري بالفعل إخضاع المتهم لفقدان مؤقت لحريته، فيجب على غرفة ما قبل المحاكمة إجراء مراجعات دورية للحكم ويجب أن تضمن عدم إطالة فترة الاحتجاز لفترة غير معقولة قبل المحاكمة.

وتلبي هذه الشروط افتراض البراءة غير الإجرائي من خلال إعلان أن المتهمين الأفراد يجب إطلاق سراحهم ما لم يتم استيفاء متطلبات محددة. وبهذه الطريقة، لا يخضع المتهمون للسجن ما لم يكن ذلك ضروريًا للغاية، وهو أمر معقول بالنظر إلى أن الاحتجاز عادةً ما يكون مخصصًا للجناة المدانين. وهذا يمثل تحولاً في الموقف عن المحاكم الدولية السابقة، التي إما فرضت حبس المشتبه به أو سمحت فقط بالإفراج عن المتهم في حالات استثنائية.٧٦ وعلاوة على ذلك، تتبع المحكمة الممارسة الشائعة المتمثلة في ضمان عدم تنفيذ الاحتجاز قبل المحاكمة لفترة طويلة بشكل غير معقول، وهو ما يمثل انتهاكًا لافتراض البراءة وفقًا لقضايا حقوق الإنسان والمعايير.١

ومن اللافت أن انتهاك الحق في افتراض البراءة، وخاصة فيما يتصل بممارسة الاحتجاز قبل المحاكمة التي تنتهجها المحكمة، لم يحدث حتى الآن. ويتأكد هذا من خلال الافتقار العام إلى سوابق قضائية بشأن انتهاكات افتراض البراءة من جانب المحكمة الجنائية الدولية في إجراءاتها.

٣- دور المدعي العام ودور الدائرة التمهيدية

شهدت العقود الماضية إنشاء محاكم دولية مختلفة، في أعقاب الطلب المتزايد على العدالة الجنائية الدولية من خلال الإجراءات الدولية كوسيلة لمكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.وفي البيئة الخاصة للعدالة الجنائية الدولية، يتعين على المدعي العام أن يلعب دوراً حاسماً في ضمان حقوق أولئك الذين يخضعون للتحقيق أو المقاضاة. وهذه سمة مميزة للمدعي العام الدولي

وفي هذا الجزء، سيتم تحليل كيفية وكيفية ضرورة دور المدعي العام والدائرة التمهيدية لضمان احترام حق المتهم في افتراض براءته وإنفاذه في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية

أ. سلطة المدعي العام ودائرة ما قبل المحاكمة في التصرف من تلقاء أنفسهم

تتميز المحكمة الجنائية الدولية بعناصر معينة، أولاً، أنها محكمة دائمة ذات اختصاص واسع وثانياً، لديها سلطة بدء التحقيق من تلقاء نفسها في أعقاب الوضع المشار إليه في المواد ١٣ و١٤ و١٥ من نظام روما الأساسي.

[١] Coleman, M, 'Right without Remedy? The Development of the Presumption of Innocence at the International Criminal Court' (2021) International criminal law review 1, 11

(ISSN: 2356 - 9492)

فتتيح المادتان ١٣ و١٤ من النظام الأساسي للمحكمة بدء التحقيق بعد مساهمة من دولة طرف أو مجلس الأمن، في حين تسمح المادة ١٤ تلقي المعلومات من "الدول، وأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية، أو غيرها من المصادر الموثوقة التي يراها مناسبة"[١]ويخضع بدء التحقيق لإشراف الدائرة التمهيدية، وكان هذا عاملاً حاسماً في ضمان التصديق على سلطة المدعي العام في بدء التحقيق من تلقاء نفسه في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكان الشاغل الرئيسي هو أن منح السلطة للتحقيق بناءً على مصادر مختلفة قد يؤدي إلى تحقيقات تافهة وغير مناسبة، مما يؤدي إلى مشاكل ليس فقط للمجتمع الدولي ولكن أيضًا في حماية حقوق المشتبه بهم.

إن بدء التحقيق يخضع لإشراف غرفة ما قبل المحاكمة،وكان هذا عاملاً حاسماً في ضمان التصديق على سلطة المدعي العام من تلقاء نفسه لبدء التحقيق في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكان الشاغل الرئيسي هو أن منح السلطة للتحقيق بناءً على مصادر مختلفة قد يؤدي إلى تحقيقات تافهة وغير مناسبة، مما يؤدي إلى مشاكل ليس فقط للمجتمع الدولي ولكن أيضًا فيما يتعلق بحماية حقوق المشتبه بهم.[٢]

إن تطبيق مثل هذا النظام الرقابي على السلطة التقديرية للمدعي العام لم يكن جديداً تماماً. فقد كان المقصود من نظام المحاكم التابعة للأمم المتحدة أن يتم استخدام أسلوب مماثل، إن لم يكن متطابقاً، لتحديد ما إذا كانت العناصر التي جمعها المدعي العام من النوع الذي يدعم توجيه الاتهام إلى شخص ما. وفي نظام المحكمة الجنائية الدولية، يتدخل القاضي بالفعل في مرحلة ما قبل التحقيق لتقييم ما إذا كان ينبغي الشروع في التحقيق. وهذا مهم في الحفاظ على حقوق المتهم، حيث يتمتع القاضي الذي يتدخل قبل بدء التحقيق بالقدرة، بممارسة أعلى معايير الاستقلال والنزاهة، على الحفاظ على الضمانات القضائية الممنوحة للمشتبه فيه أو المتهم المستقبلي.

إن سلطة المدعي العام في التصرف من تلقاء نفسه ربما كانت من أعظم إخفاقات العدالة الجنائية الدولية. وإذا تأملنا في الأمر، فإن منح فرد ما سلطة البدء في تحقيق جنائي ضد أي شخص قد يؤدي إلى إساءة استخدام النظام وانتهاك حقوق الأشخاص. وخاصة في سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث يصعب استرجاع المعلومات ولا يتم ضمان موثوقية المصادر، فإن سلطة المدعي العام في التحقيق مع كل شخص يُذكر اسمه تقريبًا تشكل خطورة كبيرة. ويجب أيضًا أن نضع في الاعتبار أنه من الممكن في بعض الأحيان أن تؤثر المصالح السياسية ووسائل الإعلام على اختيار التحقيق مع شخص معين أو عدم التحقيق معه، مما يؤدي إلى فتح تحقيق لدوافع سياسية وليس لملاحقة جريمة. وقد يؤدي هذا إلى قيام الملاحقة القضائية بتتبع أدلة خاطئة والتحقيق مع أشخاص لم يشاركوا في أي نوع من الأنشطة الإجرامية.[٣]

---

[١] علي فضل أبو العينين – ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة ط ١ دارالنهضة العربية – القاهرة بدون عام نشر،ص١٤٦

[٢] As defined in art. 5 of the Rome Statute

[٣] Zappalà S (n 46) 36

ب- الزام المدعى العام بالكشف عن الأدلة في صالح المتهم

ان اعتبار المتهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته في سياق محاكمة تتوفر له فيها جميع ضمانات العادلة، إنما هو شرط له أبلغ الأثر على العدالة الجنائية، فهو يعني أن عبء الإثبات. يقع على الادعاء وإذا توفرت أسباب معقولة للشك، فيجب ألا يدان المتهم. لذلك نصت الفقرة (١/ط) من المادة (٦٧) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على هذا الحق. كما أن الفقرة (٣) من المادة (٦٦) منه قد نصت على أنه: (يجب حكمة بأن بأن المتهم مذنب لا تدع أي مجال معقول للشك قبل أن تدينه. في حين أن النظامين الأساسيين لكل من يوغسلافية السابقة ورواندا اكتفت بالنص على قرينة البراءة، بأن المتهم يُعَدُّ بريئا حتى تثبت ادانته وطبقا لمبدأ افتراض البراءة، يجب أن تتضمن قواعد الإثبات وطريقة اجراء المحاكمةى ما يجعل عبء الإثبات على عاتق الادعاء في جميع مراحل المحاكمة .[١]

ضمنت هذا الحق الفقرة (٢) من المادة (٦٧) من النظام الأساسي التي نصت على أنه بالاضافة إلى أية حالات اخرى خاصة بالكشف منصوص عليها في هذا النظام الأساسيء يكشف المدعي العام للدفاع في أقرب وقت ممكن عن الأدلة التي في حوزته أو تحت سيطرته،والتي يعتقد أنها تظهر أو تميل إلى إظهار براءة المتهم، أو تخفف من ذنبه، أو قد تؤثر على مصداقية الأدلة الادعاء وعند الشك في تطبيق هذه الفقرة تفصل المحكمة في الأمر)، وبذلك فإن دور المدعي العام في هذه المحكمة عند جمع الأدلة – يختلف عن المحاكم التي سبقته، – فالأخيرة أخذت بالأسلوب المتبع في نظام القانون العام، حيث يكون المدعي العام مُلزماً بجمع أدلة الاتهام فقط دون أدلة البراءة. في حين أن المحكمة الجنائية الدولية أخذت بالأسلوب المتبع في نظام القانون العام ، حيث يكون المدعى ملزما بجمع ادلة الاتهام دون ادلة البراءة في حين ان المحكمة الجنائية الدولية أخذت بالأسلوب المتلع في نظام القانون المدني، التي تلزم المدعي العام بجمع أدلة الاتهام والبراءة معا. وبمقتضاه فانت لاعي عام المحكمة الجنائية الدولية ليس خصماً في الإجراءات، فهو يمارس وظيفة قانونية هدفها البحث عن الحقيقة وإقرار العدالة في العملية القضائية الدولية، فإذا ما حصل على أدلة تبريء ساحة المتهم، أو يمكن أن تفيده على نحر ما ، يجب عليه الكشف عنها الذلك فإن نظام روما جاء سباقاً في هذا المضمار مقارنة بالمحاكم الجنائية الدولية، وهو أمرٌ مقبول ويتولفق مع الغاية من المحكمة وهو إقامة العدل على صعيد دولي، وإن إدانة متهم بدون وجه حق يُقوّ الغاية ويُشكك في مصداقية المحكمة

ومن جماع ما تقدم في هذا المطلب، فإن حقوق المتهم التي نص عليها النظام الأساسي، جاءت منسجمة مع ما هو مقرر في المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان، كما أنه كرس تلك الحقوق التي نصت عليها الأنظمة

[١] Luc Walleyn-Victimes et témoins de crimes internationaux du droit à une protection au droit à la parole-International Review of Red Cross-March 2002 Vol. 84 No 845-p57.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية سبقته، وَوَسَّعَ من نطاقها بإقراره حقوقاً أخرى، لكننا نؤكد ضرورة تجسيد تلك الحقوقه ١ عملياً، كونها تمثل الحد تمثل الحد الأدنى الذي يجب على المحكمة ضمانه للمتهم، وإن الانتقاص في مصداقية المح ويزعزع الثقة فيها، فيؤثر بصورة سلبية على فاعليتها المدعي العام في التصرف من تلقاء نفسه خاضعة لإشراف وموافقة هيئة قضائية. وبهذه الطريقة، يتم ضمان بدء التحقيق للأسباب الصحيحة، مع وجود أدلة قوية. وإذا كان القرار النهائي بشأن فتح [١]

لذا كان واضعو نظام روما حريصين بما فيه الكفاية لتجنب هذا الفشل المحتمل، فجعلوا سلطة التحقيقات سيتخذه فرد واحد، فيمكن القول إن افتراض البراءة يكون قد انتهك بالفعل. بعبارة أخرى، ما الذي يمكن أن يضمن عدم تأثر المدعي العام وتحيزه بأفكار شخصية أو نفوذ سياسي أو إعلامي؟ يمكن أن تفعل ذلك الرقابة القضائية على غرفة ما قبل المحاكمة، مما يضمن فتح التحقيق بعد مراجعة دقيقة للموقف المقترح.

ويتضح مما سبق ، إن وظيفة الدائرة التمهيدية في نظام المحكمة الجنائية الدولية تشكل بلا شك أهمية بالغة في ضمان المساواة في المعاملة والاحترام الكامل لحقوق الأفراد في الإجراءات أمام المحكمة. ولا شك أن نمو قدرة السلطات القضائية على الإشراف على المدعي العام يرتبط بضرورة إيجاد التوازن بين مبادئ الإجراءات في القانون العام والقانون المدني. ومن بين سمات هذه الاتفاقية تنظيم جوانب مختلفة من أنشطة التحقيق التي يقوم بها القضاة. ومن بين المكونات الحاسمة الأخرى التوضيح التدريجي لدور المدعي العام في ما يعرف بجهاز العدالة، أي المسؤول الذى يساعد في منصبه مجموعة متنوعة من الضمانات القانونية التي تحاول حماية نزاهته واستقلاله. وبعبارة أخرى، أصبح المدعي العام تدريجيا طرفا محايدا في الإجراءات. كما ان التدقيق الذي تقوم به غرفة ما قبل المحاكمة أمر حيوي لاحترام حقوق المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة بما في ذلك افتراض البراءة، والذي قد يكون في سياق الجرائم الأساسية الدولية ذا أهمية بالغة بالنظر إلى التأثير الذي يمكن أن تمارسه وسائل الإعلام والسياسة في فتح تحقيق محتمل.[٢]

ج- التنازل عن افتراض البراءة

ومن المثير للاهتمام أن المحكمة الجنائية الدولية طورت من خلال سوابق قضائية القدرة على أن يتنازل المتهم عن حقه في افتراض البراءة. ولم يكن هذا الحق منصوصاً عليه في نظام روما أو غيره من وثائق المحكمة، بل تم إنشاؤه أثناء قضية المهدي. ويمكن التنازل عن افتراض البراءة من خلال السماح بإدخال إقرار بالذنب. ومن الناحية العملية،

[١] د. حسين حنفى عمر: حصانات الحكام ومحاكمتهم عن جرائم الحرب والعدوان والابادة والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.ص٢١١

[٢] لندة معمر يشوي – المحكمة الجنائية الدولية الدائمة و إختصاصاتها – الطبعة الأولى– دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٨،ص٢٨٦

فإن إقرار الذنب هو طلب من جانب المتهم إلى المحقق أن يدخل حكماً بالذنب ضده. وهذا يتجاوز معيار الإثبات. فالمتهم يصرح بأن المدعي العام لديه ما يكفي من الأدلة لتلبية معيار الإثبات، وأنه بدلاً من المضي قدماً في عملية المحاكمة، ينبغي للمحقق أن يأخذ في الاعتبار معيار الإثبات الذي يلبيه المدعي العام. وبمجرد قبول إقرار الذنب، يُعتبر المتهم مذنباً، تماماً كما هو الحال في نهاية المحاكمة التي تسفر عن حكم بالإدانة. وعلى هذا، يتم التنازل عن الجوانب الإجرائية وغير الإجرائية لافتراض البراءة.

المطلب الثالث
الممارسات العملية لافتراض البراءة امام المحكمة الجنائية الدولية

أولا : التوازن بين حقوق الضحية والمتهم

إن السماح للضحايا بالحق في المشاركة في الإجراءات الجنائية ضد المتهم يسبب توتراً بين حقوق الضحايا وحقوق المتهم. ففي حين ينبغي للضحايا من الناحية النظرية أن يهتموا بتحديد الحقيقة، وهو ما قد لا يتعارض مع الحماية القانونية للمتهم، فإن حقوق الضحايا قد تنتهك في الممارسة العملية حقوق المتهم. وهذا يشكل مصدر قلق خاص في المحكمة الجنائية الدولية حيث يتم تحديد الطريقة المحددة التي يتم بها تنفيذ الحقوق الممنوحة للضحايا على أساس كل حالة على حدة. وبالتالي، قد يكون هناك توتر أكثر أو أقل بين افتراض البراءة وحقوق الضحايا اعتمادًا على حكم الدائرة المعنية بشأن مشاركة الضحايا. في حين أنه لا يوجد ما يمس المتهم في السماح للضحايا بالمشاركة في الإجراءات بشكل عام، فإن السلطة التقديرية الواسعة التي يتمتع بها القضاة في تحديد مدى مشاركة الضحايا قد تسبب التوتر والصراع بين الحقوق أو حتى انتهاك افتراض البراءة.[١]

[١] Bronitt S (2003) 'Australia's Legal Response to Terrorism: Neither Novel nor Extraordinary' (Paper presented at the Castan Centre for Human Rights Law Conference: Human Rights 2003: The Year in Review, Castan Centre for Human Rights, Melbourne, 4 December 2003

(ISSN: 2356 - 9492)

هناك توازن مهم يجب تحقيقه بين حقوق الضحايا وحقوق المتهم من أجل مساعدة القضاة في تحديد كيفية مشاركة الضحايا في الإجراءات فإذ كان حق الضحايا في المشاركة ضعيفًا جدًا، فلن يكون ذا معنى وسيمنع الضحايا من المشاركة الفعالة. إذا كانت حقوق الضحايا قوية جدًا، فقد تنتهك هذه الحقوق حقوق المتهم أو تخرقها. ولأن الغرض من القانون الجنائي هو تحديد ما إذا كان المتهم مذنباً بارتكاب جريمة، فإن الحقوق الأساسية للمتهم، بما في ذلك افتراض البراءة، يجب أن تكون لها الأسبقية على حقوق الضحايا. وإذا فعلنا خلاف ذلك، فسيكون ذلك بمثابة وضع أغراض أخرى فوق هذا الغرض العام للمحاكمة.[١]

كما ان افتراض البراءة في حد ذاته يدعم هذا التوازن. والعلاقة بين افتراض البراءة وعبء الإثبات تعني أن المتهم يجب أن يواجه فقط أولئك الذين يقع عليهم عبء إثبات ارتكابه جريمة. وفي القانون الجنائي الدولي يقع هذا العبء على عاتق المدعي العام. وعلاوة على ذلك، يجب أن يفي بمعيار الإثبات فقط الفاعل الذي يقع عليه العبء. وإذا قدم الضحايا أدلة يمكن أن تدعم عبء ومعيار الإثبات، فإن ذلك من شأنه أن يخفف من عبء ومعيار الإثبات الذي يتعين على المدعي العام الوصول إليه من أجل تحقيق الإدانة. وذلك لأن طرفين بدلاً من طرف واحد يمكنهما تقديم الدليل. وإذا ما تم تحويل العبء إلى مجموعتين منفصلتين، المدعي العام والضحايا، دون تحديد هيكل يدعم مثل هذا التحول في القانون الجنائي أو القواعد المعمول بها، فإن ذلك من شأنه أن يقوض بالضرورة افتراض البراءة. ويمنع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا النوع من تحويل العبء من خلال مطالبة الادعاء بالحفاظ على عبء الإثبات وعدم السماح له أبدًا بالتحول إلى أطراف أو مشاركين آخرين.[٢]

ينص نظام روما كذلك على أن أي موازنة للحقوق بين المشاركين في المحاكمة يجب أن تتم لصالح المتهم.وذلك لأن الدور الخاص الذي يلعبه الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية يدعم فكرة أن حقوق المتهم يجب أن تكون لها الأسبقية على حقوق الضحايا. وبينما تكون النيابة العامة والدفاع طرفين في المحكمة الجنائية الدولية أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة، فإن الضحايا هم "مشاركون". إن وصفهم بالمشاركين، وليس بالطرف، يفرض

---

[١] Sébastien Lafrance, “The Presumption of Innocence in Canada: A Comparative Perspective with Vietnam” in Sarah Biddulph et al., ibid., pp. 292–293.

[٢] الفن الأساسي لقانون CC. 66(2) انظر أيضًا المادة الأساسية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ٦٧(١)(ط)؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المدعي العام ضد نغيراباتواري، القضية رقمICTR–99–54–T ، الدائرة الابتدائية الثانية، الحكم والعقوبة، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الفقرة. ٤٩؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كانياروكيغا ضد المدعي العام، القضية رقم ICTR–02–78–A، غرفة الاستئناف، الحكم، ٨ مايو/أيار ٢٠١٢، الفقرة. ١٦٧؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المدعي العام ضد هاتيغيكيمانا، القضية رقمICTR–00–55B–T ، الدائرة الابتدائية الثانية،

راجع : براء منذر كمال عبد اللطيف – النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية – الطبعة الأولى – دار الحامد للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٠،ص٢٦٤

بالضرورة بعض القيود على الدور الذي يمكن أن يلعبه الضحايا في إجراءات ما قبل المحاكمة أو أثناء المحاكمة. ويحق للأطراف تقديم الأدلة وتقديم الحجج. ولكن الضحايا، كمشاركين، لا يمكنهم إلا تقديم "آرائهم ومخاوفهم ... بطريقة لا تضر أو تتعارض مع حقوق المتهم والمحاكمة العادلة والنزيهة". ولا يُسمح بمشاركة الضحايا إلا عندما تتأثر المصالح الشخصية للضحايا بالإجراءات.[١] وعلاوة على ذلك، تحدد المحكمة متى وكيف يمكن أن تتم مشاركة الضحايا في القضية المعينة. وبالتالي، فإن حق الضحايا في المشاركة أكثر تقييدًا من حقوق الأطراف، ويخضع لتقدير القضاء فيما يتعلق بموعد وكيفية أن تكون هذه المشاركة "مناسبة". بالإضافة إلى ذلك، من خلال اشتراط عدم المساس بمشاركة الضحايا بحقوق المتهم أو تعارضها معها، فإن المادة ٦٨ (٣) توجه القضاة إلى حل النزاعات بين حقوق الضحايا وحقوق المتهم لصالح المتهم.ولأن الانتهاكات يجب أن تحل دائمًا لصالح حماية افتراض البراءة، فإن افتراض البراءة لا يمكن بالضرورة أن يؤثر سلبًا على حقوق الضحايا في المشاركة. ومن غير الممكن للضحايا أن ينجحوا في إثارة الحجة القائلة بأن افتراض البراءة ينتهك حقوقهم في المشاركة أو يؤثر عليها بشكل غير لائق؛ والتوتر بين الحكم والعقوبة،[٢]

إن افتراض البراءة وحقوق الضحايا هو بالضرورة أمر من جانب واحد. وعلاوة على ذلك، فإن فحص أغراض المجموعتين من الحقوق يثبت أيضًا أن حل الصراعات لصالح افتراض البراءة يخدم أغراض حقوق الضحايا وحقوق المتهمين. أحد أغراض افتراض البراءة هو إدانة الأشخاص الذين هم مذنبون فعليًا وقانونيًا فقط بالجرائم المزعومة، في حين أن أحد أغراض السماح بمشاركة الضحايا هو تحديد الحقيقة حول الموقف قيد الفحص[٣]

ورغم أن افتراض البراءة قد يمنع الإدانة السهلة، فإنه لا يمنع جميع الإدانات، بل ينبغي في واقع الأمر أن يساعد في ضمان عدم إقرار الإدانة إلا عندما يرتكب المتهم الجريمة المزعومة بالفعل. وعلى نحو مماثل، ينبغي لافتراض البراءة أن يشجع على تبرئة المتهم عندما لا يرتكب الجريمة، أو في الحالات التي تكون فيها الجريمة غير واضحة. ويحدث تشجيع الإدانة والتبرئة في ظل هذه الظروف عندما يعمل نظام العدالة بشكل سليم ويساعد في تحديد حقيقة ما حدث. وحتى في الحالات التي تستند فيها البراءة إلى أدلة غير واضحة، فإن الحقيقة تُقدَّم لأنها تظهر أن الحادث معقد وأن

[١] علي يوسف الشكري – القضاء الدولي الجنائي الدولي في عالم متغير – الطبعة الاولى – دار الثقافة للنشر و التوزيع – عمان ٢٠٠٨ ص٢٥٩

[2] Gans J (2010) 'A Reverse Onus Reviled and Retained – R v Momcilovic' (2010), The International Journal of Evidence and Proof, vol 14, 253-9

[٣] بدر الدين محمد شبل – القانون الدولي الجنائي الموضوعي – دراسة في بنية القاعدة الدولية الجنائية الموضوعية – الجريمة الدولية – الجزاء الدولي – الطبعة الأولى – دار الثقافة للنشر و التوزيع – الجزائر – ٢٠١١. ص١٥٨

(ISSN: 2356 - 9492)

المحاكمة الجنائية قد لا تكون المكان الذي يمكن فيه تحديد الحقيقة الكاملة لما حدث. إن افتراض البراءة الكامل والقوي يساعد دائمًا في دعم سعي الضحايا إلى الحقيقة، في حين أن وجود حقوق قوية جدًا للضحايا قد يؤدي إلى إدانة أو تبرئة الشخص الخطأ. لذلك، فإن الغرض من تحديد ما إذا كان المتهم مذنبًا والغرض من تحديد الحقيقة يمكن أن يتعايشا، لكن هذا لا يعني أنهما متساويان في القيمة. طبيعة المحكمة والوسائل المتاحة[١]

فالغرض من افتراض البراءة يبدو جليا فى المساعدة في ضمان إدانة الأشخاص المذنبين قانونًا وواقعيًا إن النتائج التي تترتب على نهاية المحاكمة تستلزم أن يكون الغرض من تحديد ذنب المتهم دائمًا أكبر من الغرض من البحث عن الحقيقة.

ويجب أن يحدث هذا التوازن لصالح افتراض البراءة كلما كان هناك توتر أو انتهاك بين حقوق الضحايا في المشاركة وافتراض البراءة. وعلى الرغم من هذه الأداة لحل النزاعات بين هذه الحقوق، فإن التوتر لا يزال موجودًا. وعلاوة على ذلك، نظرًا لأن نظام روما يسمح بقدر كبير من المرونة فيما يتعلق بما قد يستتبعه حقوق الضحايا، فهناك العديد من المجالات التي قد لا يتم فيها تحقيق التوازن بشكل صحيح[٢]

ثانيا : مجالات محددة للصراع بين افتراض البراءة وحقوق الضحايا في المشاركة :

خلال عملية ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة، يحدث توتر بين حقوق الضحايا في المشاركة وحق المتهم في افتراض البراءة. وتتم مناقشة ثلاثة مجالات مثيرة للقلق بشكل خاص أدناه: تسمية الضحايا "ضحايا"؛ السماح للضحايا بتقديم الأدلة؛ والسماح للضحايا بطرح أسئلة على الشهود.[٣]

إن إحدى الطرق التي قد تتعارض بها حقوق الضحايا وحقوق المتهمين هي من خلال وصف الأفراد بأنهم "ضحايا". وهذه مشكلة محددة فيما يتعلق بافتراض البراءة لأن هذا التصنيف يمكن أن يؤثر على من يحتاج إلى تقديم الدليل

---

[١] Kafka F (1977) The Trial, Picador, London, 175 Loughnan A (2009) 'The Legislation We Had to Have? The Crimes (Criminal Organisations Control) Act 2009 (NSW)', Current Issues in Criminal Justice, vol 20 no 3, 457-65

[٢] الغرض من افتراض البراءة هو المساعدة في ضمان إدانة الأشخاص المذنبين قانونًا وواقعيًا فقط. ، انظر: المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام **ضد توماس لوبانغا ديلو**، القضية رقم:-

icc-01/04-01/06، غرفة المحاكمة، محضر المحاكمة، ٢٥ أغسطس ٢٠١١، ص. ٦٢، السطور ٢-٥؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد كاتانجا ونغودجولو تشوي، القضية رقمICC-01/04-01/07-474 ، الدائرة التمهيدية الأولى، القرار بشأن مجموعة الحقوق الإجرائية المرتبطة بالوضع الإجرائي للضحية في مرحلة ما قبل المحاكمة من القضية، ١٣ مايو/أيار ٢٠٠٨، الفقرات ٣١-٣٦؛ ويلر، الملاحظة ١٨ أعلاه، ص ٥٢٨-٥٣١.

[٣] د. محمد الحسينى كروط: حقوق ضحايا الجريمة، بحث مقدم للندوة العلمية السادسة للحوار الوطنى حول الاصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة فى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢، مراكش بعنوان " تحديث السياسة الجنائية وتطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.ص٢٧٨

والمعيار الذي يجب تقديم هذا الدليل به. لا تفصل المحكمة الجنائية الدولية بين كلمة ضحية وبين شرط وقوع الجريمة.[١]

.تُعرِّف المادة ٨٥ (أ) من قواعد الإجراءات والأدلة للمحكمة الجنائية الدولية الضحايا بأنهم "الأشخاص الطبيعيون الذين لحق بهم الضرر نتيجة لارتكاب أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة". للوهلة الأولى، يبدو من خلال "اشتراط ارتكاب أي جريمة" ضمن تعريف "الضحايا" أن هناك استنتاجًا تم التوصل إليه بالفعل بأن جريمة قد ارتُكبت وأن هذا استنتاج توصلت إليه المحكمة. وإذا تم التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج، فسيتم انتهاك افتراض البراءة، لأنه يحول العبء ويخفض معيار الإثبات المطلوب للإدانة وقد ينطوي حتى على بعض الأحكام المسبقة. في الواقع، ينص على أن الجريمة قد وقعت قبل تقديم دليل الذنب.[٢]

من خلال عدم فصل كلمة "ضحية" عن فكرة وقوع جريمة، فإن هذا الوصف وحده قد يعني أن جريمة قد ارتُكبت مما يخلق تلميحًا محتملًا حول ذنب المتهم. ومع ذلك، فإن الاعتراف بأن الشخص قد عانى من بعض الأذى لا يشير بالضرورة إلى وقوع جريمة. صحيح أنه في الاستخدام اليومي، يمكن لمصطلح "ضحية" أن يشير إلى الأشخاص المتضررين من حادث أو كارثة طبيعية، أو أي حدث آخر ليس بالضرورة إجراميًا بطبيعته. يمكن أن يكون هذا صحيحًا أيضًا في سياق النزاع المسلح. لا يزال يُشار إلى المدنيين الذين تضرروا كنتيجة طبيعية للنزاع باسم "الضحايا"، حتى في غياب أي مزاعم بوقوع جريمة حرب. ومع ذلك، عندما يُزعم وجود نشاط إجرامي ويتم استخدام كلمة "ضحية"، فهذا يعني ضمناً أن الشخص المسمى "ضحية" قد عانى نتيجة لأحداث ترقى إلى مستوى الجريمة. على سبيل المثال، يُستدل ضمناً على أن الشخص الذي يُطلق عليه ضحية اغتصاب قد عانى في الواقع لأنه تعرض للاغتصاب. إن ربط مصطلح "الضحية" بالنشاط الإجرامي يخلق بالضرورة فكرة مفادها أن النشاط الإجرامي قد حدث. وهذا بدوره يعني أنه بما أن النشاط الإجرامي قد حدث، فإن الأمر يتعلق فقط بمن ارتكب الجريمة. وقد تكون النتيجة خفض معيار الإثبات لأن مكتشف الحقائق سيحتاج إلى أدلة أقل على وقوع جريمة، مما لو كان هذا سؤالاً خطيرًا. وفي السياق الدولي، قد يكون هذا قفزة منطقية للغاية، حيث يعاني الناس كثيرًا نتيجة للصراع المسلح، ولكن النشاط داخل الصراع المسلح ليس بالضرورة إجراميًا بطبيعته. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان أن نفصل بين فكرة الضحايا واشتراط أن تكون الجريمة قد ارتكبت في سياق دولي، لأن الأفراد يعانون من أضرار جسيمة ناجمة عن

[1] Tran Van Do, "Presumption of Innocence in Criminal Procedure in Vietnam", in Sarah Biddulph et al., supra note 2, p. 559.

[٢] Mamka, G.M. (2018). *Fundamentals of criminal proceedings*. Kyiv: Greta.,pp234-237

(ISSN: 2356 - 9492)

الحرب أو الحرمان الآخر الذي لا يرقى إلى مستوى الجرائم، ومع ذلك فإن المعاناة قد تكون بنفس القدر من الشدة، بحيث تؤدي إلى إحداث استجابة إنسانية.[١]

ويمكن القول إن إسناد سبب معاناة الضحايا المحددين إلى جريمة لا يعني بالضرورة افتراض البراءة. فكل ما يؤكده تعريف المحكمة الجنائية الدولية هو أن جريمة قد ارتكبت،ولكنه لا يذكر من قد يكون ارتكب تلك الجريمة. وأحد الأسباب التي تجعل نظام روما الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات يربطان بين وضع الضحية وارتكاب جريمة هو أن تحديد هوية الضحايا يأتي بعد توجيه الاتهام إلى فرد ما بارتكاب جريمة واحدة على الأقل ضمن اختصاص المحكمة.[٢]

إن تحديد الجريمة قبل تحديد هوية الضحايا يساعد في تركيز إجراءات التحقيق والمحاكمة من خلال تحديد الأشخاص الذين يعتبرون ضحايا فيما يتصل بالقضية المطروحة والأشخاص الذين ليسوا كذلك. ومع ذلك، فإن قواعد الإجراءات والأدلة لا تبرر استخدام عبارة "ارتكاب أي جريمة" ضمن تعريف الضحايا، الأمر الذي يترك بالتالي المجال مفتوحًا للإشارة إلى أن الجريمة قد ثبت ارتكابها.[٣]

كما يمكن القول بأن اشتراط تعريف الضحايا بجريمة مزعومة وقعت ضدهم لا ينتهك أو يخالف افتراض البراءة لأن المدعي العام أثناء المحاكمة لا يزال يتعين عليه أن يثبت ارتكاب جريمة معينة وأن المتهم مسؤول عن هذا الفعل الإجرامي. ولضمان الإدانة، يتطلب إسناد المسؤولية إلى فرد ما أكثر من مجرد إثبات ارتكاب جريمة؛ إن الحق الفردي في افتراض البراءة يتطلب إثبات أن المتهم الفرد هو مرتكب الجريمة. ومع ذلك، فإن ما ينطوي عليه عبارة "ارتكاب أي جريمة" في المادة ٨٥ (أ) من قواعد الإجراءات والإثبات هو أن المحكمة تعتقد بالفعل أن جريمة من نوع ما تقع ضمن اختصاص المحكمة قد ارتكبت، الأمر الذي يخفف في النهاية من عبء الإثبات الذي يجب على المدعي العام تحمله.[٤]

---

[١] Khablo, O.Yu., & Boyko, O.V. (2022). *The right to a fair trial in the criminal justice system of Ukraine*. Kyiv: Kafedra Publishing Center.

[٢] William A. Schabas, An introduction to the International Criminal Court, Cambridge University Press, Fourth edition, 2011, p.355

[٣] المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو، القضية رقمICC-01/04-01/06 OA 9 OA 10 ، دائرة الاستئناف، الحكم بشأن استئنافات المدعي العام والدفاع ضد قرار الدائرة الابتدائية الأولى بشأن مشاركة الضحايا المؤرخ ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، ١١ يوليو/تموز ٢٠٠٨، الفقرة ٥٨

[٤] د. محمد حسن القاسمى: إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة هل هى خطوة حقيقة لتطوير النظام القانونى الدولى، مجلة الحقوق، العدد الاول، السنة السابعة والعشرون، مارس، ٢٠٠٣.ص١٩٨

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

إن ربط فكرة الضحية بجريمة ما يشكل مشكلة أيضًا بالنسبة لأولئك الذين عانوا من الأذى إذا انتهت القضية بأي شيء بخلاف الإدانة. إذا تم الاعتراف بمعاناتهم والاعتراف بما حدث لهم فقط من خلال عدسة الجريمة، فعندئذٍ، إذا لم يتم إثبات أي جريمة، فقد يعني ذلك أن معاناتهم لم تحدث، أو على الأقل لم يعد المجتمع الدولي يعترف بها. وبدوره، يمكن أن يكون لهذا عواقب حقيقية وملموسة على أولئك الذين عانوا، لأنه يعني أن قدرتهم على سماع تجاربهم ربما تكون قد قُطعت، وأنهم لن يحق لهم الحصول على تعويضات، وأن أنواع المساعدة المتاحة لهم قد تكون أقل مما لو كانوا ضحايا لجريمة دولية معترف بها. ومع ذلك، فإن هؤلاء هم أشخاص عانوا بالفعل من أضرار و/أو حرمان على نطاق "خطير" لدرجة أن المحكمة الجنائية الدولية مارست اختصاصها. والحالات التي تُعرض على المحكمة خطيرة للغاية وتنطوي على ضحايا متعددين عانوا غالبًا من أضرار جسيمة للغاية. ومجرد عدم ارتكاب جريمة، أو على الأقل عدم إثباتها، ضد شخص معين، لا يعني أن الأشخاص الذين عانوا في وضع معين عانوا أقل مما لو تم تأمين الإدانة[١]

كما إن ربط فكرة الضحية بجريمة مع ذلك، يعني أن معاناتهم أقل استحقاقًا للاعتراف في حالة عدم صدور حكم بالإدانة عن القضية.كما إن الطريقة المربكة التي تستخدم بها كلمة "ضحية" داخل المحكمة الجنائية الدولية تسلط الضوء على قضية بيمبا. نشأت هذه القضية من الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي شمل نزاعًا مسلحًا، والذي بلغ ذروته في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقد أدى الوضع إلى قضية رئيسية واحدة أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد **جان بيير بيمبا جومبو** وفي نهاية المطاف، تمت الموافقة على مشاركة أكثر من ٥٠٠٠ ضحية في القضية.[٢]

Khablo, O. Yu. (2022). Ensuring the presumption of innocence when informing the public in mass media about criminal proceedings. In *Communication as a factor of transparency of social interaction: Psychological, historical, legal, economic and political dimensions* (pp. 227-234). Olsztyn: Elk. Printing Department UWM in Olsztyn.

[١]

[٢] The International Criminal Court (ICC) on Tuesday sentenced Congolese Jean-Pierre Bemba Gombo to 18 years in prison for war crimes and crimes against humanity committed in the Central African Republic (CAR) between 2002 and 2003.

وقد وجدت المحكمة

The court found "Jean-Pierre Bemba Gombo guilty beyond reasonable doubt" as a military commander of two counts of crimes against humanity (murder and rape) and three counts of war crimes (murder, rape and pillage).

The crimes were committed in the Central African Republic by a unit of the Movement for the Liberation of Congo (MLC) between 26 October 2002 and 15 March 2003, the ICC said in a press release. During this period, former Congolese Vice President Jean-Pierre Bemba Gombo served as a military commander and knew that MLC forces under his authority were committing or about to commit the crimes covered by the charges.

(ISSN: 2356 - 9492)

ففي مارس عام ٢٠١٦، أدين السيد بيمبا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي يونيو ٢٠١٨ قد برأت غرفة الاستئناف السيد بيمبا من نفس هذه التهم. وتوضح هذه القضية الطبيعة المربكة لاستخدام كلمة ""ضحية"" في سياق المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لأنه كان هناك في البداية ضحايا للصراع، والذين يمكن أن يكونوا ضحايا لجرائم أو مجرد ضحايا للصراع بالمعنى العام.وبعد أن بدأت المحكمة في الموافقة على مشاركة الضحايا، تم تحديد هؤلاء الضحايا المعتمدين بالضرورة على أنهم ضحايا لجريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة.[١]

Jean-Pierre Bemba was arrested by the Belgian authorities on 24 May 2008, pursuant to an arrest warrant issued by the ICC, and was brought before the Court on 3 June 2008. His trial began on 22 November 2010.

وقد خلصت الدائرة الثالثة

Trial Chamber III found that the crimes of murder, rape and pillage were serious crimes. It also found that two aggravating circumstances applied to the crime of rape, which was committed against vulnerable victims and with extreme cruelty. The Chamber also found that an aggravating circumstance applied to the crime of pillage, which was also committed with extreme cruelty.

بالإضافة الى ذلك قد خلصت الدائرة الثانية

In addition, Trial Chamber III found that the accused's criminal conduct was of extreme gravity and is satisfied that there are no mitigating factors in this case.

[١] المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC-01/05-01/08-103-tENG-Corr ، الدائرة التمهيدية الثالثة، القرار بشأن مشاركة الضحايا، الدائرة التمهيدية الثالثة، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨؛

المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC-01/05-01/08-320 ، الدائرة التمهيدية الثالثة، القرار الرابع بشأن مشاركة الضحايا، ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC-01/05-01/08-807-Corr ، الدائرة التمهيدية الثالثة، تصحيح القرار بشأن مشاركة الضحايا في المحاكمة وبشأن ٨٦ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ١٢ يوليو/تموز ٢٠١٠؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC 01/05-01/08-1017 ، الدائرة التمهيدية الثالثة، قرار بشأن ٧٧٢ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC 01/05-01/08-1091 ، الدائرة الابتدائية الثالثة، قرار بشأن ٦٥٣ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC 01/05-01/08-1590-Corr ، الدائرة الابتدائية الثالثة، تصحيح للقرار رقم ٤٠١ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات وتحديد موعد نهائي نهائي لتقديم طلبات الضحايا الجدد إلى قلم المحكمة، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١١؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC-01/05-01/08-1862 ، الدائرة الابتدائية الثالثة، قرار بشأن ٢٧٠ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC-01/05-01-2011 ، الدائرة الابتدائية الثالثة، قرار بشأن ٤١٨ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو،

وتأكد هذا عندما أدين بيمبا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية [1]، وفي الواقع فإن الإدانة تشير إلى أنهم ليسوا ضحايا لجريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة فحسب، بل إنهم أيضًا ضحايا لجرائم ارتكبها السيد بيمبا على وجه التحديد. ومع ذلك، بمجرد تبرئة السيد بيمبا من نفس هذه التهم، فقد الضحايا وضعهم كضحايا أمام المحكمة. ويبدو أن هذا يشكل ضربة قوية للضحايا المعتمدين سابقًا. إن الضحايا الذين اعترفت المحكمة بوقوعهم ضحية،[2] يفقدون هذا الاعتراف بالبراءة. ولكن البراءة لا تعني أنهم لم يكونوا ضحايا للنزاع، أو لنشاط إجرامي محتمل ارتكب أثناء ذلك النزاع. بل تعني فقط أنهم ليسوا ضحايا قانونيًا لجرائم ارتكبها السيد بيمبا. إن فصل تعريف الضحية عن الشرط الذي يقضي بأن تكون ضحيته ناجمة عن الأذى الذي لحق به نتيجة لجريمة من شأنه أن يخفف من التوتر بين مشاركة الضحية وافتراض البراءة. إن الاعتراف بأن الناس عانوا من مجموعة معينة من الأحداث، ولكن عدم عزو تلك الأحداث إلى نشاط إجرامي من شأنه أن يسمح بالاعتراف بالضحايا وتحديد هويتهم دون أن يعني ذلك ضمناً أن جريمة قد ارتكبت. وبالتالي، فإن هذا سيترك السؤال مفتوحًا حول ما إذا كانت الجريمة قد وقعت بالفعل، وهو الأمر الذي سيتم تحديده في نهاية المطاف أثناء المحاكمة. وفي مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة، سيؤكد هذا التغيير أيضًا أنه لم يتم إثبات أي شيء وفقًا لمعيار الإثبات المطلوب وأن مسألة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت ومن المسؤول عن تلك الجريمة لا تزال مفتوحة في أذهان مكتشف الحقائق. وأخيرًا، سيقر بالضرر الذي لحق

القضية رقم2162-01/08-ICC 01/05 ، الدائرة الابتدائية الثالثة، قرار بشأن ٤٧١ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ١١ مارس/آذار ٢٠١٢؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقم-ICC 01/05 01/08-2219، الدائرة الابتدائية الثالثة، القرار بشأن ١٤٠٠ طلب قدمه الضحايا للمشاركة في الإجراءات، ٢١ مايو/أيار ٢٠١٢؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقم-ICC-01/05

٠١/٠٨-٢٢٤٧-Red، الدائرة الابتدائية الثالثة، النسخة المحررة العامة من "القرار بشأن الإرسالين العاشر والسابع عشر لطلبات قدمها الضحايا للمشاركة في الإجراءات"، ٢٠ يوليو/تموز ٢٠١٢؛ المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا جومبو، القضية رقم ICC-01/05-01/08-2401، الدائرة الابتدائية الثالثة، القرار بشأن ٧٩٩ طلبًا من الضحايا للمشاركة في الإجراءات، الدائرة الابتدائية الثالثة، ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢

[1] أ د. محمد سامح عمرو: علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية دراسة تأصيلية وتحليلية للممارسات العملية، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨ .ص ٢٣٢

[2] أ.د إبراهيم خليفة: حق ضحايا الجرائم الدولية فى التعويض أمام القضاء الدولى الجنائى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

بالأشخاص ويعترف بأن الناس قد لحقت بهم الأذى بغض النظر عما إذا كان أي شخص مسؤولاً جنائيًا عن تلك المعاناة أم لا.[١]

ثالثا : التوتر بين الحق في المشاركة وافتراض البراءة فيما يتعلق بتقديم الأدلة :

هناك توتر أيضاً بين الحق في المشاركة وافتراض البراءة فيما يتعلق بتقديم الأدلة. وخلال بعض المحاكمات، سُمح للضحايا المشاركين بتقديم أدلة إلى المحكمة. وقد سمحت غرفة المحاكمة في قضية لوبانجا للضحايا على وجه التحديد بتقديم أدلة إذا كانت ستساعد في تحديد الحقيقة. وأيدت غرفة الاستئناف هذا الاستنتاج ولكنها لاحظت أن أي دليل يقدمه الضحايا لابد أن يكون بالضرورة متوافقاً مع المادة ٦٨(٣) من نظام روما. ومع ذلك، لا تنص المادة ٦٨(٣) على حدود موضوعية معينة فيما يتعلق بالأدلة التي قد يتمكن الضحايا من تقديمها. تنص هذه المادة فقط على أن أي مشاركة لا ينبغي أن تنتهك حقوق المتهم. إن قدرة الضحايا على تقديم الأدلة لا تتعارض بطبيعتها مع افتراض البراءة، وخاصة إذا كانت متوافقة مع المادة ٦٨.(3) [٢]

وفى ذات السياق زمن خلال مناقشة تقديم الأدلة من جانب الضحايا والعدالة الإجرائية بشكل عام ومع ذلك، من المثير للاهتمام أن غرفة الاستئناف وجدت على وجه التحديد أن هذا النهج في تقديم الأدلة يمكن أن يشمل أدلة تميل إلى إثبات ذنب المتهم أو براءته. وهذا يثير مسألة ما إذا كان من الممكن للضحايا تقديم أدلة لا تكون "مضرة أو غير متسقة" مع حقوق المتهم. وتسمح غرفة الاستئناف صراحة بتقديم هذا النوع من الأدلة لأن الأدلة التي لا تتجه نحو الإدانة أو البراءة "من المرجح أن تعتبر غير مقبولة وغير ذات صلة" وإذا اعتبرت الأدلة غير مقبولة فإن قدرة الضحايا على تقديم الأدلة لن تكون ذات معنى. إن القدرة على تقديم أدلة مقبولة تشكل مصدر قلق مشروع من جانب الضحايا، ومع ذلك فإن السماح للضحايا بتقديم أدلة تميل إلى إظهار ذنب المتهم ينتهك افتراض البراءة من خلال خفض معيار الإثبات الذي يجب أن يفي به المدعي العام.[٣]

فإذا قدم كل من المدعي العام والضحايا أدلة تميل إلى إظهار ذنب المتهم، فسيحدث أحد أمرين. إذا قدم الضحايا أدلة مماثلة لتلك التي قدمها المدعي العام، فإن أدلة الضحايا لن تؤثر بشكل جوهري على معيار الإثبات. ومع ذلك، فإن الأدلة التي قدموها ستكون زائدة عن الحاجة ومضيعة لوقت المحكمة. ومن المرجح أن ترفض المحكمة مثل هذه الأدلة لأنها زائدة عن الحاجة ولأنها تميل إلى التأثير سلبًا على حق المتهم في المحاكمة في الوقت المناسب. ومع

---

[١] المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو، القضية رقمICC-01/05-01/08 ، غرفة الاستئناف، الحكم بشأن استئناف السيد جان بيير بيمبا غومبو ضد "حكم غرفة المحاكمة الثالثة وفقًا للمادة ٧٤ من النظام الأساسي"، ٨ يونيو/حزيران ٢٠١٨.

[٢] د. مفيد شهاب: تقييم النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، مقالة منشورة فى كتاب دراسات فى القانون الدولى الانسانى، دار المستقبل العربى، ط١، ٢٠٠٠، ص٢١٣

[٣] Nor, V.T. (2011). Presumption of innocence as a constitutional basis of criminal proceedings and its application in the practice of the European Court of Human Rights. *Journal of the National University "Ostroh Academy". Series: Law*, 1(3), 1-24.

ذلك، إذا قدم الضحايا أدلة إضافية على الذنب، أي أدلة ذنب مختلفة عن تلك التي قدمها المدعي العام، فإن الأدلة تميل إلى خفض معيار الإثبات الذي يتعين على المدعي العام الالتزام به. وذلك لأن الأدلة الإضافية التي قدمها الضحايا قد تغلق أي شك معقول قد يتبقى بعد ان قدم المدعي العام أدلته. وهذا غير مسموح به بموجب افتراض البراءة في المحكمة الجنائية الدولية، والذي يتطلب أن يتحمل المدعي العام وحده عبء الإثبات. وبغض النظر عن الأدلة التي يقدمها الضحايا، يتعين على المدعي العام أن يفي بعبء ومعيار إثبات الذنب، ولا يمكن تحويل هذا إلى طرف أو مشارك آخر.[١]

ولذلك، لا يجوز السماح للضحايا بتقديم أدلة على ذنب المتهم. فإما أن يكون هذا الأمر زائداً عن الحاجة أو أنه ينتهك افتراض البراءة من خلال خفض معيار الإثبات الذي يتعين على المدعي العام أن يفي به. ولا يجوز أي من الخيارين، وينبغي حل الصراع الذي ينشأ عن رغبة الضحايا في تقديم أدلة تميل إلى إظهار الذنب وحقوق المتهم لصالح المتهم.[٢]

وهذا يترك الباب مفتوحاً للسؤال عما إذا كان الضحايا قادرين على تقديم أدلة تميل إلى إظهار براءة المتهم، وهو ما سمحت به أيضاً غرفة الاستئناف في قضية لوبانغا. ونظراً لاهتمام الضحايا بتحديد الحقيقة بشأن الموقف الذي يشكل موضوع المحاكمة، فمن الممكن أن يمتلكوا أدلة تميل إلى إعفاء المتهم من المسؤولية.[٣]

ويتضح مما سبق دور المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتطوير افتراض البراءة وإدراج حقوق الضحايا في المشاركة. وقد أصبح افتراض البراءة أكثر تحديدًا بحيث أصبح حقًا ذا معنى يحمي المتهم. وفي حين سمح التعريف الأوسع لافتراض البراءة بأن يصبح هذا الحق أكثر معنى، إلا أن هناك تحديات واضحة عندما يُنظر إلى هذا الحق بالاقتران مع حقوق الضحايا في المشاركة. وفي حين تم تضمين حقوق الضحايا حديثًا في القانون الجنائي الدولي،

---

[١] المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو، القضية رقمICC-01/04-01/06 ، غرفة الاستئناف، المحكمة الجنائية الدولية، الحكم بشأن استئناف المدعي العام والدفاع ضد قرار غرفة المحاكمة الأولى بشأن مشاركة الضحايا المؤرخ ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، ١١ يوليو/تموز ٢٠٠٨، الفقرة ٩٧. المادة ٥٠ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة ٦٨(٣).

[٢] أ.د محمود شريف بسيونى: المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الاساسى، روزليوسف الجديدة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢ ص٣١٦

[٣] المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو، القضية رقمICC-01/04-01/06 ، غرفة الاستئناف، المحكمة الجنائية الدولية، الحكم بشأن استئنافات المدعي العام والدفاع ضد قرار غرفة المحاكمة الأولى بشأن مشاركة الضحايا بتاريخ ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، ١١ يوليو/تموز ٢٠٠٨، الفقرة ٩٧

(ISSN: 2356 - 9492)

فإنها مجموعة من الحقوق التي لا تزال في طور التطور بشكل واضح، وتتطلب مزيدًا من التعريف لضمان أن يسمح الحق بتطبيق عملي ذي معنى. وقد أدى التطور الموازي لهذه الحقوق إلى توتر بين المجموعتين من الحقوق وكيفية تعايشهما داخل نفس نظام العدالة الجنائية[١].

في حين أن مجرد تعريف كلمة "ضحية" قد ينتهك افتراض البراءة لأنه يوحي بأن الجريمة قد ثبتت بالفعل، على الأقل إلى حد ما، أمام المحكمة، فإن هذه الحقوق لا تتعارض بالضرورة مع بعضها البعض. قد يكون من الممكن للضحايا أن يشاركوا بشكل هادف وأن يستفيد المتهمون من افتراض قوي للبراءة. وهذا صحيح بشكل خاص في النظر إلى حقيقة أن المجموعتين، المتهمين والضحايا، لديهما أدوار مختلفة في إجراءات المحكمة. كأطراف، يتمتع المتهمون بحقوق أكثر بكثيرمحددة بشكل أفضل من الضحايا الذين يقتصر دورهم على "المشاركين." وهذا يساعد في التوصل إلى كيفية حل النزاعات بين هذه الحقوق. عندما يتعارض الحق في افتراض البراءة مع حقوق مشاركة الضحايا يجب على القضاة أن يقرروا لصالح حماية افتراض البراءة.[٢]

ويتضح مما سبق إن التوتر القائم بين هذه الحقوق ينبع من حقيقة مفادها أن المحكمة تستطيع أن تقرر كيف يمكن للضحايا أن يشاركوا في المحاكمة على أساس كل حالة على حدة، مع أن الحد الحقيقي الوحيد هو أن المشاركة لا يمكن أن تضر بالمتهم أو تنتهك حقوقه. وبالتالي، فإن كل دائرة لديها مجموعة مختلفة من القواعد، بعضها أكثر أو أقل تقييدًا من غيرها. فعندما تكون المحكمة متساهلة للغاية بشأن مشاركة الضحية، فإن المشاركة يمكن أن تنتهك أو تنتهك افتراض البراءة، لأن الضحايا قد يستوفون بعض معايير الإثبات. ومع ذلك، عندما تكون المحكمة مقيدة للغاية، فقد تجعل حقوق مشاركة الضحايا بلا معنى وغير فعالة.[٣]

لذا لا يوجد في ممارسات المحكمة الجنائية الدولية ما يشير إلى أن حقوق الضحايا في المشاركة في الإجراءات تنتهك حق المتهم في افتراض البراءة. ومع ذلك، فإن هذا يرجع إلى حد كبير إلى قرارات الدائرة الفردية فيما يتعلق بمشاركة الضحايا. إن نظام روما يسمح بمشاركة أوسع، ومن الممكن أن تسمح الدائرة المستقبلية بمشاركة أكبر للضحايا، وهو ما قد يزيد من احتمالات التعدي على افتراض البراءة. ومن أجل الحد من التوتر بين حقوق مشاركة الضحايا وافتراض البراءة، ينبغي تحديد القواعد التي تسمح بمشاركة الضحايا بشكل أفضل مع مراعاة حقوق

---

[١] د. شريف عتلم: تجريم انتهاكات القانون الدولى الانسانى (منهج وموضوع التعديل التشريعى – دراسة مقارنة) مقالة فى كتاب المواءمات الدستورية والتشريعية، اصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط٨، ٢٠١٢.ص١٥٨

[٢] Fuley, T. (2012). Presumption of innocence: Conceptual approaches. *Word of the National School of Judges of Ukraine*, 1(1), 39-53.

[٣] Iheme, W.C. (2020). Blackness in America and the presumption of innocence: How the American police and mass media poisoned everything. *The Journal of Human Rights, Semi-Annual*, 15(2), 153-174.

المتهمين. وهذا من شأنه أن يحقق الفائدة المزدوجة المتمثلة في حماية افتراض البراءة مع ضمان أن يكون للضحايا الحق الهادف في المشاركة وينبغي أن تكون حقوق الضحايا متماثلة في جميع الدوائر، وينبغي صياغة القواعد مع إيلاء اهتمام خاص للغرض من مشاركة الضحايا وما إذا كانت المشاركة تؤثر على معيار الإثبات أو تحول العبء بعيدًا عن المدعي العام. وبهذه الطريقة، يمكن إعطاء حقوق المتهمين والضحايا التأثير الكامل مما يؤدي إلى قدر أكبر من الرضا بين الأطراف والمشاركين في المحكمة الجنائية الدولية. ومن شأن ذلك بدوره أن يؤدي إلى تحسين الشرعية العامة للمحكمة من خلال المساهمة في الشعور بأن العدالة تتحقق.[١].

رابعا : توافق ممارسات المحكمة الجنائية الدولية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[٢]

تهدف المحكمة إلى مقاضاة أكثر الجرائم فظاعة. وفي هذا الصدد، فإن مستوى الدعاية والتأثير السياسي قد يمثل مشكلة في احترام حقوق المتهم، وخاصة الحق في افتراض البراءة.وسوف يتم أخذ أربع حالات محددة في الاعتبار: الاحتجاز قبل المحاكمة، وتصريحات السلطات القضائية والتحقيقية ودور المدعي العام ودائرة ما قبل المحاكمة.

وقد أجريت احدى الدراسات لتحليل العديد من العناصر لتحديد ما إذا كانت المحكمة تحترم القواعد الدولية من خلال العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان وممارسات المحكمة الجنائية الدولية

أولاً/، من الأهمية تحديد ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية ملزمة بأي شكل من الأشكال بمعايير حقوق الإنسان وإلى أي مدى تستخدم هذا الفرع من القانون. عمومًا، تتضمن الملاحقات الجنائية الدولية آثارًا على حقوق الإنسان تكمن في الخلفية. وبدون القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يتألف من الحماية القانونية، فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون ملزمة بأي شكل من الأشكال بمعايير حقوق الإنسان.[٣]

ثانيا /إن المحكمة الجنائية الدولية ملزمة بحقوق الإنسان، وهذا واضح في المادة ٢١(٣) من النظام الأساسي التي تنص على: "يجب أن يكون تطبيق وتفسير القانون بموجب هذه المادة متسقًا مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا".[٤] وتعتبر هذه المادة حيوية لتطبيق وتفسير القانون المنطبق على المحكمة، حيث تفرض التزامًا على المحكمة الجنائية

[١] M Coleman, The Tension between the Presumption of Innocence and Victims' Participation Rights at the International Criminal Court, https://repository.mdx.ac.uk/download/ed32d64e1249b0d902712499c534d5413cb6b3b593b25abd514454e0e0b0565c/334904/Final%20%20ICJR%20victims%20v%20presumption%20of%20innocence.pdf

[٢] محمد مصباح عيسى – حقوق الإنسان في العالم المعاصر ط ١ دار الدواد –ليبيا ،دار أكاكوس لبنان ، ٢٠٠١.ص٢٤٨

[٣] De Hert, P, Smis, S and Holvoet, M Convergences and divergences between international human rights, international humanitarian and international criminal law (Inters entia, Cambridge 2018), 49

[٤] Art. 21(3) Rome Statute

(ISSN: 2356 - 9492)

الدولية بتطبيق القانون بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. لذلك، تعترف المادة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان كإطار لتفسير وتطبيق القانون[١]

ثالثا :عند التحقيق في انتهاك خطير للقانون الدولي وملاحقته قضائياً، فإن الرغبة والضغط من أجل تحديد هوية الجناة بسرعة ومحاسبتهم قد يؤديان إلى تقليص غير مبرر لحقوق الإنسان الأساسية، وهو ما يخلف تأثيراً ضاراً كبيراً على بنية القانون الدولي لحقوق الإنسان بأكملها.[٢] وأياً كانت الدوافع، فهناك احتمال أن يتبنى المرء موقفاً مقلقاً تجاه حقوق الإنسان وجميع التطورات في هذا المجال من أجل تسهيل التحقيقات في أفظع الجرائم التي تهز ضمير الإنسانية.[٣] وعلى الرغم من المخاطر التي يفرضها البيئة الغريبة للإجراءات في المحكمة الجنائية الدولية، فإن واضعي النظام الأساسي كانوا حريصين بما يكفي لإدراج التزام المحكمة بالتصرف وفقاً لمعايير حقوق الإنسان والأحكام المختلفة التي تشكل تعبيراً عن الضمانات الأكثر شيوعاً الموجودة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.[٤]

رابعا : يمكن التأكيد على أن بعض مواد النظام الأساسي توفر ضمانات تتجاوز تلك الموجودة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك الحق في التزام الصمت وعدم تجريم النفس. وفقًا لمعايير حقوق الإنسان، يحق للمتهم أن يلتزم الصمت لتجنب تجريم نفسه، في حين لا تشير المادة ٦٧ من النظام الأساسي بوضوح إلى "الشهادة ضد الذات". يوضح النص أن المتهم قد يرفض الإدلاء بشهادته بأي صفة، بدلاً من مجرد رفض الشهادة عندما تكون الأدلة "ضد نفسه"..[٥]

ومع ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية تستخدم أيضاً القانون الدولي والأوروبي لحقوق الإنسان لتفسير الجرائم وتحديد الانتهاك. وتُظهِر ممارسات المحكمة الجنائية الدولية من خالال كيفية استخدمت المحكمة عدة مرات معايير حقوق الإنسان لتحديد ما إذا كانت ممارساتها المتعلقة بالاحتجاز قبل المحاكمة يمكن اعتبارها انتهاكاً للحق في الحرية. **وفي قضيتي بيمبا ولوبانغا**[٦]، استُخدِمت أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان لوضع الأساس للخسارة القانونية للحرية وتفسير متطلب "الشك المعقول"[٧].

---

[١] نصر الدين بوسماحة – المحكمة الجنائية الدولية ، شرح إتفاقيات روما مادة مادة دارهومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ،٢٠٠٨ ص١٢٤

[٢] De Hert, P, Smis, S and Holvoet, M (n5) 11

[٣] Ibid. 13

[٤] 9 For example: fair trial guarantees and rights of the accused (art. 67), the rights to a person during an investigation (art. 55) and the presumption of innocence (art.66)

[٥] Schabas, W, International Criminal Court: A Commentary on the Rome Statute (Oxford University Press, 2016), 1044

[٦] Prosecutor v. Lubanga ICC-01/04-01/06-8-Corr Decision on the Prosecutor' s Application for a warrant of arrest, Article 58 Pre-Trial Chamber I (ICC, 10 February 2006), Annex I to decision issued on 24 February 2006, paras 11 – 12.

[٧] Additionally, in the Katanga14 case the Judges expressed the view for which an accused in the ICC proceedings should be provided with a higher level of protection from the human rights standards

بالإضافة إلى ذلك، أعرب القضاة في **قضية كاتانغا** عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي توفير مستوى أعلى من الحماية للمتهم في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية من معايير حقوق الإنسان التي تفرضها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومن المقنع أن المحكمة الجنائية الدولية ملزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ومن الواضح أن المحكمة تستخدم معايير حقوق الإنسان الدولية أثناء الإجراءات. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المحكمة عازمة على توفير مستوى أعلى من الحماية من المستوى الذي توفره المعاهدات الدولية[1]

المبحث الثالث
انتهاك مبدأ افتراض البراءة وسبل معالجته اجرائيا

تمهيد وتقسيم

إن افتراض البراءة يتطلب من جميع القضاة وهيئات المحلفين وغيرهم من المسؤولين في المحاكمة أن يفترضوا ويعاملوا أي متهم بارتكاب مخالفات جنائية على أنه بريء، حتى تثبت إدانته. وعلى الرغم من أن افتراض البراءة يفتقر إلى تعريف موثوق، فإن هذا المبدأ الشامل للعدالة الإجرائية قوي للغاية وحيوي لممارسة السلطة القانونية في مسائل القانون الجنائي لدرجة أنه نادرًا ما نجد أي شخص يشكك في مكانته. الافتراض الأساسي هو أن هذا المعيار الإجرائي يلتقط جوهر مبدأ أوسع يسعى إلى ضمان العدالة في الإجراءات الجنائية وكذلك في عقيدة القانون الجنائي. وعلى الجانب الأخر فأن احترام مبدأ العدالة ليس مسألة تتعلق بقانون الإجراءات الجنائية فحسب، بل إنه أيضًا شيء متجذر بعمق في مجالات أخرى من عقيدة القانون الجنائي. وبالتالي: فإن عدم الحفاظ على مبدأ العدالة في عقيدة القانون الجنائي قد يؤدي إلى المساس بمبدأ العدالة أو حتى تقويضه. اذا ما تعلق الامر بتجريم الضرر عن بعد، ومبدأ الجهل بالقانون، وافتراضات الذنب المعكوسة.الامر الذى يؤدى في نهاية الحال الى انتهاك ذلك المبدأ وبالتالي انتهاك العدالة [2]، ومن خلال الطرح المتقدم يمكننا تقسيم هذا المبحث الى المطالب الأتية:-

المطلب الأول : صور انتهاك افتراض البراءة

---

imposed by the ECHR or ICCPR. Convincingly, the International Criminal Court is bound by IHRL and evidently the Court makes use of international human rights standards during proceedings. Furthermore, it seems that the Court is determined to afford a higher level of protection than the one offered by international treaties.
Prosecutor v. Germain Katanga (01/04-01/07 (OA 3), 'Judgment on the appeal of Mr. Germain Katanga against the decision of Pre-Trial Chamber I entitled "Decision on the Defence Request Concerning Languages", 27 May 2008,

[1] نجوى يونس سديرة – ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ط١ دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن – ٢٠١٤. ، ص ٢٣١

[2] Andrew Ashworth, Principles of Criminal Law, 6th Edition (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009), p. 72–73.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثانى : تحليل المواقف الدولية لانتهاك مبدأ افتراض البراءة

المطلب الثالث : سبل علاج انتهاك افتراض البراءة اجرائيا

المطلب الأول
صور انتهاك افتراض البراءة

أولا : التصريحات الصحفية

من خلال دراسة النظام الأساسي والقواعد وأحكام القضاء، فإن افتراض البراءة قد تطور إلى حق أكثر حماية مما تمت مناقشته أثناء صياغة نظام روما الأساسي. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ مع ذلك أن معظم التطورات حدثت أثناء القرارات التي لم تركز فقط على افتراض البراءة نفسه. على سبيل المثال، كانت القضية الرئيسية في القرار رقم ٥ من روتو وسانج هي تطوير اقتراح عدم الرد على القضية على وجه التحديد. بالكاد تم ذكر افتراض البراءة أو مناقشته في القرار، على الرغم من أن القرار يؤثر بشكل كبير على تطور افتراض البراءة أمام المحكمة. ومع ذلك، كان هناك عدد قليل من القرارات التي تعاملت بشكل مباشر مع افتراض البراءة، وتركزت هذه القرارات على القضية غير الإجرائية المتمثلة في التصريحات العلنية بالذنب. وفي حين لم تجد المحكمة حتى الآن انتهاكًا لافتراض البراءة، فإن هذه الحالات هي أمثلة لبعض الحالات التي كانت قريبة من العقاب.[١]

يمكن العثور على المثال الأول في قضية لوبانجا. وفي مقابلة صحفية، صرح أحد موظفي قسم التكامل والتعاون بمكتب المدعي العام بأن "**السيد لوبانغا سيغيب لفترة طويلة للغاية**". وقد قضت الدائرة التمهيدية الأولى بأن هذا التصريح لا ينتهك افتراض البراءة. ومع ذلك، فقد قضت الدائرة أيضاً بأن هذا التصريح يضر بالمتهم و"**يميل إلى الإضرار بفهم الجمهور للمحاكمة**" و"يجلب سمعة سيئة للمحكمة". وذلك لأن الجمهور، إذا صدق هذا التصريح، قد يعتقد خطأً أن المحكمة قد قررت بالفعل أن لوبانغا مذنب أو أن المحكمة كانت تضمن إدانة لوبانغا وحصوله على حكم بالسجن لمدة طويلة. وهذا التنافر بين المعتقدات المحتملة للجمهور والطبيعة الجارية لإجراءات المحكمة، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى التشكيك في شرعية المحكمة نفسها ونزاهتها.[٢]

خلال الوضع في ليبيا، وصف المدعي العام سيف القذافي بأنه "كاذب" أثناء مقابلة أجراها معه **فيليب ساندز** في مجلة **فانيتي فير**. وقد أدلى بهذا التصريح أثناء مراجعة التصريحات التي أدلى بها القذافي بشأن علمه بالحوادث المزعومة التي أدت إلى توجيه الاتهام إليه وتورطه فيها. وقد قضت غرفة ما قبل المحاكمة بأنه في حين أن التصريح

---

[١] د. محمد على مخادمة، السيادة فى ضوء متغيرات دولية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية، العدد الرابع والثلاثون، أبريل، ٢٠٠٨.ص١٥٩

[٢] icc, Prosecutor v. Lubanga, icc-01/04-01/06, Trial Chamber i, Decision on the Press Interview with MS Le Fraper du Hellen, 12 May 2010.

"**غير مناسب في ضوء افتراض البراءة**" فإنه لم يحدث أي انتهاك.[١] وكان قرارها بعدم انتهاك افتراض البراءة قائماً على فكرة أن هذا التصريح لم يثبت أن المدعي العام كان متحيزاً أو أنه غير قادر على أداء واجباته.[٢] وكان قلقها بشأن هذا التصريح يرتكز على فكرة مفادها أنه بما أن المدعي العام هو مسؤول منتخب من قبل المحكمة، فيمكن اعتبار هذه التصريحات بمثابة رأي المحكمة ككل. وهذا بدوره قد يثير التساؤل حول شرعية المحكمة ونزاهتها فيما يتعلق بالمتهم أثناء قضية جارية.

وفي بيان صحفي صدر أثناء قضية مباروشيمانا، ذكر المدعي العام **أن كاليكستي مباروشيمانا** كان زعيماً للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأن أعضاء تلك الجماعة ارتكبوا أكثر من ثلاثمائة جريمة اغتصاب أثناء وجود الجماعة تحت قيادته. وبدلاً من الإدلاء ببيان واضح بأن مباروشيمانا مذنب بالجرائم المزعومة، ألمح المدعي العام ضمناً إلى أن المتهم ارتكب جميع عناصر الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية. أي أنه من خلال ربط قيادة مباروشيمانا بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها أولئك الأشخاص الذين ظاهرياً تحت سيطرته، صرح المدعي العام في الأساس بأن كاليكستي مباروشيمانا مذنب بالجرائم التي اتهم بارتكابها أمام المحكمة. ومع ذلك، قضت الدائرة التمهيدية الأولى بعدم وجود انتهاك لافتراض البراءة واختارت أن تنسب إلى البيان معنى غير ضار محتمل من خلال النظر في السياق الأوسع الذي تم فيه الإدلاء بالبيان. وبهذا، ذكرت الدائرة أنه كان من "**المرغوب فيه**" أن يصوغ المدعي العام تصريحاته في إطار الادعاءات وليس الحقائق لأن القضية كانت جارية ولم يتم التوصل إلى إدانة. ومن خلال عدم استخدام مصطلحات مثل "هناك أسباب معقولة للاعتقاد" أو "يُزعم" فإن البيان يعطي الانطباع بأن بعض الحقائق، وربما القرار النهائي، قد تم إثباتها بالفعل أمام المحكمة.[٣]

بالإضافة إلى ذلك، أشار المدعي العام في نفس البيان الصحفي إلى مباروشيمانا باعتباره "مرتكب إبادة جماعية". كما فحصت المحكمة هذا البيان في ضوء السياق وقررت أن هذا التأكيد كان "نتيجة لإغفال وليس بيانًا مقصودًا". وفيما يتعلق بهذه القضية، لم يُتهم مباروشيمانا بالإبادة الجماعية، وبالتالي فإن هذا التعليق لم يكن مرتبطًا بشكل كافٍ بالتهم المزعومة حتى يشكل انتهاكًا لافتراض البراءة. لذلك، لم تجد المحكمة أن افتراض البراءة قد تم انتهاكه.[٤]

---

[١] icc, Prosecutor v. Gaddafi, icc-01/11-01/11, Appeals Chamber, Decision on the Request for Disqualification of the Prosecutor, 12 June 2012, para. 33.

[٢] icc, Prosecutor v. Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber i, Decisions on Defense Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 2011, para. 12.

[٣] icc, Prosecutor v. Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber i, Decisions on Defense Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 2011, para. 12.

[٤] د. محمود شريف بسيونى. المستشار: عبد الله حمود، تطور فكرة الضحية فى نطاق الجرائم الدولية، مقالة منشورة فى كتاب

(ISSN: 2356 - 9492)

إن هذه الأمثلة الثلاثة توضح أن المحكمة كانت تكافح مع افتراض البراءة وتحاول تحديد حدوده. وفي حين لم تسفر أي من القضايا عن إيجاد المحكمة انتهاكاً لافتراض البراءة، فإن القرار في كل حالة كان بمثابة توبيخ لمكتب المدعي العام على سلوكه وإصدار تعليمات بشأن ما ينبغي القيام به بشكل مختلف في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أعربت المحكمة في كل حالة عن قلقها إزاء الكيفية التي قد تؤثر بها هذه الأنواع من التصريحات على شرعية المحكمة وحيادها، ككل، في نظر الجمهور والمجتمع الدولي. إن هذا التركيز المستمر على سمعة المحكمة أثناء تقييم ما إذا كان قد تم انتهاك افتراض البراءة أمر مثير للاهتمام، لأنه في حين أن احترام افتراض البراءة يمكن أن يكون مؤشراً على ما إذا كانت المحكمة عادلة، فإن هذا ليس هدفها الرئيسي. وبشكل عام، ولأن افتراض البراءة حق من حقوق الإنسان، فإن الضرر الذي يلحق بسمعة المتهم هو محور الاهتمام عندما يتعلق الأمر بالحجج حول ما إذا كان افتراض البراءة قد تم انتهاكه من خلال بيان علني بالذنب.[١]

وفي ضوء حقيقة مفادها أن أيًا من هذه البيانات لم تسفر عن استنتاج المحكمة بحدوث انتهاك لافتراض البراءة، فمن الصعب أن نتخيل نوع البيان الذي قد ينتهك الجانب غير الإجرائي لافتراض البراءة باعتباره بيانًا علنيًا بالذنب. وقد أدلى المدعي العام نفسه أو أحد أعضاء مكتبه بجميع البيانات الثلاثة. وتشير البيانات الثلاثة أيضًا إلى مستوى ما من الحكم المسبق من جانب مكتب المدعي العام. وقد يكون أحد التفسيرات هو أن المحاكم بشكل عام من غير المرجح أن تجد انتهاكًا لافتراض البراءة بناءً على بيان علني بالذنب. وفي ولايات قضائية أخرى، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يجب أن يكون البيان العام بالذنب مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمسألة الجنائية، أي أنه يجب أن ينص على أن المتهم مذنب بالجرائم المزعومة بعبارات لا لبس فيها. ومن الممكن القول إن هذه البيانات أمام المحكمة الجنائية الدولية لا تتعلق صراحة بالجرائم التي وجهت إليه وبالتالي لا تنص صراحة على أن المتهم مذنب.[٢]

ثانيا : تصريحات السلطات القضائية والتحقيقية

عندما تخاطب السلطات القضائية والتحقيقية الجمهور، يصبح الخط الفاصل بين التعبير عن الرأي وانتهاك افتراض البراءة رقيقاً. ومن المهم ادراك متى يتم تجاوز هذا الخط وفقاً لمعايير حقوق الإنسان ونرى ما إذا كانت ممارسات المحكمة الجنائية الدولية تلتزم بهذه المعايير أم لا.

إذ أن "من واجب جميع السلطات العامة الامتناع عن الحكم مسبقاً على نتيجة المحاكمة، على سبيل المثال عن طريق الامتناع عن الإدلاء بتصريحات عامة تؤكد ذنب المتهم"، وهذا ما يؤكده أيضاً البعد الأوروبي، "في سياق

النزاعات الدولية والحاجة إلى عدالة ما بعد النزاعات،ص٢٣٨

[1] H. Stewart, "The Right to be Presumed Innocent", 8 Criminal Law & Philosophy (2014), 407;P.

[2] V. Tadros, "The Ideal of the Presumption of Innocence", 8Criminal Law & Philosophy (2014), 449.

الإجراءات الجنائية، وخاصة تلك التي تنطوي على هيئات محلفين أو قضاة غير محترفين، فينبغي للسلطات القضائية وخدمات الشرطة الامتناع عن تقديم معلومات علنية تنطوي على خطر الإضرار بشكل كبير بنزاهة الإجراءات"وعلاوة على ذلك، تنص المادة على أن "الآراء والمعلومات المتعلقة بالإجراءات الجنائية الجارية لا ينبغي أن يتم نقلها أو نشرها إلا من خلال وسائل الإعلام حيث لا يمس ذلك افتراض براءة المشتبه فيه أو المتهم". ولا يُحظر على السلطات الحكومية إبقاء الجمهور على علم بالجريمة المشتبه بها والإجراءات الجنائية المستمرة، ويجوز لها ذلك. وهذا مهم بشكل خاص إذا كان المتهم معروفًا للجمهور، كما يحدث غالبًا في الإجراءات الجنائية الدولية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يتم ذلك من خلال ملاحظات تدفع الجمهور إلى افتراض أن المتهم قد أدين بارتكاب جريمة.[١]

إن انتهاكات مبدأ افتراض البراءة شائعة جدًا في البلدان الأوروبية الأخرى. وبالتالي، حدد **تي آي فولي (٢٠١٢)**، بعد تحليله لممارسات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، الانتهاكات التالية للفقرة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي ارتكبتها السلطات عند إبلاغ الجمهور بمسار الإجراءات الجنائية: الرسالة التي مفادها أن مقدم الطلب محرض على القتل، والتي أعلنها مفوض الشرطة في مؤتمر صحفي بحضور ضباط شرطة آخرين رفيعي المستوى؛ وتصريح المدعي العام في وسائل الإعلام بأن هناك أدلة كافية على إدانة وزير الدفاع، وتصريح رئيس البرلمان بأنه واثق من أن وزير الدفاع تلقى رشوة مقابل الوعد بخدمات غير قانونية؛ المعلومات الواردة في أمر المدعي العام بشأن الفصل من المنصب فيما يتعلق بارتكاب مقدم الطلب لجريمة جنائية، والذي صدر فور بدء الإجراءات الجنائية وقبل صدور حكم الإدانة من المحكمة؛ وتصريحات كبار المسؤولين حول ذنب الشخص، على الرغم من وجود حكم بالبراءة. وعند دراسة افتراض البراءة، اهتم العلماء غالبًا بمعايير تنفيذ هذه القاعدة في سوابق قضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (**Syza، ٢٠١٨**).[٢] وقد أجريت مثل هذه الدراسات في سياق إثبات ظروف الجريمة الجنائية (**Miroshnychenko , 2016**)،[٣] وفي سياق ضمان سيادة القانون أو ضمان الحق في محاكمة عادلة

[١] CoM of the CoE Recommendation (2003),13 of 10 July 2003 on the provision of information through the media in relation to criminal proceedings, Appendix, principle 10

[٢] SYZA N.P., & Madhuku, O.D. (2018). Presumption of innocence as a component of the right to a fair trial in the practice of the European Court of Human Rights. Herald of Criminal Justice, 3, 36-44
(PDF) International standards for the application of the presumption of innocence in criminal proceedings. Available from: https://www.researchgate.net/publication/379852583_International_standards_for_the_application_of_the_presumption_of_innocence_in_criminal_proceedings [accessed Sep 22 2024].

[٣] Myroshnychenko, T.M. (2016). Implementation of the principle of presumption of innocence in theprocess of criminal procedural evidence. Scientific Bulletin of the Uzhhorod National University. Series:Law, 40(2), 118-12

(ISSN: 2356 - 9492)

في الوقت نفسه، فإن مشكلة نشر المعلومات حول جريمة جنائية[١] ووفقًا لمعايير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لن يتم العثور على انتهاك لمبدأ افتراض البراءة إلا فيما يتعلق بالآراء المتحيزة التي يتم التعبير عنها "في ارتباط وثيق" بالإجراءات الجنائية والتصريحات التي تنسب سلوكًا إجراميًا إلى شخص لا تشغل حق المتهم في اعتباره بريئًا في حين لا يتم اقتراح أو تفعيل مثل هذه الإجراءات. يتطلب الحق في افتراض البراءة من القاضي أو عضو هيئة المحلفين الامتناع عن إعلان أو التلميح إلى أن الشخص المتهم بجريمة جنائية مذنب قبل إدانته. وفقًا لقانون القضية، يمكن نقل الآراء التي تنتهك الافتراض في أمر أولي من المحكمة، أو في تعليمات القاضي لهيئة المحلفين، أو من قبل متحدث باسم المحكمة، أو من قبل قاض يتحدث خارج نطاق القضاء، مثل التعليق على القضية للصحافة. يمكن أن يحدث خرق حتى لو كان الحكم النهائي بتبرئة السجين أو إنهاء الإجراءات يتضمن لغة تلقي الشك على براءته.[٢]

كما يلزم قانون التحقيق أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين، سواء كانوا مشاركين بشكل مباشر في التحقيق أم لا، بالامتناع عن إعلان إدانة المتهم حتى تتم إدانته بارتكاب جريمة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه بالنظر إلى طبيعة مسؤولية المدعي العام، فإن التأكيد على وجود سبب للاعتقاد بأن المتهم ارتكب جريمة ثم محاولة إثبات ذلك في المحاكمة، من غير المرجح أن ينتهك الحق في افتراض البراءة من خلال التعبير عن ادعاءات متحيزة في الملفات القانونية.[٣]

(PDF) International standards for the application of the presumption of innocence in criminal proceedings. Available from: https://www.researchgate.net/publication/379852583_International_standards_for_the_application_of_the_presumption_of_innocence_in_criminal_proceedings [accessed Sep 22, 2024].

[١] Boyko, O.V. (2021). The presumption of innocence as a security of the right to a fair trial. Lawand Society, 2(1), 171-177. doi: 10.32842/2078-3736/2021.2.25.

(PDF) International standards for the application of the presumption of innocence in criminal proceedings. Available from: https://www.researchgate.net/publication/379852583_International_standards_for_the_application_of_the_presumption_of_innocence_in_criminal_proceedings [accessed Sep 22, 2024].

[٢] IACtHR, Amrhein v. Costa Rica (Series C, no. 354), 25 April 2018, paras. 387–390; HRC, Campbell v. Jamaica (Comm. no. 248/1987), 30 March 1992, para. 6.2; ECtHR, Neagoe v. Romania (App. no. 23319/08), 21 July 2015, paras. 46–50; ECtHR, Lavents v. Latvia (App. no. 58442/00), 28 November 2002, paras. 127–128; ICTY, Prosecutor v. Popović et al. (IT-05-88-T), Transcript of the Hearing on 26 March 2007, 26 March 2007, 9463, lines 8–18.

كذلك انظر

ECtHR, Ismoilov v. Russia (App. no. 2947/06), 24 April 2008, para. 160

[٣] IACtHR, Amrhein v. Costa Rica (Series C, no. 354), 25 April 2018, paras. 387–390; HRC, Campbell v. Jamaica (Comm. no. 248/1987), 30 March 1992, para. 6.2; ECtHR, Neagoe v. Romania (App. no. 23319/08), 21 July 2015, paras. 46–50; ECtHR, Lavents v. Latvia (App. no. 58442/00), 28

ومع ذلك، قد يتم انتهاك افتراض البراءة عندما يدلي المدعي العام أو المسؤول المحقق بتصريحات لا لبس فيها وغير مشروطة للصحافة حول ذنب المتهم، على سبيل المثال عندما يشير القضاة أو المدعون العامون أو النائب العام إلى المتهم باعتباره "مجرمًا" أو يقارنونه بمجرمين مدانين معروفين.

ويمكن ملاحظة أن السلطات التحقيقية والقضائية يجب أن تنظر بأقصى قدر من الحذر إلى الصياغة التي يجب استخدامها، ونوع البيان العام الذي يمكن إصداره للجمهور. ولا يلتزمون بالمعايير نفسها عند تقديم الوثائق القانونية، ولكن في الغالب في علاقتهم بوسائل الإعلام، وذلك لتجنب انتهاك الحق في افتراض البراءة. وفيما يتعلق بمعايير المحكمة الجنائية الدولية، تجدر الإشارة إلى أنه كما ذكرنا من قبل، لم يحدث انتهاك لافتراض البراءة حتى الآن. وكانت هناك حالات أصدرت فيها السلطات تعليقات أو بيانات معادية للمتهمين ولكنها في النهاية لم تمثل انتهاكًا لمبدأ التحقيق.[١]

وتتجلى الحالة الأولى في قضية لوبانغا. وفي مقابلة صحفية، زعم أحد موظفي مكتب المدعي العام من قسم التكامل والتعاون أن "السيد لوبانغا سيغيب لفترة طويلة جدًا".٢ ووفقًا لتقرير ما قبل المحاكمة، "وقد خلصت الدائرة التمهيدية إلى أن هذا التعليق كان ضد المتهم و"يميل إلى الإضرار بفهم الجمهور للمحاكمة" فضلاً عن "تشويه سمعة المحكمة". ويستند منطق الدائرة التمهيدية وقرارها إلى فكرة مفادها أنه إذا صدق الجمهور هذه الملاحظة، فقد يفترضون أن المحكمة قد قررت بالفعل أن لوبانجا مذنب أو أن المحكمة تعد بإدانة لوبانجا والحكم عليه. وبناءً على منطق الدائرة التمهيدية، فمن الصعب تحديد الفرق الدقيق بين التعليق المعاكس وانتهاك سياسة التحقيق، وفي هذه الحالة على وجه التحديد، كان التعليق الصادر يعني ضمناً إدانة المتهم. وأكدت الدائرة التمهيدية أن الادعاء ملزم بعدم تحريف وظائف المحكمة أو الأدلة أو التلميح إلى أن أي شخص في الإجراءات، بما في ذلك المتهم، قد أساء التصرف. وفي هذه القضية، تم انتهاك هذه القيود، ولكن بالنظر إلى أن أجزاء مختلفة من الإجراءات تم تصويرها

November 2002, paras. 127–128; ICTY, Prosecutor v. Popović et al. (IT-05-88-T), Transcript of the Hearing on 26 March 2007, 26 March 2007, 9463, lines 8–18

[١] WGAD, Marrón Colmenares v. Venezuela (Opinion no. 80/2019), 22 November 2019, para 102 (unofficial translation); HRC, Kozulina v. Belarus (Comm. no. 1773/2008), 21 October 2014, para 9.8

[٢] ICC, Prosecutor v Lubanga, icc-01/04-01/06, Trial Chamber I, Decision on the Press Interview with Ms Le Fraper du Hellen, 12 May 2010, para. 8

وقد خلصت الدائرة التمهيدية

(ISSN: 2356 - 9492)

على أنها متحيزة ومضللة، فلم يتم العثور على انتهاك لقواعد الإجراءات، على الرغم من أن المحكمة أعربت عن استنكارها الشديد لهذا السلوك[١]

وانعطافا علي ما تقدم يمكن أن نستنتج أنه عندما تدلي السلطات بمجموعة متنوعة من التعليقات المتحيزة، فإن التأكيد بشأن المتهم سوف يعتبر بمثابة تعليقات سلبية، حيث إن مجمل المعلومات كان غير دقيق ولم يكن مجرد ملاحظة تهدف إلى الإضرار بموقف المتهم نفسه.

وفي وقت لاحق، أثناء قضية القذافي، واجه المدعي العام احتمال الاستبعاد بعد أن وصف المتهم بأنه "كاذب" أثناء مقابلة. ووجدت الدائرة التمهيدية أن هذا التصريح لا يمثل انتهاكًا، على الرغم من أنه "غير مناسب في ضوء افتراض البراءة". وقد اعتُبرت هذه الملاحظة مثيرة للقلق بشكل خاص بسبب طبيعة دور المدعي العام، أي موظف منتخب في المحكمة. ولذلك، كان الشاغل الرئيسي هو أن هذه الكلمات قد تُفسَّر على أنها تمثل الموقف العام للمحكمة، الأمر الذي قد يثير الشك في شرعية المحكمة ونزاهتها فيما يتصل بشخص متهم أثناء قضية جارية.[٢]

واستنتاج أن افتراض البراءة لم يُنتهك كان قائماً على الاعتقاد بأن هذا التعليق لم يثبت أن المدعي العام كان متحيزاً أو غير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته.[٣]

---

[1] Chamber, the comment did not undermine the assumption of innocence. The Chamber, however, determined that the comment was detrimental to the accused and "has the potential to bias the public's comprehension of the trial" as well as "damage the reputation of the Court". The Pre-Trial Chamber's rationale and verdict are founded on the notion that if the public accepts this statement, they might infer that the Court has already established Lubanga's guilt or that the Court is guaranteeing that Lubanga will be found guilty and punished. Based on the Chamber's reasoning, it is challenging to determine the precise distinction between an adverse comment and a violation of the Principle of Innocence (PoI). In this particular case, the comment that was made insinuated the guilt of the accused. The Chamber confirmed that the Prosecution is obligated to accurately represent the functions of the Court and the evidence and must not suggest that anybody involved in the processes, including the accused, has behaved improperly. In this instance, the limits were violated. However, despite certain aspects of the proceedings being presented as biassed and deceptive, no violation of the Principle of Impartiality was identified. Nevertheless, the Court strongly condemned this conduct.

[٢] د. محمد حسن القاسمى: المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الامن، عشر سنوات من التعايش أم من التصادم، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية، العدد السابع والخمسون، يناير، ٢٠١٤.ص٣٤١

[3] ICC, *Prosecutor v. Gaddafi*, icc-01/11-01/11, Appeals Chamber, Decision on the Request for Disqualification of the Prosecutor, 12 June 2012, para. 33
The Pre-trial Chamber did not find any violation of the right to be presumed innocent to attribute a benign interpretation to the comment by considering the larger context in which it was made and that the defining him as a genocidal was ‘‘the result of an oversight, rather than an intended statement

وفي ذات السياق تمثل قضية مباروشيمانا مثالا جليا واضحا ، حيث أعلن المدعي العام أثناء بيان صحفي أن المتهم كان زعيم حركة سياسية مسؤولة عن مئات من حالات الاغتصاب، ثم وصفه لاحقاً بأنه "مرتكب إبادة جماعية". ولم تجد الدائرة التمهيدية أي انتهاك لحق افتراض البراءة في إسناد تفسير حميد للتعليق بالنظر إلى السياق الأوسع الذي تم فيه ذلك وأن تعريفه بأنه مرتكب إبادة جماعية كان "نتيجة لإغفال، وليس بياناً مقصوداً".[١]

ولأن القضية كانت جارية ولم يتم اتخاذ قرار بالإدانة، فقد قضت الدائرة التمهيدية بأنه كان من المرغوب فيه أن يعبر المدعي العام عن تأكيداته من حيث الاتهامات وليس الحقائق. ويؤدي قرار المحكمة إلى استنتاج مفاده أن التعليقات المتعلقة بالحقائق المهمة أو النتائج المحتملة للإجراءات يجب أن تُعالج على أساس "وجود أسباب معقولة للاعتقاد" أو "يُزعم" أنها مناسبة وليست مخالفة للحق في افتراض البراءة.[٢]

وتوضح هذه القرارات الثلاثة أن المحكمة كانت تتعامل مع افتراض البراءة وتحاول تحديد حدوده. ورغم أن أياً من الحالات لم تسفر عن إثبات المحكمة وجود خرق لافتراض البراءة، فإن كل حكم من الأحكام كان يوبخ مكتب المدعي العام على تصرفاته ويوجهه إلى ما يمكن القيام به على نحو أفضل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أعربت المحكمة في كل حالة عن قلقها بشأن الكيفية التي قد تؤثر بها مثل هذه التصريحات على شرعية المحكمة ونزاهتها بشكل عام في نظر الجمهور والمجتمع الدولي. لقد كان التركيز على سمعة المحكمة بدلاً من التركيز على التداعيات المحتملة على سمعة المتهم، بما أن مبدأ الاعتراف بالذنب حق من حقوق الإنسان، وعند النظر في انتهاك محتمل، يجب أن يكون مركز المناقشة هو الضحية المزعومة وليس مصلحة من يُفترض أنه انتهك الحق. وحتى لو كانت جميع البيانات الصادرة عن مكتب المدعي العام، بما في ذلك المدعي العام وعضو هيئة التدريس، لم يتم العثور على انتهاك، وبالتالي فمن الصعب أن نتخيل إلى أي مدى يجب أن يصل البيان التحيزي ليمثل انتهاكًا لافتراض البراءة.[٣]

وبشكل عام، يمكن ملاحظة أن المحاكم مترددة في استنتاج انتهاك لافتراض البراءة بناءً على إعلان علني بالذنب. وفي ممارسة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يجب أن يكون الاعتراف العلني بالذنب مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا

---

[١] ICC, *Prosecutor v. Mbarushimana*, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber I, Decisions on Defence Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 2011

[٢] the Chamber ruled that it would have been desirable for the Prosecutor to express his assertions in terms of accusations rather than facts. The decision of the Court leads to the conclusion that comments regarding important facts or possible results of the proceedings should be addressed with "there are reasonable grounds to believe" or "allegedly" to be considered as appropriates and not in contravention of the right to be presumed innocent
Ibid. para 12

[٣] Coleman, M (n76) 14

(ISSN: 2356 - 9492)

بالقضية الجنائية، ويجب على الشخص الذي يصدر البيان أن يقول بشكل لا لبس فيه أن المتهم مذنب بالجرائم المزعومة.[١]

ومن الممكن أن نستنتج من الحالات التي تم تحليلها أعلاه أن مجرد بيان يشير صراحة إلى الجرائم المرتكبة ويعلن صراحة عن ذنب المتهم قد يعتبر انتهاكاً.ومع ذلك، قد يكون لدى المرء بعض الشكوك حول مدى الحياد الذي يجب أن يتحلى به المدعي العام للقيام بعمله بجدية وبطريقة فعالة وإلى أي مدى لن تمثل بعض التصريحات والسلوكيات خرقاً لافتراض البراءة. ويبدو أن المحكمة أكثر اهتماماً بحماية سمعتها بدلاً من إجراء تقييم محايد للتصريحات التي يمكن اعتبارها ضارة. وكما رأينا في قضيتي لوبانغا والقذافي، فقد اعتُبرت التصريحات غير مناسبة لافتراض البراءة ولكن ليس في تناقض، وكان الاهتمام الرئيسي موجهاً نحو التصور العام للمحكمة وكيف يمكن تصور المدعي العام. والواقع أن المحكمة ينبغي لها أن تعتبر التعليق المتحيز الواضح، والذي يوجه إلى الجمهور، بمثابة انتهاك لافتراض البراءة. إن هذا مرتبط بالفكرة التي مفادها أن المدعي العام الدولي ملزم بالتحقيق بأكثر الطرق حيادية واستقلالية لاحترام مبدأ التحقيق الخاص بالمتهم. ومن الواضح أنه إذا كان المدعي العام أو موظفو مكتب الادعاء يصدرون تعليقات تشير إلى التحيز، فإن الالتزام بإجراء تحقيق شامل يهدف إلى إيجاد ظروف تبرئة أيضًا لا يمكن الوفاء به.[٢]

بالإضافة إلى ذلك، في قضية مباروشيمانا، لم يُنظر إلى بيان المدعي العام على أنه انتهاك للافتراض لأن المتهم لم يُدان في النهاية، على الرغم من أن هذا لا يبرر قيام سلطة عامة بمخاطبة المتهم باعتباره "مرتكب إبادة جماعية"، وهو ما يعني حرفيًا شخصًا ارتكب إبادة جماعية. وإذا اتبعنا التفسير الذي تقدمه معايير حقوق الإنسان، فإن المدعي العام في هذه القضية خاطب المتهم باعتباره مجرمًا، وبالتالي يجب اعتبار هذا انتهاكًا لافتراض البراءة.

في الواقع، حتى لو لم تجد المحكمة الجنائية الدولية أي انتهاك لقواعد التحقيق، فمن الممكن القول إن هذا النوع من التصريحات الصادرة عن مسؤولي المحكمة يمثل مشكلة حقيقية. بل إن بعض التصريحات تتجاوز الخط الرفيع بين التعليقات غير اللائقة والانتهاك الصريح لحق افتراض البراءة، كما ثبت في قضية مباروشيمانا. وبالتالي، حتى لو حاول مسؤولو المحكمة الجنائية الدولية مخاطبة الجمهور بالطريقة الأكثر ملاءمة وحذراً، فإن هذه الممارسة تظهر بالفعل فشل المحكمة في الحفاظ على المعايير التي تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. [٣]

[١] Tertyshnyk, V.M. (2018). Presumption of innocence: an integral legal principle and its application in the performance of the defense function. *Legal Position*, 1(20), 120-126.

[٢] Mykhaylenko, V.V. (2019). *Implementation of the principle of the rule of law in criminal* proceedings. Kyiv: Palivoda A.V.

[٣] Volker Röben, The Procedure of the ICC: Status and function of the prosecutor, Max Planck Yearbook of United Nations, vol 7, 2003.

علاوة علي ما تقدم فإن التصريحات الصادرة خارج سياق المحاكمة قد تنتهك افتراض البراءة (الصراع الروسى الاوكرانى تطبيقا)

إن افتراض البراءة له جوانب إجرائية وغير إجرائية. والجانب الإجرائي هو ما يعرفه معظم الناس ـ وهو أنه لا يمكن إدانة شخص بارتكاب جريمة ما لم يتم الوفاء بعبء ومعيار الإثبات ـ وله أهمية داخل قاعة المحكمة أثناء المحاكمة. أما الجانب غير الإجرائي، فله تطبيق داخل وخارج قاعة المحكمة. والجانب غير الإجرائي لافتراض البراءة يحمي أولئك الذين لم تتم إدانتهم بارتكاب جريمة جنائية من الحكم المسبق عليهم أو معاقبتهم في غياب حكم بالإدانة. وهذا يعني في جوهره أنه لا يمكن التعامل مع الشخص كما لو كان قد ارتكب جريمة حتى تتم إدانته بالجرائم المزعومة ضده.[١]

ويشمل جزء من الجانب غير الإجرائي كيفية مناقشة الجريمة المزعومة والشخص المشتبه به. ويمكن أن تنتهك تصريحات الإدانة الصادرة عن السلطات العامة افتراض البراءة في قضية مستقبلية حتى لو تم الإدلاء بالتصريح قبل توجيه الاتهامات إلى الفرد المدان. إن هذا يرجع إلى أن السلطات العامة عندما تدلي بتصريح بأن شخصاً ما مذنب بارتكاب جريمة فإن هذا يعني ضمناً أن الإجراءات الجنائية ضد المتهم قد تم الحكم عليها مسبقاً وأن نتيجة المحاكمة ضده قد تم تحديدها بالفعل[٢].

ومع ذلك فإن أي تعليق على المتهم أو الجريمة لا ينتهك افتراض البراءة. وإلا لكان من الصعب الإبلاغ عن الجريمة أو مناقشتها، أو مقاضاة القضايا أو الدفاع عنها، أو حتى إعلام الناس بأن شخصاً ما قد وقع ضحية. وبالتالي فإن انتهاكات افتراض البراءة من خلال التعليق العام تقتصر على الحالات التي تدلي فيها "سلطة عامة" بـ "بيان علني بالذنب."[٣]

لقد حددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية معنى "السلطة العامة" على نطاق واسع. وليس من المستغرب أن يشمل ذلك أولئك الذين يشاركون بشكل مباشر في المقاضاة . القضاة والمدعين العامين والشرطة والمحققين. ومع ذلك فإن السلطات العامة لا تقتصر على أولئك الذين لديهم صلة مباشرة بالقضية الجنائية.

---

[١] DeAngelis, "Racial Profiling and the Presumption of Innocence", Netherland Journal of Legal Philosophy (2014), 43; P. Tomlin, "Could the Presumption of Innocence Protect the Guilty?", 8 Criminal Law & Philosophy (2014), 431.

[٢] Michelle Coleman Language Matters: The Role of the Presumption of Innocence in Seeking Justice During the Russia-Ukraine Conflict (Routledge 2021).]

[٣] Rozenbergs, J. (2022). Permissibility of the reverse burden of proof and its limits in criminal proceedings in the context of the presumption of innocence. *Law: Journal of the University of Latvia*, 15, 266-281. doi: 10.22364/jull.15.18.

(ISSN: 2356 - 9492)

على سبيل المثال، اعتُبر عضو قسم الاختصاص والتكامل والتعاون بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سلطة عامة. وفي الولايات القضائية الوطنية، تشمل السلطات العامة الأشخاص الذين يعملون كمشرعين وأولئك الذين توظفهم الحكومة. وفي الولايات القضائية الدولية، يمكن أن يمتد المصطلح ليشمل موظفي المحكمة الدولية ذات الصلة والسلطات شبه الحكومية والأمم المتحدة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تم تحديدهم كسلطات عامة داخل الولايات القضائية الوطنية.[١]

كما ان البيان العام بالذنب هو بيان يتم الإدلاء به علنًا (عادةً في خطاب أو بيان صحفي أو اقتباس إعلامي) يقول أو يشير على وجه التحديد إلى أن فردًا معينًا مذنب بارتكاب جريمة جنائية. سيكون البيان الواضح شيئًا مثل "ارتكب X جرائم حرب". إن التصريحات التي يتم صياغتها على أنها اتهامات أو آراء ليست محددة بما يكفي لانتهاك افتراض البراءة، وهذا جزء من سبب استخدام اللغة التي تتضمن "المزعوم" و"المتهم" و"المشتبه به" غالبًا عندما يناقش المسؤولون العموميون الجريمة. علاوة على ذلك، تنظر المحاكم إلى السياق الذي تم فيه الإدلاء ببيان لمعرفة ما إذا كانت هناك طريقة أخرى يمكن تفسير البيان بها. **على سبيل المثال، في قضية كراوس ضد سويسرا**، صرح المستشار السويسري **بأن بيترا كراوس** "ارتكبت جرائم متفجرة بموجب القانون العام وأنها يجب أن تتحمل المسؤولية عنها". ويبدو هذا البيان في ظاهره وكأنه ينص على وجه التحديد على أن كراوس مذنبة بالتهم رغم أنها لم تكن قد أدينت في وقت الإدلاء بالبيان. ومع ذلك، مع الأخذ في الاعتبار السياق والبيان بأكمله، وجدت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان أنه لم يكن هناك انتهاك لافتراض البراءة لأن البيان بأكمله يمكن تفسيره على أنه مجرد إعلام الجمهور بالتحقيق والملاحقة القضائية.[٢]

وأخيرا، فإن الحق في افتراض البراءة مرتبط بالضرورة بالإجراءات الجنائية. ولا يجوز انتهاك هذا الحق إذا لم يتم توجيه اتهام رسمي إلى الشخص مطلقا بارتكاب جريمة جنائية. وبالتالي، يتعين على البيان أن يحدد على وجه التحديد الجريمة التي ستُرفع ضد الفرد في نهاية المطاف. ويمكن العثور على مثال على ذلك في قضية مباروشيمانا أمام المحكمة الجنائية الدولية. ففي هذه القضية، أشار المدعي العام علناً إلى المتهم باعتباره "مرتكب إبادة جماعية". وهذا يعني بوضوح أن المدعي العام حكم على مباروشيمانا بارتكاب جريمة إبادة جماعية، وهي جريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وقد تشكل انتهاكاً لافتراض البراءة. ومع ذلك، وجدت الدائرة التمهيدية أن

[١] د. حيدر عبد الرازق حميد: تطور القضاء الدولى الجنائى، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.ص١٣٨

[٢] Zelenskyi, S.M. (2017). Presumption of innocence as a guarantee of justice in criminal proceedings. *Law and Society*, 5, 244-249.

افتراض البراءة لم ينتهك لأن البيان لم يتضمن حكماً مسبقاً لأن مباروشيمانا لم يُتهم بارتكاب جريمة إبادة جماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أي محكمة أخرى.[١]

إن الإدلاء ببيان ينتهك افتراض البراءة يؤدي إلى عواقب وخيمة . فقد يتم رفض القضية الجنائية المرفوعة ضد المتهم أو إلغاء الحكم بالإدانة. وفي أعقاب قرار مباروشيمانا، قد يقرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في المحاكمات المستقبلية عدم توجيه اتهامات إلى الجرائم التي وردت في بيان عام بالذنب. وقد تكون هذه النتائج غير مرضية على الإطلاق لحس العدالة لدينا لأنها تمنع تقديم وتقييم كاملين للأدلة وأي حكم قد يصدر نتيجة لذلك.

وتطبيقا على الصراع الروسي الأوكراني فإن العديد من التصريحات التي أدلت بها السلطات العامة بشأن الصراع المسلح في أوكرانيا ليست محددة بما يكفي للتسبب في انتهاك افتراض البراءة في محاكمة مستقبلية. يجب أن يتعلق البيان بشخص معين وجريمة محددة ويجب أن يورط ذلك الشخص باعتباره مرتكب تلك الجريمة. ولا تهدد الدعوات إلى إجراء تحقيقات بشكل عام افتراض براءة المتهم. (على سبيل المثال هنا، وهنا، وهنا). في الواقع، عادة ما تكون هذه الأنواع من التصريحات ضرورية لجميع أنواع الجرائم حيث يجب رفع الوعي وإخطار السلطات المختصة بأنه قد تكون هناك حاجة للتحقيق. إن كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، يدرك تمام الإدراك هذه المتطلبات. وتعبر تصريحاته عن الموقف بعبارات مناسبة تخبر الجمهور بما يفعله مكتبه للتحقيق في أي جريمة مزعومة وطلب الدعم في تلك الأنشطة. وهي تترك السؤال مفتوحًا حول ما إذا كانت الجرائم قد ارتُكبت على الإطلاق ومن قبل أي جانب من الصراع.[٢]

إذ إن التصريحات العامة الأخرى أكثر تحديداً إلى حد ما من خلال الإشارة إلى وجود أدلة على جرائم حرب أو أن أنواعاً معينة من السلوك تشكل جرائم حرب. وتتوقف هذه التصريحات عن تحديد المشتبه بهم الأفراد وتركز بدلاً من ذلك على حقيقة حدوث أنواع معينة من السلوك. ولن تشكل تصريحات من هذا النوع مشكلة بالنسبة لافتراض البراءة غير الإجرائي في أي محاكمة لاحقة لأن السلوك الإجرامي المزعوم لا يرتبط بأي أفراد محددين. ومن المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن تصريح سلطة عامة بوجود أدلة على ارتكاب جريمة أو ارتكاب جريمة لا يمكن اعتباره دليلاً

[١] Seoane Pérez, F., & Valera-Ordaz, L. (2021). Stolen innocence? Observance of the EU directive on presumption of innocence by Spanish crime reporting. *Communication and Society*, 34(3), 15-30.

[2] Belov S.A. Comprehensibility of Texts of Legal Documents: Fiction or Presumption? / S.A. Belov, K.V. Tarasova // Vestnik Sankt-Peterburgskogo universiteta. Right. 2019. T. 10. № 4. Pp. 610–625

(ISSN: 2356 - 9492)

قاطعاً على حدوث النشاط. ولا يزال يتعين على المدعي العام أن يثبت ما إذا كان هناك أي نشاط إجرامي حدث في محاكمة مستقبلية، وإلا فقد يؤدي ذلك إلى انتهاك الجانب الإجرائي لافتراض البراءة.[١]

والأكثر إشكالية من أي من هذين النوعين من التصريحات هي تلك التي تطلق على أشخاص محددين لقب "مجرمي حرب" أو تستنتج مدى سهولة إثبات الإدانة ضدهم. ورداً على هجوم صاروخي روسي على مركز تسوق، ذكرت مجموعة الدول السبع "نحن متحدون مع أوكرانيا في الحداد على الضحايا الأبرياء لهذا الهجوم الوحشي. إن الهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء تشكل جريمة حرب. وسوف يحاسب الرئيس الروسي بوتن والمسؤولون عن ذلك". وبشكل منفصل، أشار العديد من زعماء العالم، بمن فيهم الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتن باعتباره "مجرم حرب". **على سبيل المثال، قال بايدن عن بوتن:** "**أعتقد أنه مجرم حرب**". إن المضمون الضمني لهذا البيان واضح، فقد حكم بايدن مسبقًا على بوتن بأنه مذنب بارتكاب جرائم حرب، حتى لو كان بيانه صيغ على أنه رأي. هذا الاستنتاج معقول بشكل خاص حيث كرر بايدن هذه النقطة في عدة مناسبات. قد يشكل هذا انتهاكًا لافتراض البراءة ويخلق مشكلة إذا حوكم بوتن على الإطلاق بتهمة ارتكاب جرائم حرب ناجمة عن الغزو الأوكراني. يجب أن يحدث الكثير لحدوث هذه النتيجة: يجب القبض على بوتن ومحاكمته، ويجب اتهامه بارتكاب جريمة حرب واحدة على الأقل، وسيتعين على المحكمة تفسير السياق الذي صدر فيه البيان. ومع ذلك، لا يزال الاحتمال قائمًا، وإذا كان بوتن يحاكم بتهمة ارتكاب جرائم حرب، فمن الممكن أن يتم رفض التهم الموجهة إليه بسبب بيان بايدن. الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذا هو أن السلطات العامة لا ينبغي أن تعتاد على مناقشة الجناة المحتملين الآخرين بمثل هذه المصطلحات المحددة لأن ذلك قد يوقف المحاكمات المستقبلية.[٢]

إن تعليقات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي حول جرائم الحرب والإبادة الجماعية الروسية تمثل قضية فريدة إلى حد ما فيما يتعلق بافتراض البراءة. إن دوره في الموقف معقد لأنه سلطة عامة وضحية للموقف. بصفته ضحية، يمكنه أن يقول ما يريد، ومع ذلك، بصفته سلطة عامة، فإن تصريحاته بالذنب بشأن أفراد روس قد تنتهك افتراض براءتهم. حتى الآن، لم تكن هذه مشكلة لأنه تجنب تحديد هوية المشتبه بهم المحددين مما يعني أن تصريحاته لا ترقى إلى المستوى المطلوب من التحديد.[٣]

---

[١] Syza, N.P., & Matohnyuk, O.D. (2018). Presumption of innocence as a component of the right to a fair trial in the practice of the European Court of Human Rights. *Herald of Criminal Justice*, 3, 36-44.

[٢] Kirsanov V.A. Teoreticheskie problemy sudoproizvodstva po sokazaniyu normativnykh pravovykh aktov [Theoretical problems of legal proceedings to challenge regulatory legal acts: abstract of the dissertation of the candidate of legal sciences]. Moscow, 2001. 23 p. (In Russian)

[٣] Michelle Coleman, Language Matters: The Role of the Presumption of Innocence in Seeking Justice

وأخيرا يرى(Michelle Coleman) معلقا علي ماسبق أن زعماء العالم وغيرهم من السلطات العامة ملزمون بصفتهم الرسمية بالتعليق علناً على مجموعة متنوعة من أنواع المواقف المختلفة. وقد يكون هذا لعدة أسباب: لتعزيز العلاقات الدولية والسياسة، أو لدعم الضحايا، أو لإظهار أن العالم يراقب الوضع. وهناك طريقة يمكن من خلالها تقديم هذه التعليقات، وتحقيق هذه الأغراض، دون انتهاك افتراض البراءة. واستخدام كلمات مثل "مزعوم" أو "مشتبه به" أو "محتمل" لا يقلل من شأن ما حدث أو يشير إلى أن الوضع لا يؤخذ على محمل الجد، بل إنه يخدم فقط في ترك مسألة المسؤولية الجنائية مفتوحة للمحاكم للبت فيها. اذ إن المحاكم تكره إيجاد انتهاك لافتراض البراءة بسبب بيان علني بالذنب، لكن هذا لا يعني أنه مستحيل. وإذا كنا جادين بشأن الملاحقة الجنائية لأي جرائم دولية ارتُكبت أو قد تُرتكب أثناء الصراع في أوكرانيا، فيجب توخي الحذر عند الحديث عن هذه الحوادث علناً. إن توجيه الاتهامات والتفكير في ومناقشة المكان الذي قد يُحاكم فيه الأفراد أمر مقبول ضمن حدود معينة. إن ما لا يجوز هو التصريحات التي تشير صراحة أو ضمناً إلى أن قراراً بشأن المسؤولية الجنائية للفرد قد تم اتخاذه بالفعل. واللغة المستخدمة في توجيه الاتهامات مهمة. فعندما تصدر سلطة عامة بياناً بالذنب، فإن ذلك قد ينتهك افتراض البراءة في محاكمة مستقبلية. وإذا حدث هذا، فسوف يكون محبطاً للجميع لأنه قد يحد من التهم التي يمكن توجيهها أو يمنع المحاكمات من الحدوث على الإطلاق.

المطلب الثانى
تحليل المواقف القانونية الدولية لانتهاك مبدأ افتراض البراءة

لا تحدد هيئات حقوق الإنسان بين الدول المدة الزمنية التي ستفي بمتطلبات المعقولية في معايير المحاكمة العادلة، ولا تقدم عددًا دقيقًا يعادل الأيام أو الأشهر أو السنوات. وكما أكدنا بالفعل، يتم تحديد فترة معقولة للمحاكمة في كل حالة محددة، مع مراعاة جميع ظروف حالة معينة. دعونا نستشهد بعدة أمثلة من ممارسة هيئات حقوق الإنسان بين الدول، حيث تم تسجيل انتهاك لمبدأ الوقت المعقول للإجراءات القضائية.[1]

<u>في قضية ماكريلاكيس ضد اليونان</u>، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الدولة مسؤولة عن انتهاك مبدأ الوقت المعقول في إطار الحق في محاكمة عادلة. بدأت الفترة التي سيتم النظر فيها في ٢٠ يناير ٢٠٠٦، عندما استجوب قاضي التحقيق مقدم الطلب كمتهم. لأسباب مختلفة، أرجأت المحكمة جلسة القضية أربع مرات. صدر قرار محكمة الدرجة الأولى. أي أن المحاكمة على هذا المستوى من الاختصاص استمرت أكثر من ٥ سنوات و ٩ أشهر.

During the Russia-Ukraine Conflict, https://opiniojuris.org/2022/06/30/language-matters-the-role-of-the-presumption-of-innocence-in-seeking-justice-during-the-russia-ukraine-conflict/

[1] كامل السعيد – شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع – الأردن ٢٠٠٥ ،ص٢١٢

(ISSN: 2356 - 9492)

وقد اعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بحقيقة تعقيد القضية بسبب العدد الكبير من الشهود والمشتبه بهم. ومع ذلك، اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن تعقيد القضية في هذه القضية لا يمكن أن يبرر الطول الإجمالي للإجراءات (الفقرتان ٥٨ و٦٠) [١]

في قضية بارياري ضد. الأرجنتين[٢] وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ألقي القبض على المشتكي وبدأت مدة المحاكمة في حسابها. صدر حكم المحكمة الابتدائية بالحكم على المدعي بالسجن المؤبد في ٦ أغسطس ٢٠٠١، أي. بعد حوالي ١٠ سنوات. وفي ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، تمت تبرئة المدعي وإطلاق سراحه. وهكذا استمرت المحاكمة حوالي ١٣ عامًا. رأت المحكمة الدولية المستقلة لحقوق الإنسان أنه كان هناك تأخير متعمد في الإجراءات الحالية، والتي لم يكن لها تفسير معقول، وبالتالي لم تكن هناك حاجة لفحص معايير تحديد مدى معقولية طول الإجراءات (الفقرات ١٠٦-١٠٧).[٣]

في قضية بنديكتو دانيال ماليا ضد جمهورية تنزانيا المتحدة وفي ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٠، أدانت المحكمة الجزئية صاحب الشكوى بالسجن المؤبد بناءً على استئناف حكم الإدانة. ومنذ تقديم هذا الإخطار، لم يتم تزويده بنسخ مصدقة من سجل الإجراءات والقرار الذي كان سيمكنه من الاستئناف أمام المحكمة العليا. تم تقديم هذه النسخ إلى المدعي من قبل الحكومة المدعى عليها فقط في ١ سبتمبر ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، في ٢٢ فبراير ٢٠١٦، نظرت المحكمة العليا في الاستئناف ووافقت عليه. تم إلغاء الإدانة، وتم التشكيك في الأدلة التي استندت إليها المحكمة المحلية، وتم إطلاق سراح مقدم الطلب. وبعد قضاء ١٥ عامًا و٩ أشهر في السجن، تم إطلاق سراح مقدم الطلب في مايو ٢٠١٦. وهكذا، أشار المركز الأمريكي لحقوق الإنسان إلى أنه في هذه القضية، التي لم تكن معقدة، كان هناك تأخير مفرط وغير قابل للتفسير لأكثر من ١٥ عامًا قبل استئناف مقدم الطلب. تم فحصه

---

[١] 9. ECHR. Case of Makrylakis v. Greece (17 November 2022), §§ 58, 60. URL: **https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-220892.**

وقد قررت المحكمة

[٢] Permission to leave the city was granted. May 19, 2000, today we will be able to give you the name of the name. Now, these days, two copies of the independent design protocol and the decisions called by Wes Koki Sud have not been provided. These copies were submitted to the state government on September 1, 2015. On February 22, 2016, the name was launched and issued. The basic grace, which was placed under sleeping conditions, against the background of flowing water, was improved after one day. After 15 weeks and 9 months, the stoppage period was issued or issued in May 2016. As a result, ASPCHN otmetil, one day, they did not leave a harsh place, but a warm place and an unexpected opponent of more than 15 years, before they were called

[٣] IACHR. Case of Bayarri v. Argentina (30 October 2008), § 107. URL:https://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_187_ing.pdf;

حيث اعلن الاتحاد الروسي

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

في قضية ساندي سيكستوس ضد. ترينيداد وتوباغو[١]، خلص مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أن حق مقدم الطلب في فترة معقولة من المحاكمة قد انتهك. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٨٨، ألقي القبض على مقدم الطلب للاشتباه في ارتكابه جريمة قتل. مثل صاحب الشكوى أمام المحكمة بعد أكثر من ٢٢ شهرًا، في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٩٠. وفي رأي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كان هناك دليل مباشر على إدانة مقدم الشكوى في هذه القضية ولم يتم تقديم أسباب جوهرية تبرر التأخير لمدة ٢٢ شهرًا. . وفي هذا الصدد، تم انتهاك حق مقدم الطلب في فترة زمنية معقولة (الفقرات ٢.١، ٢.٢، ٧.٢)[٢]

كما أن من أهم عناصر القانون قيد الدراسة هو افتراض البراءة. تشير هيئات حقوق الإنسان المشتركة بين الدول إلى أن افتراض البراءة هو أحد المبادئ الأساسية للحق في محاكمة عادلة ينبغي للمرء أن يتفق مع T. A. فاسيليفا، التي لاحظت وجود علاقة قوية بين افتراض البراءة والقانون قيد الدراسة، وهو ما ينعكس في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة كما هو محدد من قبل هيئات حقوق الإنسان المشتركة بين الدول، فإن افتراض البراءة، أولاً، يضمن افتراض براءة الشخص حتى تثبت إدانته بجميع الشكوك المعقولة، ثانيًا، يضمن تفسير جميع الشكوك لصالح المتهم، وثالثًا، يتطلب المعاملة المناسبة، دون تحيز، للأشخاص المتهمين [٣]

ولتعزيز موقفها بشأن افتراض البراءة، أشارت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى التعليق العام من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة . وبالمثل، التعليق العام رقم . وقد نظرت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة ٣٢ من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي حللت أيضًا ممارسة هذه اللجنة بشأن مسألة افتراض البراءة وبشكل عام، تبدو مواقف هيئات حقوق الإنسان بين الولايات فيما يتصل بافتراض البراءة في إطار الحق في

---

[١] The Russian Federation declared that it was the cause of a comprehensive political case. On September 21, 1988, the traveler was placed in good condition. It was presented about 22 months before July 23, 1990. Over a long period of time, you can embody the best that can be presented from bonuses, etc. of the reasons that can be taken It was issued for 22 months, and never returned. In this way, CPCH gets a supply of a brand new product, knowing that it is the right right The price has been significantly reduced

[٢] UN HRC. Sandy Sextus v. Trinidad and Tobago. Communication No. 818/1998. CCPR/C/72/D/818/1998 (1 August 2001), § 7.2. URL: https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?

[٣] UN HRC. General Comment No. 32. CCPR/C/GC/32 (23 August 2007), § 30. URL: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FC%2FGC%2F32&Lang=ru;

(ISSN: 2356 - 9492)

المحاكمة العادلة متشابهة. ولنتأمل هنا أمثلة عديدة من ممارسات هيئات حقوق الإنسان بين الولايات، حيث سُجِّلت انتهاكات لضمانات افتراض البراءة.[١]

في قضية فيرابيان ضد. أرمينيا، في مارس وأبريل ٢٠٠٤، اعتقلت الشرطة مقدم الطلب، الذي شارك في مظاهرات مناهضة للحكومة. واقتيد مقدم الطلب إلى مركز الشرطة للاشتباه في حمله سلاحاً نارياً في المظاهرات. واتهم مقدم الطلب فيما بعد بالاعتداء على ضابط شرطة –وفي مايو٢٠٠٤، اتُهِم رسمياً باستخدام العنف الخطير على الصحة ضد موظف عام. وزعم مقدم الطلب، الذي طعن في هذه الرواية، أنه تعاون مع الشرطة، لكنه تعرض للضرب المبرح. وفي هذا الصدد، أصيب مقدم الطلب بإصابات تطلبت تدخلاً جراحياً. وقد أوقفت الإجراءات الجنائية ضد مقدم الطلب في مرحلة ما قبل المحاكمة بقرار من المدعي العام في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٤. وكان سبب إنهاء القضية الجنائية هو أن مقدم الطلب كفَّر عن ارتكاب فعل غير قانوني من خلال المعاناة والحرمان من أشياء أخرى. ولاحظت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الصياغة المستخدمة في الحكم المذكور لا تترك مجالاً للشك في إدانة المدعي العام بأن مقدم الطلب ارتكب جريمة. وأيدت كل من محكمة الاستئناف ومحكمة النقض قرار المدعي العام ولم تعترض عليه من حيث الجوهر. وتجدر الإشارة إلى أن المحاكمة لم تقرر المسؤولية الجنائية لمقدم الطلب، بل قررت ضرورة رفض القضية على الأسباب التي أشار إليها المدعي العام. وبناءً على ما سبق، اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن سبب إنهاء الإجراءات الجنائية في حد ذاته يعني ضمناً أن ارتكاب مقدم الطلب للفعل المنسوب إليه كان حقيقة لا تقبل الجدل. وعليه، فإن أسباب رفض الدعوى، التي ذكرها المدعي العام وأيدتها المحاكم، تنتهك حق مقدم الطلب في افتراض براءته (الفقرات ٨، ١١، ١٧، ٢١، ٣٠–٣١، ٤٨، ٨٢، ١٨٨–١٩٢) [٢]

وفي قضية كانتورال بينافيدس ضد بيرو، وجدت المحكمة أن الدولة مسؤولة عن انتهاك مبدأ افتراض البراءة في إطار الحق في محاكمة عادلة. وفي غياب أدلة كاملة وكافية على ذنب مقدم الطلب، ظهر أمام وسائل الإعلام مرتديًا ملابس مخططة مثل السجين، على الرغم من أنه لم يُحاكم بعد وفقًا للقانون ولم يُدان. ووفقًا لذلك، لا يمكن إدانة شخص ما إذا لم يكن هناك دليل واضح على مسؤوليته الجنائية) الفقرتان ٦٣أ.، ١١٩، ١٢٠ [٣]

---

[١] د. مفيد شهاب: تقييم النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، مقالة منشورة فى كتاب دراسات فى القانون الدولى الانسانى، دار المستقبل العربى، ط١، ٢٠٠٠.،ص٢٥٧

[٢] ECHR. Case of Vir Abyan v. Armenia (2 October 2012), §§ 8, 11, 17, 21, 30-31, 48, 82, 188-192. URL: https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-113302;

[٣] UN HRC. Rozi Ashurov v. Tajikistan. Communication No. 1348/2005. CCPR/C/89/D/1348/2005 (3 May 2007), §§ 2.2, 2.3, 2.5, 2.8, 6.7. URL: https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsm3YvZHk0oVbJ0e3G%2BWtRSgEpQbGVxDtchzQfgoYpRk3hvnmHwbXs6iLxRT8QFBs

وفي قضية سيباستيان جيرمان أجافون ضد جمهورية بنين، وجدت اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان أن الدولة مسؤولة عن انتهاك مبدأ افتراض البراءة في إطار الحق في محاكمة عادلة. وفي هذه القضية، كانت حقيقة التصريحات العامة التي أدلى بها مسؤولون من بعض الهيئات السياسية والإدارية رفيعة المستوى فيما يتعلق بالمقدم في قضية الاتجار الدولي بالمخدرات قبل صدور قرار المحكمة، سبباً في إثارة الشكوك العامة حول ذنب المقدم. ووفقاً للجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، تسببت هذه التصريحات في انتهاك مبدأ افتراض البراءة (الفقرتان ١٩٤ و١٩٨) [١]

وفي قضية روزيك أشوروف ضد طاجيكستان، خلصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى انتهاك حق ابن المقدم روزيك أشوروف في افتراض البراءة. وبحسب لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن الاتهام الموجه إلى أوليمجون أشوروف، نجل مقدم الطلب، كان مبنيًا على أدلة، وينبغي التشكيك فيه بجدية: فقد تم الاعتراف بالذنب تحت التعذيب، وتزوير الأدلة من قبل خبير، وتزوير الأدلة وتدمير وثائق الأدلة الرئيسية في القضية من قبل المحقق. ولم يتم تفسير هذه الشكوك لصالح المتهم. بالإضافة إلى ذلك، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٣، أثناء المحاكمة، صرح القاضي، الذي كان يتصرف بشكل اتهامي واضح، أن أوليمجون أشوروف "سيُدان في أي حال". مع الأخذ في الاعتبار جميع الظروف، خلصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن مبدأ افتراض البراءة لم يُراع أثناء المحاكمة في هذه القضية (الفقرات ٢.٢، ٢.٣، ٢.٥، ٢.٨، ٦.٧) [٢]

ومن خلال الطرح المتقدم تبين المواقف القانونية لهيئات حقوق الإنسان بين الدول، من خلال ممارستها فيما يتعلق بانتهاكات عناصر الحق في المحاكمة العادلة مثل الوقت المعقول وافتراض البراءة. وفي هذه الجوانب، تجدر الإشارة

---

[١] ACHPR. Case of Sebastien Germain Ajavon v. Republic of Benin (29 March 2019), §§ 194, 198. URL: https://www.african-court.org/cpmt/storage/app/uploads/public/5f5/9ee/1f3/5f59ee1f3010d110121716.pdf

وقد قررت اللجنة

[٢] The UNHRC determined that the presumption of innocence of the applicant's son, Rozi Ashurov, was, infringed upon in the case of Rozi Ashurov v. Tajikistan. The UNHRC asserts that the allegations against Olmon Ashurov, the applicant's son, warrant rigorous scrutiny: the confession was obtained under duress, evidence was fabricated by an expert, and the investigator engaged in the falsification and destruction of crucial case documents. These doubts were not construed in favor of the accused. Furthermore, from 13 to 15 October 2003, throughout the trial, the judge, exhibiting a distinctly accusing demeanor, asserted that Olmon Ashurov "will be found guilty in any case." Considering these circumstances, the UN HRC determined that the concept of presumption of innocent was not upheld during the trial in this case.

(ISSN: 2356 - 9492)

إلى أن مواقف هيئات حقوق الإنسان بين الدول متطابقة، وهو ما تؤكده أيضًا الإشارة إلى وجهات نظر متشابهة فيما يتعلق بتفسير عناصر القانون قيد الدراسة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية ذات الصلة.[١]

وبالتالي، ومن خلال تحليل ممارسة هيئات حقوق الإنسان بين الدول، يمكن القول إن الإجراءات التالية التي اتخذتها السلطات تم الاعتراف بها على أنها انتهاكات لمبدأ الوقت المعقول في إطار الحق في المحاكمة العادلة:

–التأخير غير المبرر الناجم عن تأجيلات المحكمة المتكررة للقضية، ونتيجة لذلك لا يمكن اعتبار طول الإجراءات معقولاً (ماكريلاكيس ضد اليونان)

–التأخير المتعمد دون تفسير معقول مما تسبب في انتهاك الطول المعقول للإجراءات (بارياري ضد الأرجنتين).

–التأخير المفرط وغير المبرر الذي أثر سلباً على المدة المعقولة للإجراءات (بينيديكتو دانييل ماليا ضد جمهورية تنزانيا المتحدة).

–التأخير غير المعقول، دون سبب جوهري ومبرر، مما أدى إلى انتهاك الوقت المعقول للإجراءات السابقة للمحاكمة (ساندي سيكستوس ضد ترينيداد وتوباغو).

وقد تبين أن الإجراءات التالية التي اتخذتها السلطات تشكل انتهاكات لمبدأ افتراض البراءة في إطار الحق في محاكمة عادلة:

–أسباب رفض الإجراءات، المشار إليها في الصياغة التي لا تترك مجالاً للشك في تحيز الادعاء بأن مقدم الطلب ارتكب جريمة، انتهكت حقه في افتراض براءته (فيرابيان ضد أرمينيا).

–ظهور مقدم الطلب أمام وسائل الإعلام بملابس السجين، في غياب أدلة كاملة وكافية على ذنبه، انتهكت حقه في افتراض براءته (كانتورال بينافيدس ضد بيرو).

–إن التصريحات العامة التي أدلى بها المسؤولون بشأن ارتكاب مقدم الطلب لجرائم، في حين لم تثبت إدانته بعد وفقاً للإجراء الذي ينص عليه القانون، تنتهك حقه في افتراض البراءة (سيباستيان جيرمان أجافون ضد جمهورية بنين).[٢]

– إن الشكوك حول أدلة الإدانة لم تُفسَّر لصالح المتهم، فضلاً عن تحيز القاضي فيما يتعلق بنتيجة المحاكمة، والذي تم التعبير عنه في التصريحات ذات الصلة، تسبب في انتهاك افتراض البراءة (روزيك أشوروف ضد طاجيكستان).

[1] William A. Schabas, Victor's Justice: Selecting "Situations" at the International Criminal Court, John Marshall Law Review, vol 43, no 3, 2010.

[٢] د. مصطفى سيد عبد الرحمن: القانون الدولى العام، دار النهضة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ ، ص٢٣١

المطلب الثالث
السبل الإجرائية لمعالجة انتهاك افتراض البراءة

على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية لم تجد حتى الآن انتهاكاً لافتراض البراءة في أي من القضايا أو المواقف المعروضة عليها، فإن هذا لا يعني أنه لا يمكن العثور على انتهاك في المستقبل. ومن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية تعمل على تطوير افتراض البراءة إلى حق قوي يمكن أن يوفر الحماية للأشخاص المشتبه بهم أو المتهمين. وتُظهر الانتهاكات القريبة التي ناقشناها في القسم السابق أن المحكمة تحاول ضمان تطور افتراض البراءة إلى حق ذي معنى مع حدود محددة. وبدون انتهاك يمكن استخدامه كمثال، يظل السؤال مطروحا: ماذا يحدث عندما يكون هناك انتهاك لافتراض البراءة في المحكمة ؟

إن نظام روما وقواعد الإجراءات والإثبات لا تذكر أي شيء عن العلاج الذي قد يتوقعه المتهم إذا تم انتهاك افتراض البراءة. وهذا ليس مفاجئًا لأن النظام الأساسي والقواعد لا تذكر أي شيء عن العلاج المتعلق بحقوق الدفاع الأخرى أيضًا. وكما هو الحال مع العديد من وثائق حقوق الإنسان، فإن وثائق المحكمة الجنائية الدولية مكتوبة بحيث تحدد ماهية القانون وقواعد المحكمة، بدلاً من تحديد ما يحدث إذا لم يتم اتباعها. وبدلاً من ذلك، طورت أحكام القضاء في المحكمة الجنائية الدولية افتراض البراءة إلى ما هو أبعد مما هو مدرج بدقة في النظام الأساسي. ومع ذلك، نظرًا لأن أحكام القضاء تتطور عندما تنشأ القضايا، وليس بشكل استباقي، فإن أحكام القضاء أيضًا صامتة بشأن العلاج للانتهاكات المحتملة. في تحديد العلاج المناسب لانتهاكات افتراض البراءة، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية اتباع أربعة مناهج مختلفة. النهج الأول هو أنه يمكن تطبيق نفس العلاج على كل انتهاك يحدث. وبدلا من ذلك، يمكن للمحكمة أن تحدد علاجا واحدا للانتهاكات المتعلقة بالجانب الإجرائي وعلاجا آخر للانتهاكات المتعلقة بالجانب غير الإجرائي. والنهج الثالث هو أن العلاج قد يعتمد على الغرض وراء افتراض البراءة وكيف يتأثر هذا الغرض بالانتهاك. وأخيرا، يمكن للمحكمة أن تحدد علاجا على أساس كل حالة على حدة اعتمادا على ماهية الانتهاك والقضية المعينة المطروحة. وفي نهاية المطاف، ربما تحدد المحكمة الجنائية الدولية نفس العلاج لجميع انتهاكات افتراض البراءة. وذلك لأن الانتهاكات نادرا ما تحدث، وتأثير أي انتهاك سيكون ضارا للغاية للقضية المعينة التي وقع

(ISSN: 2356 - 9492)

فيها الانتهاك، وسوف ينعكس سلبا على المحكمة ككل، وكما هو موضح أدناه، هناك علاج واحد مناسب فقط لانتهاكات افتراض البراءة.[١]

ونظرا لأن الغرض من افتراض البراءة هو منع أولئك الذين لم تتم إدانتهم بارتكاب جريمة من أن يعاملوا بنفس الطريقة التي يعامل بها أولئك الذين أدينوا، فإن العلاج يجب أن يصحح الانتهاكات التي تعوق هذا الغرض. في هذه الحالة، فإن العلاج المناسب الوحيد هو رفض أو وقف التهم الموجهة إلى المتهم. وهذا العلاج من شأنه أن يغطي كل من انتهاكات افتراض البراءة الإجرائي وغير الإجرائي ويضمن حماية القضايا البنيوية الأوسع نطاقاً أيضاً. وكما أثبتت المحكمة الجنائية الدولية، وكما تدعمه محاكم أخرى، فإن افتراض البراءة من الصعب انتهاكه. وعندما يتم انتهاكه، فإن ذلك يمثل حالة متطرفة تتطلب علاجاً خطيراً، وإن كان متطرفاً إلى حد ما.[٢]

وفي حالة انتهاك الجانب الإجرائي لافتراض البراءة، فإن رفض التهم هو العلاج الوحيد الذي قد يصحح الانتهاك بشكل كاف. وذلك لأن افتراض البراءة الإجرائي يتعلق بشكل مباشر ببنية إجراءات المحاكمة نفسها. ويعني انتهاك الجانب الإجرائي إما: أن عبء الإثبات قد تحول بعيداً عن المدعي العام، أو أن معيار الإثبات قد انخفض، أو أن المحقق توصل إلى حكم بالإدانة دون استيفاء عبء أو معيار الإثبات. إن هذه المعايير ضرورية للغاية للحفاظ على سيادة القانون وخلق الآلية اللازمة لإقامة محكمة عادلة. وإذا تم انتهاك أي من هذه الأجزاء من افتراض البراءة، فإن ذلك من شأنه أن يثير الشك في أي حكم صادر في القضية. وهذا من شأنه أن يسمح بإدانة أشخاص أبرياء، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى فقدان المحكمة لشرعيتها. وعلى هذا، فإذا حدث انتهاك لأي جزء من الجانب الإجرائي لافتراض البراءة، فإن العلاج المناسب الوحيد هو رفض التهم الموجهة إلى المتهم.

إن رفض التهم هو أيضاً العلاج المناسب الوحيد لانتهاك الجانب غير الإجرائي لافتراض البراءة. فالجانب غير الإجرائي يساعد في منع معاقبة الناس دون إدانة. وإذا كان بوسع الأفراد غير المدانين أن يختبروا نفس المعاملة التي يلقاها الأفراد المدانون دون المرور بعملية المحاكمة والإدانة، فلن تكون هناك حاجة إلى عقد محاكمات على الإطلاق. ومن الممكن توفير الوقت والمال من خلال عدم إجراء تحقيقات كافية، وعدم عقد المحاكمات، ومعاقبة الناس على جرائمهم المزعومة. وهذا هو بالضبط ما يمنعه افتراض البراءة غير الإجرائي. لذلك، إذا تم التعامل مع الأفراد كما لو كانوا قد أدينوا دون إدانة، فيجب إسقاط التهم الموجهة إليهم. وإلا فإن القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يسمح بالعقاب دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ويجعل افتراض البراءة بلا معنى.

---

[١] Stoykova, R. (2021). Digital evidence: Unaddressed threats to fairness and the presumption of innocence. *Computer Law and Security Review*, 42, article number 105575. doi: 10.1016/j.clsr.2021.105575.

[٢] طلال ياسين العيسى و علي جبار الحسيناوي – المحكمة الجنائية الدولية – دراسة قانونية– ط دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – الأردن – ٢٠٠٩. ص١٣٨

قرينة افتراض البراءة في القضاء الدولى الجنائى

الدكتور / عمرو عزت الحو

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

إن بعض الولايات القضائية لديها سبل انتصاف أخرى لانتهاكات الحقوق المرتبطة بافتراض البراءة. على سبيل المثال، في ولايات القانون العام قد يكون استبعاد الأدلة المخالفة كافياً لمعالجة هذه القضية. ومع ذلك، فإن استبعاد الأدلة لن يكون علاجاً كافياً لانتهاكات افتراض البراءة في المحكمة الجنائية الدولية. أولاً، هذا لن يفي ببنية إجراءات المحكمة. إن الاستبعاد، الذي تم إنشاؤه كمزيج من أنظمة التحقيق والاتهام، لا يتناسب مع السمات التحقيقية في المحكمة الجنائية الدولية. ثانياً، قد لا يكون السلوك المخالف دليلاً، ومع ذلك قد يكون له تأثير كبير على القضية ضد المتهم. وهذا صحيح بشكل خاص مع انتهاكات الجانب غير الإجرائي بما في ذلك التصريحات العلنية بالذنب. إذا قام مسؤول عام غير مرتبط بالمحكمة، شخص من الأمم المتحدة على سبيل المثال، بالإدلاء ببيان عام بالذنب عن شخص متهم، فإن هذا البيان لن يكون دليلاً على أن المتهم مذنب ولا يمكن استخدامه كدليل في المحكمة. ولكن هذا البيان قد يؤثر على رأي المحقق والجمهور وقد يكون له تأثير سلبي على سمعة المتهم والمحكمة ذاتها. وبالتالي فإن استبعاد البيان من الأدلة ضد المتهم لن يكون له تأثير على الأدلة المشاركة في القضية، ولكن البيان سوف يظل له تأثير سلبي على المتهم والمحكمة. وبالتالي، إذا كان الاستبعاد هو العلاج المتاح، فلن يكون العلاج فعالاً في مثل هذه الحالة وقد يحدث هذا النوع من الانتهاك دون اللجوء إلى المتهم.[1]

ويمكن أن يكون هناك علاج آخر محتمل لانتهاك الجانب غير الإجرائي وهو استبعاد الفرد الذي انتهك افتراض البراءة. ومع ذلك، فإن هذا ينطوي على العديد من المشاكل المحتملة. أحدها أنه، كما هو الحال في المثال المقدم لاستبعاد الأدلة، يمكن لشخص غير مشارك بشكل مباشر في المحاكمة أن ينتهك افتراض البراءة غير الإجرائي. على سبيل المثال، ليس من الواضح كيف يمكن أن يكون استبعاد شخص ما من قسم التكامل والتعاون التابع لمكتب المدعي العام، في موقف مماثل لقرار لوبانغا الذي ناقشناه أعلاه، علاجاً إذا اعتُبر تصريحه انتهاكاً. وفي هذه الحالة، لن يكون استبعاد ذلك الشخص علاجاً للموقف. وهناك قضية أخرى وهي أنه عند النظر في التصريحات العامة لقرارات الإدانة التي تم الاستماع إليها، فإن العديد منها كان من قِبَل المدعي العام نفسه. وإذا اعتُبر تصريح مثل الذي صدر في قضية مباروشيمانا انتهاكاً لافتراض البراءة في قضية مستقبلية، فهل يمكن استبعاد المدعي العام أو مكتب المدعي العام بأكمله كعلاج؟ وفي كلتا الحالتين، لا يوجد هيكل يحدد من سيستمر في مقاضاة القضية. وعلاوة

[1] على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يُستبعد من الإجراءات أي بيان صادر عن المتهم ينتهك حق المتهم في الصمت. ومع ذلك، لا يُعتبر الحق في الصمت جزءًا من افتراض البراءة في ذلك النظام. **انظر المحكمة العليا للولايات المتحدة، ميراندا ضد أريزونا ٣٨٤.(1966) US 436**

(ISSN: 2356 - 9492)

على ذلك، في أي من هذه الحالات لن يتم علاج الضرر الفردي الذي لحق بالمتهم بعينه وستظل هناك تساؤلات مستمرة حول شرعية المحكمة وحيادها[1]

وعلى هذا فإن العلاج الوحيد المناسب لانتهاك افتراض البراءة هو رفض التهم. وينطبق هذا على كل من الانتهاكات المتعلقة بالجوانب الإجرائية وغير الإجرائية. والرفض هو العلاج الوحيد الذي يصحح الخطأ الذي لحق بالمتهم ويمنع الإضرار بشرعية المحكمة ونزاهتها. ورغم أن هذا قد يبدو علاجاً متطرفاً، فإن انتهاك افتراض البراءة ليس من السهل اكتشافه وقد يعتبر في حد ذاته ظرفاً متطرفاً.

خاتمة

رغم أن افتراض البراءة لم يكن موضوعاً للكثير من المناقشات أثناء مفاوضات نظام روما الأساسي، فإن إدراجه في هيكل المحكمة الجنائية الدولية لم يكن موضع شك على الاطلاق. فقد أدرج في كل مسودة وأدرج في المادة ٦٦ من نظام روما الأساسي. ولكن منذ صياغة النظام الأساسي، كانت افتراض البراءة محل دراسة من جانب المحكمة عدة مرات خلال السنوات العشرين الماضية. وقد سمح هذا التفسير لافتراض البراءة بالتطور إلى ما هو أبعد من القراءة الحرفية للمادة ٦٦ إلى حق كامل من حقوق الإنسان يتماشى مع المعايير الدولية.

لقد أدى تطوير افتراض البراءة في المحكمة الجنائية الدولية إلى خلق جوانب إجرائية وغير إجرائية واضحة. والجانب الإجرائي هو افتراض قانوني إلزامي قابل للدحض مع عبء إثبات واضح على المدعي العام ومعيار صارم للإثبات بما لا يدع مجالاً للشك المعقول. وبالإضافة إلى نص المادة ٦٦، تم تعزيز هذا الجانب من خلال إيجاد حق الدفاع في الصمت واختراع قضية لا يمكن الرد عليها. إن الجانب غير الإجرائي يمتد بافتراض البراءة إلى ما هو أبعد من سياق المحاكمة ويحمي المتهمين والمشتبه بهم من أن يتم التعامل معهم كما لو كانوا مذنبين دون إدانتهم أولاً. وقد أيدت المحكمة هذا الجانب في قراراتها المتعلقة بـ "الشك في الذنب" في إجراءات ما قبل المحاكمة، ومنع التصريحات العلنية بالذنب ومنع الدعاية السلبية المفرطة.

من خلال هذا التطور، أظهرت المحكمة أنها تأخذ افتراض البراءة على محمل الجد. ومع ذلك، حتى الآن، لم يتم العثور على أي انتهاك لافتراض البراءة في أي من القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية. ولأن الانتهاكات لم يتم العثور عليها، فهناك بعض الأسئلة حول مدى إمكانية انتهاك افتراض البراءة قبل حدوث الانتهاك

[1] Svoboda, T. (2023). Historical development of the presumption of innocence. *Legal-Historical Studies*, 53(1), 149-163. doi: 10.14712/2464689X.2023.10.

وهناك أسئلة أخرى حول ما سيحدث بمجرد العثور على هذا الانتهاك. ومن المهم أن تستمر المحكمة في تطوير افتراض البراءة، ليس فقط للحفاظ على الحق في التوافق مع حقوق الإنسان الدولية، ولكن أيضًا لأنه سيكون من الضروري توفير علاج بمجرد حدوث الانتهاك.

التوصيات

لقد ساهم ظهور المحاكم الجنائية الدولية في تطور القانون الجنائي الدولي والعدالة. ومع ذلك، فإن الانتقادات تستند إلى أسس مماثلة لتلك التي ترتكز عليها نظيراتها التاريخية عندما يتعلق الأمر بجودة العدالة وتفعيلها. من منظور مفاده إن العدالة الجنائية الدولية لا تزال غير كاملة، **فينبغي أن تكون آليات عملها أكثر واقعية وأهمية** للمجتمعات التي تميل إلى استرضائها والمصالحة معها. **أذ إن الانتقائية والدوافع الخفية** في إدارة العدالة تحت رعاية الدول، وخلق سرديات تاريخية مهيمنة في الأحكام القضائية، ووصم النخب المختارة بشكل تعسفي مع خلق آثار جانبية على دول بأكملها في هذه العملية ـ تشوه سمعة المحاكم التي تتمتع بسلطة خبيرة ومبدئية وقائمة على القدرات، وتثير تساؤلات حول شرعيتها ومساءلتها، **ولذا فلابد وان تستفيد المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها الجهاز القضائى الدولى الدائم في العصر الحديث من تجارب المحاكم الدولية السابقة والسوابق القضائية باعتبارها مصدرا احتياطيا هاما من مصادر القانون الدولى العام بصفة عامة والقانون الدولى الجنائى بصفة خاصة في تفادى الثغرات الإجرائية التي من الممكن ان يستغلها مرتكبوا الجرائم الدوليى فيما يتعلق بتطبيق مبدا افتراض البراءة للافلات من العدالة**

إن فكرة الافتراض تشكل جزءًا من مبدأ البراءة، على النقيض من الحجة المتشككة. ويمكن لاي باحث أن يدرس مبدأ البراءة باعتباره افتراضًا من خلال تحرير نفسه من مغالطتين: الأولى هي الفرضية القائلة بأن مبدأ البراءة هو "الاعتقاد" ببراءة المتهم؛ والثانية هي أن الافتراضات "الحقيقية" هي أدوات إثبات في شكل طريقة إثبات.

وبعد أن تحررت من هذه المغالطات، **أصبح مبدأ البراءة هو نوع محدد من الافتراض:** افتراض عملي يتضمن التزامًا مؤقتًا بأن المتهم بريء ("من المفترض أن المتهم بريء") وسياسة عمل تتمثل في التصرف كما لو كان المتهم بريئًا – كل ذلك باسم تجنب الضرر الأكبر المتمثل في الإدانات الخاطئة (الضرر الآخر الأقل هو التبرئة الكاذبة).

(ISSN: 2356 - 9492)

لذا فيتعين التطبيق الاجرائى السديد المقترن بالبحث عن حقيقة ادعاء تلك الفرضية القانونية حتى لا تلقي المحكمة بنفسها في براثن التطبيق الضرير للفرضية دون التحقق من صحة ادعاء الدفاع ، وعلى الجانب الاخر فان التحقق من صحة تلك الفرضية القانونية سيجنب المحكمة سمعة التسييس التي اتصفت بها في بعض الأحيان منذ انشائها

عند تحديد ما إذا كان المسؤولون العموميون قد انتهكوا مبدأ افتراض البراءة عند إبلاغهم الجمهور بتقدم الإجراءات الجنائية، لابد وان تسترشد المحكمة ا باجابات على الأسئلة التالية: هل دفعت تصريحات المسؤولين الجمهور إلى الاعتقاد بذنب الشخص قبل أن تصدر المحكمة الحكم، وهل كان من الممكن أن تؤثر هذه التصريحات على تقييم الوقائع في قرار المحكمة؟ عند تقييم التصريحات التي أدلت بها السلطات، من الضروري التمييز بين إشعار الاشتباه في ارتكاب شخص لجريمة جنائية وتصريح بأن الشخص ارتكب جريمة جنائية في غياب حكم قضائي نهائي، والنظر في السياق الذي تم فيه إصدار مثل هذا التصريح والنظر في المحتوى الفعلي للتصريحات.

يجب إعادة تقييم الإجراءات الجنائية قبل المحاكمة، وإجراءات المحاكمة ذاتها ، وبعض جوانب معاملة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم بعد المحاكمة. كما يجب على الجهات الفاعلة المهنية وغير المهنية (المحلفين) على تبني موقف متشكك تجاه الأدلة، وخاصة تلك الأشكال من الأدلة التي قد تكون إشكالية والتي ارتبطت بالإدانات الخاطئة. اذ إن النهج التقليدي الذي يتم بموجبه التعامل مع الافتراض باعتباره ينطبق فقط على المحاكمة نفسها يترك المتهمين بارتكاب جريمة، وكذلك أولئك الذين حوكموا ولكن تمت تبرئتهم، في خطر المعاملة بشكل أقل ملاءمة من المواطنين الآخرين.لإن التعامل مع افتراض البراءة باعتباره موقفًا عمليًا او قانونيا او مدونة إجرائية يجعل المتهمين أو المشتبه بهم في ارتكاب جرائم على قدم المساواه بأولئك الذين تم إثبات ذنبهم رسميًا.وهو امرا يجافى العدالة الجنائية

المراجع العربية

أولا : المؤلفات العلمية

١. إبراهيم خليفة: حق ضحايا الجرائم الدولية فى التعويض أمام القضاء الدولى الجنائى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

٢. د. أبوالخير أحمد عطية – المحكمة الجنائية الدولية الدائمة – دراسة النظام الأساسي للمحكمة والجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٦.

٣. د. أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الانسان فى اطار منظمة الامم والوكالات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.

٤. أحمد فنر العبيدي – ضمانات المتهم أثناء المحاكمة وفق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – الطبعة الأولى – دار وائل للنشر و التوزيع – الأردن – ٢٠١٢.

٥. بدر الدين محمد شبل – القانون الدولي الجنائي الموضوعي – دراسة في بنية القاعدة الدولية الجنائية الموضوعية – الجريمة الدولية – الجزاء الدولي – الطبعة الأولى – دار الثقافة للنشر و التوزيع – الجزائر – ٢٠١١.

٦. براء منذر كمال عبد اللطيف – النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية – الطبعة الأولى – دار الحامد للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٠ .

٧. د. حسين حنفى عمر: حصانات الحكام ومحاكمتهم عن جرائم الحرب والعدوان والابادة والجرائم ضد الانسانية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٨. د. حيدر عبد الرازق حميد: تطور القضاء الدولى الجنائى، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٩. طلال ياسين العيسى و علي جبار الحسيناوي – المحكمة الجنائية الدولية – دراسة قانونية– ط دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع – الأردن – ٢٠٠٩.

١٠. د. عادل عبد الله المسدي، المحكمة الجنائية الدولية ، اختصاص وقواعد الاحالة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥.

١١. د. عبد الهادى محمد العشرى: مبدأ عدم جواز المحاكمة عن ذات الجريمة مرتين فى القضاء الدولى، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥

١٢. د. عصام محمد احمد زناتى: حماية حقوق الانسان فى إطار الامم المتحدة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

١٣. علي فضل أبو العينين – ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة ط ا دارالنهضة العربية – القاهرة بدون عام نشر

(ISSN: 2356 - 9492)

١٤. علي يوسف الشكري – القضاء الدولي الجنائي الدولي في عالم متغير – الطبعة الاولى – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٨.

١٥. كامل السعيد – شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع – الأردن ٢٠٠٥

١٦. لندة معمر يشوي – المحكمة الجنائية الدولية الدائمة و إختصاصاتها – الطبعة الأولى –دار الثقافة للنشر و التوزيع – عمان – ٢٠٠٨.

١٧. محمد الطراونة – ضمانات حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية – دراسة مقارنة– الطبعة الأولى – دار وائل للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٣.

١٨. د. محمد سامح عمرو: علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية دراسة تأصيلية وتحليلية للممارسات العملية، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.

١٩. د. محمد سامى عبد الحميد: أصول القانون الدولى العام، الجزء الرابع، المنازعات الدولية، المجلد الأول، قانون الحرب، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣.

٢٠. د. محمد سامى عبد الحميد: أصول القانون الدولى العام، الجزء الرابع، المنازعات الدولية، المجلد الأول، قانون الحرب، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣.

٢١. د. محمد صافى يوسف: الاطار العام للقانون الدولى الجنائى فى ضوء أحكام النظام الاساسى، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

٢٢. محمد مصباح عيسى – حقوق الإنسان في العالم المعاصر ط ١ دار الدواد– ليبيا ،دار أكاكوس لبنان ، ٢٠٠١.

٢٣. محمود شريف بسيونى: المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الاساسى، روزليوسف الجديدة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.

٢٤. محمود شريف بسيونى: المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الاساسى، روزليوسف الجديدة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.

٢٥. د. مصطفى سيد عبد الرحمن: القانون الدولى العام، دار النهضة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦

٢٦. مطر، عصام عبد الفتاح: القضاء الجنائي الدولي مبادئة وقواعدة الموضوعية والإجرائية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، دط، ٢٠٠٨.

٢٧. نجوى يونس سديرة – ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ط١ دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن – ٢٠١٤.

٢٨. نصر الدين بوسماحة – المحكمة الجنائية الدولية ، شرح إتفاقيات روما مادة مادة دارهومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،٢٠٠٨.

الرسائل العلمية :

١. أمين شباك – العقوبة في القانون الدولي الجنائي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق – تخصص القانون العام – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢. حمزة محمد أبو عيسى، مدى توافق قواعد الإثبات أمام المحكمة الجنائية الدولية مع نظرية الاثبات الجنائي، رسالة دكتوراة، كلية القانون، جامعة عمان العربية، .٢٠١٢

٣. خناثة عبد القادر، اللشرعية الجنائية وتطبيقاتها في القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتو ارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم .

٤. خوجة عبد الرزاق – ضمانات المحاكمة العادلة أمام المحكمة الجنائية الدولية– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية – تخصص القانون الدولي الإنساني– جامعة الحاج لخضر – باتنة – ٢٠١٣/٢٠١٤ .

٥. د. كمال الدين مصطفى توفيق شعيب:"ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق االبتدائي")رسالة دكتوراه(كلية الحقوق– جامعة القاهرة ،٢٠١١

٦. مخلط بالقاسم، محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتو ارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥

٧. معمر نهدي، قرينة البراءة في العدالة الدولية الجنائية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي،.

المجلات والدوريات

١. د. حمدى رجب عطية: الاختصاص النوعى للمحكمة الجنائية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٦٩، ٤٧٠، يناير، أبريل ٢٠٠٣، السنة الرابعة والتسعون

٢. رجب على حسن: مبدأ عدم جواز المحاكمة عن ذات الفعل مرتين فى القانون الوطنى والدولى الجنائى، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن،

٣. د. رنا إبراهيم سليمان العطور: الالتزام بالشرعية الجنائية فى الجرائم الدولية، مجلة الشريعة والقانون، العدد السادس والاربعون، ابريل، ٢٠١١.

(ISSN: 2356 - 9492)

٤. سناء عودة ومحمد عيد، إجراءات التحقيق والمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية حسب نظام روما ١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة،)نابلس، فلسطين، سنة ٢٠١١م)

٥. د. شاهين على شاهين: اتفاقية روما المتعلقة بانشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة السادسة والاربعون، العدد الأول٢٠٠٤

٦. د. محمد حسن القاسمى: المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الامن، عشر سنوات من التعايش أم من التصادم، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية، العدد السابع والخمسون، يناير، ٢٠١٤.

٧. د. محمد حسن القاسمى: إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة هل هى خطوة حقيقة لتطوير النظام القانونى الدولى، مجلة الحقوق، العدد الاول، السنة السابعة والعشرون، مارس، ٢٠٠٣.

٨. د. محمد خليل مرسى: جريمة الابادة الجماعية فى القضاء الجنائى الدولى، مجلة الامن والقانون، اكاديمية شرطة دبى، يناير، ٢٠٠٤.

٩. د. محمد على مخادمة، السيادة فى ضوء متغيرات دولية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية، العدد الرابع والثلاثون، أبريل، ٢٠٠٨.

١٠. د. محمد يوسف علوان: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأمن والقانون الدولى الجنائى فى ضوء أحكام النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية، كليه شرطه دبى العدد الأول السنه العاشره ٢٠٠٢.

١١–.د وليد حسن فهمى ، الإدانة بما لا يدع مجال للشك المغقول ، مجلة روح القاونين ،العدد الثامن والتسعون ، ابريل ٢٠٢٢

ثانيا : الأبحاث المتخصصة

١. د. شريف عتلم: تجريم انتهاكات القانون الدولى الانسانى (منهج وموضوع التعديل التشريعى – دراسة مقارنة) مقالة فى كتاب المواءمات الدستورية والتشريعية، اصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط٨، ٢٠١٢.

٢. د. محمد الحسينى كروط: حقوق ضحايا الجريمة، بحث مقدم للندوة العلمية السادسة للحوار الوطنى حول الاصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة فى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢، مراكش بعنوان " تحديث السياسة الجنائية وتطوير العدالة الجنائية وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.

٣. محمد نشطاوى: محكمة الجزاء الدولية بين المقتضيات القانونية والرهونات السياسية – بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول المحكمة الجنائية الدولية (الطموح، الواقع، آفاق المستقبل) اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا ١٠–١١ يناير ٢٠٠٧.

٤. د. محمد هاشم الماقورا: المعايير الدولية للمحاكمة الجنائية العادلة وأثر عدم الالتزام بها على العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى، كلية الحقوق، جامعة جرش، الاردن، ٢٠٠٧.

٥. د. محمود شريف بسيونى. المستشار: عبد الله حمود، تطور فكرة الضحية فى نطاق الجرائم الدولية، مقالة منشورة فى كتاب النزاعات الدولية والحاجة إلى عدالة ما بعد النزاعات،

٦. د. معاذ أحمد محمد تنقو: المحكمة الجنائية الدولية إنحراف تطبيق القانون الدولى، جامعة الملك الحسن الثانى، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٢.

٧. د. مفيد شهاب: تقييم النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، مقالة منشورة فى كتاب دراسات فى القانون الدولى الانسانى، دار المستقبل العربى، ط١، ٢٠٠٠.

المراجع الأجنبية

أولا المراجع باللغة الإنـجليزية

1. A. Ashworth and J. Horder, Principles of Criminal Law (Oxford University Press 2013
2. Aleksandra Babović, Justice on Trial: Opening Up the Black Box of the Tokyo Tribunal, https://www.cirsd.org/en/expert-analysis/justice-on-trial-opening-up-the-black-box-of-the-tokyo-tribunal
3. Amrhein v. Costa Rica (Series C, no. 354), 25 April 2018, paras. 387–390; HRC, Campbell v. Jamaica (Comm. no. 248/1987), 30 March 1992, para. 6.2
4. Amrutansku Dash, Dhruv Sharma, Arrest Warrants at the International Criminal Court: Reasonable Suspicion or Reasonable Grounds to Believe?, International Criminal Law Review, vol 16, no 1, 2016
5. Andrew Ashworth, Principles of Criminal Law, 6th Edition (Oxford and New York: Oxford University Press, 2009),
6. Ashworth, “Four Threats to the Presumption of Innocence”, 10 International Journal of Evidence & Proof (2006),
7. Bell v Wolfish 441 US 520, 533 (1979). Canada adopts a similar position: R v Pearson (1993) 17 C.R. (4th) 1, 77 CCC (3rd) 124. For a history of bail jurisprudence in USA, see M.J. Hegreness, “America’s Fundamental and Vanishing Right to Bail”, 55 Arizona Law Review (2013),

(ISSN: 2356 - 9492)

8. Belov S.A. Comprehensibility of Texts of Legal Documents: Fiction or Presumption? / S.A. Belov, K.V. Tarasova // Vestnik Sankt-Peterburgskogo universiteta. Right. 2019. T. 10. № 4.
9. Boyko, O.V. (2021). The presumption of innocence as a security of the right to a fair trial. Lawand Society, 2(1), 171-177. doi: 10.32842/2078-3736/2021.2.25.
10. Boyko, O.V. (2021). The presumption of innocence as a security of the right to a fair trial. *Law and Society*, 2(1), 171-177. doi: 10.32842/2078-3736/2021.2.25.
11. Bronitt S (2003) 'Australia's Legal Response to Terrorism: Neither Novel nor Extraordinary' (Paper presented at the Castan Centre for Human Rights Law Conference: Human Rights 2003: The Year in Review, Castan Centre for Human Rights, Melbourne, 4 December 2003
12. C. Collier, "The improper use of presumptions in recent criminal law adjudication", 38(2) Stanford Law Review (1986), 423.
13. Chumak, K. (2017). Presumption of innocence in national legislation and practice of the European Court of Human Rights. *Scientific Journal of the National Academy of the Prosecutor's Office of Ukraine*, 2(14), 177-183.
14. Coleman, M. (2020). The Tension between the Presumption of Innocence and Victims' Participation Rights at the International Criminal Court. International Criminal Law Review, 20(2), 371-393. https://doi.org/10.1163/15718123-01906004
15. Coleman, M. (2021). Right without remedy? The development of the presumption of innocence at the International Criminal Court. *International Criminal Law Review*, 22(5-6), 875-894. doi: 10.1163/15718123-bja10107.
16. CoM of the CoE Recommendation (2003),13 of 10 July 2003 on the provision of information through the media in relation to criminal proceedings, Appendix, principle 10
17. DANIEL (J . Rearick) : « INNOCENT Until Alleged Provisional release at the ICTR » Harvard international, summer 2003,
18. David Kosař and Lucas Lixinski Journal ,American Journal of International Law ,Published online: 20 January 2021,
19. DeAngelis, "Racial Profiling and the Presumption of Innocence", Netherland Journal of Legal Philosophy (2014), 43; P. Tomlin, "Could the Presumption of Innocence Protect the Guilty?", 8 Criminal Law & Philosophy (2014),.
20. Dragomir Milošević Decision of 26 June 2007, para. 16; Karemera et al. Decision of 16 June 2006, paras. 49, 52. See also Mladić Decision of 12 November 2013, para. 81.
21. EJJC: Analysis of the replies to the Green Paper on the Application of EU Criminal Justice Legislation in the field of detention. 3
22. F. Quintard-Morénas, 'The Presumption of Innocence in the French and Anglo-American Traditions', 58(1) American Journal of Comparative Law (2010)

23. Forejtová, M. (2022). The impartiality of judge and the principle of presumption of innocence in the light of recent ECTHR case law. *Czech Yearbook of Public and Private International Law*, 13, 144-158.
24. fuel, Y T. (2012). Presumption of innocence: Conceptual approaches. Word of the National School of Judges of Ukraine, 1(1)
25. fuel, Y T. (2012). Presumption of innocence: Conceptual approaches. Word of the National School of Judges of Ukraine, 1(1), 39-53.
26. Fuley, T. (2012). Presumption of innocence: Conceptual approaches. *Word of the National School of Judges of Ukraine*, 1(1), 39-53.
27. Furundžija Appeal Judgement, paras. 196 and 197. See also Akayesu Appeal Judgement, para. 90 et seq., Čelebići Appeal Judgement, para. 682 et seq., and para. 698 et seq.
28. Galić Appeal Judgement, para. 37; Kayishema and Ruzindana Appeal Judgement, paras. 51 and 55; Furundžija Appeal Judgement, para. 177.
29. Gans J (2010) 'A Reverse Onus Reviled and Retained – R v Momcilovic' (2010), The International Journal of Evidence and Proof, vol 14,
30. Gregory S. Gordon, "Toward an international criminal procedure: due process aspirations and limitations", 45(3) Columbia Journal of Transnational Law (2007),
31. Gregory S. Gordon, "Toward an international criminal procedure: due process aspirations and limitations", 45(3) Columbia Journal of Transnational Law (2007),
32. H. Stewart, "The Right to be Presumed Innocent", 8 Criminal Law & Philosophy (2014),
33. H. Stewart, "The Right to be Presumed Innocent", 8 Criminal Law & Philosophy (2014),
34. H.L. Ho, 'The Presumption of Innocence as a Human Right', in P. Roberts and J. Hunter (eds.), Criminal Evidence and Human Rights, (Hart, Oxford, 2012)
35. H.L. Ho, "The Presumption of Innocence as a Human Right" in P. Roberts and J. Hunter (eds), Criminal Evidence and Human Rights: Reimagining Common Law Procedural Traditions (Hart Publishing 2012),
36. H.L. Ho, "The Presumption of Innocence as a Human Right" in P. Roberts and J. Hunter (eds), Criminal Evidence and Human Rights: Reimagining Common Law Procedural Traditions (Hart Publishing 2012),
37. H.L. Ho, "The Presumption of Innocence as a Human Right" in P. Roberts and J. Hunter (eds), Criminal Evidence and Human Rights: Reimagining Common Law Procedural Traditions (Hart Publishing 2012),.

(ISSN: 2356 - 9492)

38. H.L. Packer, The Limits of the Criminal Sanction (Stanford University Press 1968), pp. 160–161 [Emphasis added].
39. Hans Ehard: The nuremberg tril against the major war criminnal and innternnational law, A.J.I.L, 1949 ،no. 2, APril, vol. 43
40. Iheme, W.C. (2020). Blackness in America and the presumption of innocence: How the American police and mass media poisoned everything. *The Journal of Human Rights, Semi-Annual*, 15(2), 153-174.
41. Ilias Bantekas and Lutz Oette , Journal International Human Rights Law and Practice ,Published online: 28 May 2018,
42. John D Lawson, The Law of Presumptive Evidence, A.L. Bancroft & Co. (1885) p.
43. John E. lockwood: Legal positivism and the Nurmberg judgiment, A.J.I.L, 1998, no. 2, April, vol 42, P. 405 et ss.
44. Kafka F (1977) The Trial, Picador, London, 175 Loughnan A (2009) 'The Legislation We Had to Have? The Crimes (Criminal Organisations Control) Act 2009 (NSW)', Current Issues in Criminal Justice, vol 20
45. Khablo, O.Yu. (2022). Ensuring the presumption of innocence when informing the public in mass media about criminal proceedings. In *Communication as a factor of transparency of social interaction: Psychological, historical, legal, economic and political dimensions* (pp. 227-234). Olsztyn: Elk. Printing Department UWM in Olsztyn.
46. Khablo, O.Yu., & Boyko, O.V. (2022). *The right to a fair trial in the criminal justice system of Ukraine*. Kyiv: Kafedra Publishing Center.
47. Khalilov, Y. (2024). THE PROHIBITION OF THE USE OF ILLEGAL EVIDENCE AT THE LEVEL OF DECISIONS OF THE EUROPEAN COURT AND THE PRESUMPTION OF INNOCENCE. Deutsche International Zeitschrift Für Zeitgenössische Wissenschaft, 74, 23-25. https://doi.org/10.5281/zenodo.10673819
48. Kremens, Karolina, 'The protection of the accused in international criminal law according to the human rights law standard' (2011) 1(2) Wroclaw review of law, administration & economics 26. 31
49. Kvočka, Appeals Judgment, para. 91. 136 Jens D. Ohlin, The Co-Perpetrator Model of Joint Criminal Enterprise, 14 Annotated Leading Cases of the Int'l Crim. Tribs. 739, 742 (2008)
50. Larry Laudan, "The presumption of innocence: material or probatory?", 11(4) Legal Theory (2005), .
51. Larry Laudan, supra note 21; Magnus Ulvang, "Presumption of innocence versus a principle of fairness", 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013), 215; T. Weigend, supra note 25

52. Larry Laudan, supra note 21; Magnus Ulvang, "Presumption of innocence versus a principle of fairness", 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013), 215; T. Weigend, supra note 25,
53. Lavents v. Latvia (App. no. 58442/00), 28 November 2002, paras. 127–128; ICTY, Prosecutor v. Popović et al. (IT-05-88-T), Transcript of the Hearing on 26 March 2007, 26 March 2007, 9463, lines 8–18
54. Letellier v France (1991) 14 EHRR 83, para 35. See also B v Austria (1990) 13 EHRR 20, para 42; Yargci and Sargin v Turkey (1995), 20 EHRR 505, para 50.
55. Lippke, Richard L., 'Taming the Presumption of Innocence' (Oxford University Press, New York 2016). 1
56. Liz Campbell Monash University - Faculty of Law, Criminal Labels, the European Convention on Human Rights and the Presumption of Innocence Edinburgh School of Law Research Paper No. 2012/25 pp25-24
57. Lonneke Stevens, "Pre-trial detention: the presumption of innocence and Article 5 of the European Convention on Human Rights cannot and does not limit its increasing use", 17 European Journal of Crime Criminal Law and Criminal Justice (2009),
58. Lonneke Stevens, "The meaning of the presumption of innocence for pre-trial detention: an empirical approach", 42(3) Netherlands Journal of Legal Philosophy (2013),
59. Luc Walleyn-Victimes et témoins de crimes internationaux du droit à une protection au droit à la parole-International Review of Red Cross-March 2002 Vol. 84 No 845-p57.
60. M. Coleman, 'The Tension between the Presumption of Innocence and Victims' Participation Rights at the International Criminal Court', 20 International Criminal Law Review (2020) 371–393, DOI: 10.1163/15718123-01906004.
61. M. Strandberg, The Presumption of Innocence in Civil Cases from Fundamental Procedural Rights from a National Angle, Published online by Cambridge University Press: 13 October 2018, DOI: https://doi.org/10.1017/9781780687346.006
62. M.C. Bassiouni (ed), The Legislative History of the International Criminal Court, Vol. 1 Transnational Publishers (2005)
63. M.C. Bassiouni (ed), The Legislative History of the International Criminal Court, Vol. 1 Transnational Publishers (2005)
64. M.C. Bassiouni, 'Human Rights in the Context of Criminal Justice: Identifying International Procedural Protections and Equivalent Protections in National Constitutions', 3 Duke Journal of Comparative & International Law (1993)
65. Mamka, G.M. (2018). *Fundamentals of criminal proceedings*. Kyiv: Greta.

(ISSN: 2356 - 9492)

Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber i, Decisions on Defense Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 2011, para. 12.

66. McDermott, supra note 4, p. 42;ICC, Situation in Kenya, icc-01/09, Pre-Trial Chamber ii, Decision on the "Application for Leave to Participate in the Proceedings before the Pre-Trial Chamber relating to the Prosecutor's Application under Article 58(7)", 11 February 2011, para. 22.
67. McDermott, supra note 4, p. 44; International Law Commission, Yearbook of the International Law Commission 1993, vol ii, part 2 (1994) UN Doc No a/cn.4/ser.a/1994/Add.1 (Part 2) 119; icty, Prosecutor v. Mucić et al., it-96-21-T, Trial Chamber, Judgement, 16 November 1998, para. 600.
68. Michelle Coleman Language Matters: The Role of the Presumption of Innocence in Seeking Justice During the Russia-Ukraine Conflict (Routledge 2021).]
69. Michelle Coleman, Language Matters: The Role of the Presumption of Innocence in Seeking Justice During the Russia-Ukraine Conflict,https://opiniojuris.org/2022/06/30/langumatterthe-role-of-the-presumption-of-innocence-in-seeking-justice-during-the-russia-ukraine-conflict/
70. Mykhaylenko, V.V. (2019). *Implementation of the principle of the rule of law in criminal proceedings*. Kyiv: Palivoda A.V.
71. Myroshnychenko, T.M. (2016). Implementation of the principle of presumption of innocence in theprocess of criminal procedural evidence. Scientific Bulletin of the Uzhhorod National University. Series:Law, 40(2), 118-12
72. Myroshnychenko, T.M. (2016). Implementation of the principle of presumption of innocence in the process of criminal procedural evidence. *Scientific Bulletin of the Uzhhorod National University. Series: Law*, 40(2), 118-122.
73. Nor, V.T. (2011). Presumption of innocence as a constitutional basis of criminal proceedings and its application in the practice of the European Court of Human Rights. *Journal of the National University "Ostroh Academy". Series: Law*, 1(3), 1-24.
74. O'Callaghan [1966] IR 501. This approach is also adopted by New South Wales: P. Shrestha, "Two Steps Back: The Presumption of Innocence and Changes to the Bail Act 2013 (NSW)", 37 Sydney Law Review (2015),.
75. P. DeAngelis, "Racial Profiling and the Presumption of Innocence", Netherland Journal of Legal Philosophy (2014), 43;
76. P. Leach, "Automatic Denial of Bail and the European Convention", Criminal Law Review (1999), 300 [Emphasis added].
77. P. Tomlin, "Could the Presumption of Innocence Protect the Guilty?", 8 Criminal Law & Philosophy (2014)
78. Pamela R. Ferguson, "The presumption of innocence and its role in the criminal process", 21(2) Criminal Law Forum (2016),

79. Paul Roberts and Adrian Zuckerman, Criminal Evidence (Oxford University Press 2010),
80. Phénéas Munyarugarama v. Prosecutor, Case No. MICT-12-09-AR14, Decision on Appeal Against the Referral of Phénéas Munyarugarama's Case to Rwanda and Prosecution Motion to Strike, 5 October 2012 ("Munyarugarama Decision of 5 October 2012")], para. 6.
81. Phénéas Munyarugarama v. Prosecutor, Case No. MICT-12-09-AR14, Decision on Appeal Against the Referral of Phénéas Munyarugarama's Case to Rwanda and Prosecution Motion to Strike, 5 October 2012 ("Munyarugarama Decision of 5 October 2012")], para. 6.
82. Philippe Kirsch, The International Criminal Court: From Rome to Kampala, John Marshall Law Review, vol 43, no 3, 2010. Robert Cryer, Witness evidence before international criminal tribunals, The law and the practice of International Courts and Tribunals, vol 2, no3, 2003
83. Pikis, Georghios M., The Rome Statute for the International Criminal Court: analysis of the Statute, the rules of procedure and evidence, the regulations of the Court and supplementary instruments (Nijhoff, Leiden 2010),
84. Prosecutor v Gaddafi ICC-01/11-01/11, A Ch (12 June 2012) paras 24–26; Viorel Burzo v Romania App Nos 75109/01 and 12539/02 (ECtHR, 30 June 2009) para 156
85. r v. Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber I, Decisions on Defence Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 2011
86. Richard L. Lippke, supra note 71, p. 159; Caroline L. Davidson, "No Shortcuts on Human Rights: Bail and the International Criminal Trial", 60(1) American University Law Review (2010), 13; J. Thaler, supra note 16,
87. Rinat Kitnai, "Presuming Innocence", 55(2) Oklahoma Law Review (2002),
88. Robert and Zuckerman, supra note 35, p. 233; John M. Phillips, "Irrebuttable presumptions: An illusionary analysis", 27(2) Stanford Law Review (1975), 449, 451; P.J. Schwikkard, supra note 36,
89. Rozenbergs, J. (2022). Permissibility of the reverse burden of proof and its limits in criminal proceedings in the context of the presumption of innocence. *Law: Journal of the University of Latvia*, 15, 266-281. doi: 10.22364/jull.15.18.
90. S. Baradaran, "Restoring the Presumption of Innocence", 72 Ohio State Law Journal (2011),
91. S.S. Kalinyuk Presumption of innocence in international criminal proceedings: international and European practice 24 Jul 2022-Analìtično-porìvnâl′ne pravoznavstvo

(ISSN: 2356 - 9492)

92. S.S. Kalinyuk Presumption of innocence in international criminal proceedings: international and European practice 24 Jul 2022-Analìtično-porìvnâl′ne pravoznavstvo
93. S.S. Kalinyuk, Presumption of innocence in international criminal proceedings: international and European practice, Analìtično-porìvnâl′ne pravoznavstvo
94. Salvatore Zappalà, Human Rights in International Criminal Proceedings (OUP 2003)
95. Sandra Fredman, Human Rights Transformed: Positive Rights and Positive Duties (Oxford University Press 2008),
96. Schabas and McDermott, supra note 6, p. 1639, para. 11; 1996 Preparatory Committee ii, see note 14,
97. Seoane Pérez, F., & Valera-Ordaz, L. (2021). Stolen innocence? Observance of the EU directive on presumption of innocence by Spanish crime reporting. *Communication and Society*, 34(3), 15-30.
98. Stanišić and Župljanin Appeal Judgement, para. 470; Nyiramasuhuko et al. Appeal Judgement, paras. 68, 138, 185, 295, 431, 2467; Popović et al. Appeal Judgement, para. 131; Nizeyimana Appeal Judgement, para. 286.
99. Stoykova, R. (2021). Digital evidence: Unaddressed threats to fairness and the presumption of innocence. *Computer Law and Security Review*, 42, article number 105575. doi: 10.1016/j.clsr.2021.105575.
100. Svoboda, T. (2023). Historical development of the presumption of innocence. *Legal-Historical Studies*, 53(1), 149-163. doi: 10.14712/2464689X.2023.10.
101. SYZA N.P., & Madhuku, O.D. (2018). Presumption of innocence as a component of the right to a fair trial in the practice of the European Court of Human Rights. Herald of Criminal Justice, 3, 36-44
102. Syza, N.P., & Matohnyuk, O.D. (2018). Presumption of innocence as a component of the right to a fair trial in the practice of the European Court of Human Rights. *Herald of Criminal Justice*, 3, 36-44.
103. T. Weigend, supra note 25, pp. 193–194; P.J. Schwikkard, Presumption of Innocence, Juta & Co (1999),
104. Tertyshnyk, V.M. (2018). Presumption of innocence: an integral legal principle and its application in the performance of the defense function. *Legal Position*, 1(20), 120-126.
105. Theodore Ngoy Ilunga WA Nsenga, The Presumption of Innocence before the International Criminal Court, Thesis, Oxford Brookes University, 2011
106. Théoneste Bagosora et al. v. The Prosecutor, Case No. ICTR-98-41-A, Decision on Anatole Nsengiyumva's Motion for Judicial Notice, 29 October 2010 ("Bagosora et al. Decision of 29 October 2010"), para. 7;

107. Tim Welch, Huma Haider, Martin Meenah, Yassin Mbogo, Witness Anonymity at the International Criminal Court: Due Process for Defendants, Witnesses or Both? The Denning Law Journal, vol 23, no 1, 2011.
108. Tran Van Do, "Presumption of Innocence in Criminal Procedure in Vietnam", in Sarah Biddulph et al., supra note 2
109. Triestino Mariniello, Questioning the Standard of Proof: The Purpose of the ICC Confirmation of Charges Procedure, Journal of International Criminal Justice, vol 13, no 3, 2015
110. U, F. (2022). Putting the "presumption" back in the "presumption of innocence". International Journal of Evidence and Proof, 26(4) Doi: 10.1177/13657127221124361
111. V. Brdjanin (Krajina) (Judgment) IT-99-36-T (1 September 2004) 22
112. V. Lubanga, icc-01/04-01/06, Trial Chamber I, Decision on the Press Interview with Ms Le Fraper du Hellen, 12 May 2010, para. 8
113. V. Barayagwiza, Decision (Prosecutor's Request for Review and Reconsideration), Case No. ICTR-97-19-AR72, 31 March 2000, para. 35.
114. V. Dragomir Milošević, Case No. IT-98-29/1-AR73.1, Decision on Interlocutory Appeals Against Trial Chamber's Decision on Prosecution's Motion for Judicial Notice of Adjudicated Facts and Prosecution's Catalogue of Agreed Facts, 26 June 2007 ("Dragomir Milošević Decision of 26 June 2007"), para. 5.
115. V. Édouard Karemera et al., Case No. ICTR-98-44-AR73(C), Decision on Prosecutor's Interlocutory Appeal of Decision on Judicial Notice, 16 June 2006 ("Karemera et al. Decision of 16 June 2006"), para. 40.
116. V. Gaddafi, icc-01/11-01/11, Appeals Chamber, Decision on the Request for Disqualification of the Prosecutor, 12 June 2012, para. 33
117. V. Gaddafi, icc-01/11-01/11, Appeals Chamber, Decision on the Request for Disqualification of the Prosecutor, 12 June 2012, para. 33
118. V. Mbarushimana, icc-01/04-01/10–51, Pre-Trial Chamber i, Decisions on Defense Request for an Order to Preserve the Impartiality of the Proceedings, 31 January 201, para. 161.
119. V. Milan Milutinović et al., Case No. IT-05-87-A, Public Redacted Version of the "Decision on Vladimir Lazarević's Second Motion for Temporary Provisional Release on the Grounds of Compassion" Issued on 21 May 2009, 22 May 2009, para. 9;
120. V. Ratko Mladić, Case No. IT-09-92-AR73.1, Decision on Ratko Mladić's Appeal Against the Trial Chamber's Decisions on the Prosecution Motion for Judicial Notice of Adjudicated Facts, 12 November 2013 ("Mladić Decision of 12 November 2013")], para. 9;

(ISSN: 2356 - 9492)

121. V. Tadros, "The Ideal of the Presumption of Innocence", 8 Criminal Law & Philosophy (2014),
122. V. Vujadin Popović et al., Case No. IT-05-88-AR65.8, Decision on Prosecution's Appeal against Decision on Gvero's Motion for Provisional Release, 20 July 2009 (public redacted version), para. 11.
123. Villamarín López, M.L. (2021). Recent European Court of Justice case-law on Directive 2016/343 on the presumption of innocence (Milev, RH & DK): Are pre-trial detentions covered by this instrument? *ERA Forum*, 22(1), 137-146. doi: 10.1007/s12027-021-00657-7.
124. Volker Röben, The Procedure of the ICC: Status and function of the prosecutor, Max Planck Yearbook of United Nations, vol 7, 2003.
125. Wayne Jordans, The Practice of 'Witness Proofing' in International Criminal Tribunals: Why the International Criminal Court Should Prohibit the Practice, Leiden Journal of International Law, vol 22, no 3, 2009.
126. WGAD, Marrón Colmenares v. Venezuela (Opinion no. 80/2019), 22 November 2019, para 102 (unofficial translation); HRC, Kozulina v. Belarus (Comm. no. 1773/2008), 21 October 2014, para 9.8
127. WGAD, Nyanzi v. Uganda (Opinion no. 57/2017), 24 August 2017, para. 61(e)
128. William A. Schabas, An introduction to the International Criminal Court, Cambridge University Press, Fourth edition, 2011,
129. William A. Schabas, Victor's Justice: Selecting "Situations" at the International Criminal Court, John Marshall Law Review, vol 43, no 3, 2010.
130. William A. Schabas, Yvonne McDermott, Article 66, in, Otto Thriftier, kai ambos, Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court, Observers' Notes, Article by Article, Publisher: Beck/Hart Publishing, Editors, 2015.
131. Yu, F. (2022). Putting the "presumption" back in the "presumption of innocence". *International Journal of Evidence and Proof*, 26(4), 342-358. doi: 10.1177/13657127221124361.
132. Yvonne McDermott, Fairness in International Criminal Trials (Oxford University Press 2016), pp. 42–44; ICC Statute, art 60(2); Rules of Procedure and Evidence, Special Tribunal for Lebanon (29 Nov. 2010)
133. Zappalà, Salvatore 'Rights of Persons during an Investigation' in Antonio Cassese, Paola Gaeta and John RWD Jones (eds) The Rome Statute of the International Criminal Court. A Commentary, vol. II (OUP 2002).
134. Zappalà, Salvatore 'The Rights of the Accused' in Antonio Cassese, Paola Gaeta and John RWD Jones (eds) The Rome Statute of the International Criminal Court. A Commentary, vol. II (OUP 2002).

135. Zappalà, Salvatore, 'Presumption of Innocence' in A. Cassese (ed.), The Oxford Companion to International Criminal Justice (OUP 2009),
136. Zelenskyi, S.M. (2017). Presumption of innocence as a guarantee of justice in criminal proceedings. *Law and Society*, 5, 244-249.

ثانيا : المراجع الفرنسية :

1. J. (Bradel): « Droit pénal et procédure pénale » T. 2, 7eme édition, N° 428, Cajus, Paris 1993,
2. HERCZEG, Jiří. Vliv medializace trestního stíhání na odpovědnost státu za dodržení spravedlivého procesu. (in English "Infl uence of the mediation of criminal prosecution on the responsibility of the state for the observance of a fair trial"). Trestní právo, 2017
3. J (Buisson) : « La garde à vue dans la loi de 15 juin 2000 renforçant la présomption d' innocence et droit des victimes » » Revue des sciences criminels, 2001,
4. J. (Bradel) : « Droit pénal et procédure pénale » T. 2, 7eme édition, N° 428, Cajus, Paris 1993,
5. Karel (Vazakh) : « La convention européenne des droits de l' homme », paris 1964, p 18 (51) Jonathan (A. Bush) : « L'ex Americana : Constitutionnal due process and the Nuremberg defandants », saint louis university law journal, spring 2001
6. Kirsanov V.A. Teoreticheskie problemy sudoproizvodstva po sokazaniyu normativnykh pravovykh aktov [Theoretical problems of legal proceedings to challenge regulatory legal acts: abstract of the dissertation of the candidate of legal sciences]. Moscow, 2001
7. MAURICE (Garçon) : « Protection de la liberté individuelle pendant l'instruction » Revue internationale de droit pénal, 1953,
8. P.Montesquieu : « De l' esprit des lois » chap. 02 édition GRANIER, paris 1965, p 196 et s (8)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٤

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول : افتراض البراءة فى مرحلة ما قبل المحكمة الجنائية الدولية	١٠
المطلب الاول : افتراض البراءة فى المواثيق والاتفاقيات الدولية	١٠
المطلب الثانى : افتراض البراءة أمام المحاكم الدولية	١٥
المبحث الثانى : افتراض البراءة أمام المحاكم الجنائية الدولية	٢٩
المطلب الأول : المراحل الإجرائية لافتراض البراءة أمام المحكمة الجنائية الدولية	٣٠
المطلب الثانى: جوانب تحديد الحقوق والواجبات التى تضمن الامتثال الحق فى افتراض البراءة	٥٣
المطلب الثالث : الممارسات العملية لافتراض البراءة أمام المحكمة الجنائية الدولية	٦٥
المبحث الثالث : انتهاك مبدأ افتراض البراءة وسبل معالجته اجرائيا	٧٨
المطلب الأول : صور انتهاك افتراض البراءة	٧٩
المطلب الثانى : تحليل المواقف القانونية الدولية لانتهاك مبدأ افتراض البراءة	٩٢
المطلب الثالث : السبل الاجرائية لمعالجة انتهاك افتراض البراءة	٩٨
خاتمة	١٠١
التوصيات	١٠٢
المراجع العربية	١٠٣
المراجع الاجنبية	١٠٧
الفهرس	١١٧